

تقرير أهداف التنمية المستدامة 2021

الأمم
المتحدة 



المحتويات

2	تصدير.....
3	المشهد من الجائحة
4	الاستثمار في البيانات
8	نظرة عامة
26	القضاء على الفقر.....
28	القضاء التام على الجوع
30	الصحة الجيدة والرفاه
34	التعليم الجيد
36	المساواة بين الجنسين
38	المياه النظيفة والنظافة الصحية
40	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
42	العمل اللائق ونمو الاقتصاد.....
44	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
46	الحدّ من أوجه عدم المساواة.....
48	مدن ومجتمعات محلية مستدامة
50	الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
52	العمل المناخي
54	الحياة تحت الماء
56	الحياة في البرّ.....
58	السلام والعدل والمؤسسات القوية
60	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
62	ملاحظة للقارئ.....
63	المجموعات الإقليمية

الهدف 1

الهدف 2

الهدف 3

الهدف 4

الهدف 5

الهدف 6

الهدف 7

الهدف 8

الهدف 9

الهدف 10

الهدف 11

الهدف 12

الهدف 13

الهدف 14

الهدف 15

الهدف 16

الهدف 17

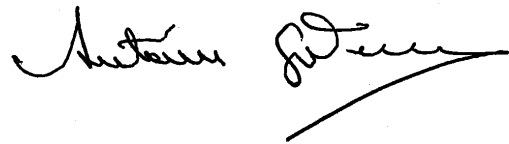


تقرير أهداف التنمية المستدامة 2021

ومع ذلك، وإذا زاد التضامن العالمي وتوفرت القيادة من أعلى مستوى سياسي، لا يزال بإمكان البلدان تنفيذ خطة عام 2030 واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015. وتمثل خطوة أولى عاجلة في هذا الاتجاه في وضع خطة عالمية للتلقيح، تصميمها وتنفيذها بلدان يمكنها إنتاج اللقاحات اليوم أو ستكون قادرة على القيام بذلك إذا تلقت الدعم بشكل صحيح.

ويتمثل أحد الأمور الضرورية الأخرى في الالتزام مجدداً من قبل الحكومات والمدن والشركات والصناعات بضمان أن يؤدي الانتعاش إلى خفض انبعاثات الكربون، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وأن يخلق وظائف أفضل، ويعزز المساواة بين الجنسين، ويعالج الفقر المتزايد وعدم المساواة. وكما يوضح هذا التقرير، فإن توفر بيانات عالية الجودة يكتسي هو أيضاً أهمية بالغة، فهو يتيح لصناع القرار فهم المجالات التي يمكن أن يكون للاستثمارات فيها أكبر أثر؛ غير أن تحسين جمع البيانات لن يحدث بدون زيادة التمويل المخصص للبيانات، سواء من الموارد الدولية أو المحلية.

إن التحديات هائلة، ولكن هناك أيضاً ما يدفعنا للأمل. فقد أظهرت أزمة كوفيد-19 ما لدى المجتمعات من قدرة ملهمة على الصمود، وسلطت الضوء على العمل الهائل الذي يقوم به العاملون الأساسيون في مجالات لا تعد ولا تحصى، ويسرت التوسع السريع في الحماية الاجتماعية، وتسريع وتائر التحول الرقمي، والتعاون العالمي غير المسبوق في تطوير اللقاحات. إن المستقبل الأكثر إشراقاً ممكن. ولا بد لنا من أن نستخدم الأزمة لكي نحقق التحول في عالمنا، ولكي ننفذ خطة عام 2030، ونفي بوعدنا للأجيال الحالية والمقبلة.



أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة

يمر المجتمع العالمي بمرحلة حرجة في سعيه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فبعد أكثر من عام من الجائحة العالمية، فقد ملايين الناس أرواحهم، وكانت الخسائر البشرية والاقتصادية غير مسبوقة، أما جهود الإنعاش فقد بقيت حتى الآن متفاوتة بعيدة عن الإنصاف وهي لا توجه بشكل كافٍ نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتحدد الأزمة الراهنة بإبطال ما تحقق من مكاسب إنمائية خلال عقود من الزمن، مما يزيد من تأخير الانتقال العاجل إلى اقتصادات أكثر اخضراراً وشمولاً، بل ويدفع أكثر بإبعاد التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن المسار الصحيح.

ولو كان تبني التحول في المنظور العام الذي توخته خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال السنوات الست الماضية قد تم بشكل كامل، لكان العالم أكثر استعداداً لمواجهة هذه الأزمة - بوجود أنظمة صحية أقوى، وتغطية أوسع للحماية الاجتماعية، وقدرة على الصمود تحققها مجتمعات أكثر تساوياً، وبيئة طبيعية أكثر صحة. على أن أهداف التنمية المستدامة، للأسف، كانت بعيدة عن المسار الصحيح بالفعل حتى قبل ظهور كوفيد-19. فقد أحرز تقدم في الحد من الفقر، وصحة الأم والطفل، والحصول على الكهرباء، والمساواة بين الجنسين، ولكن معدلات هذا التقدم لم تكن بالقدر الكافي لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. وفي المجالات الحيوية الأخرى، بما فيها مجال الحد من عدم المساواة، وخفض انبعاثات الكربون، والتصدي للجوع، كان التقدم إما قد توقف أو انعكس مساره.

ومع استمرار الجائحة، يحدد تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2021 بعض الآثار المهمة التي اتضحت بالفعل في العديد من المجالات. فقد ارتفع المعدل العالمي للفقر المدقع لأول مرة منذ أكثر من 20 عاماً، وفي عام 2020 دُفع ما يقدر بين 119 مليون شخص و 124 مليون شخص إلى العودة إلى براثن الفقر المدقع. وهناك خطر حدوث كارثة تصيب جيلاً كاملاً فيما يتعلق بالتعليم، فقد هوى 101 مليون طفل إضافي إلى ما دون الحد الأدنى من مستوى إتقان القراءة، مما قد يلغي ما تحقق على مدى عقدين من مكاسب في مجال التعليم. وقد واجهت النساء زيادة في العنف الأسري، ومن المتوقع أن يرتفع معدل زواج الأطفال بعد أن كان قد انخفض في السنوات الأخيرة، كما أن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وبأجر منخفض إنما تقع بشكل متزايد وغير متناسب على عاتق النساء والفتيات، مما يؤثر على فرصهن في التعليم والدخل والصحة. وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي، يستمر الارتفاع في تركيزات غازات الاحتباس الحراري الرئيسية. ومع بلوغ متوسط درجة الحرارة العالمية حوالي 1,2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، فقد حوّت حقيقة أزمة المناخ وابتات آثارها محسوسة في جميع أنحاء العالم. كما تسببت الجائحة في ظهور تحديات مالية هائلة، لا سيما أمام البلدان النامية - مع ارتفاع كبير في ضائقة الديون وانخفاض مدهل في الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة.

تسريع التحول الرقمي للحكومات والشركات، مما أدى إلى تغيير عميق في سبل التفاعل فيما بيننا وما نأخذ به من أساليب في التعلم والعمل وإدارة الأعمال.

وهناك حاجة إلى تغييرات تحويلية، وتوفر أهداف التنمية المستدامة خريطة الطريق. وتوضح الأزمة الترابط والتشابك بين الأبعاد المختلفة للاستدامة - من الصحة والرفاه والازدهار الاجتماعي والاقتصادي إلى المناخ والنظم الإيكولوجية. ولمعالجة أوجه الضعف التي كشفتها الجائحة النقاب عنها، ينبغي على الحكومات والمجتمع الدولي القيام بتحويلات هيكلية وتطوير حلول مشتركة تسترشد بأهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك تحقيق تعزيز كبير لنظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة (بما في ذلك النظم الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي والخدمات الأساسية الأخرى)؛ وزيادة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وخلق حيز للمالية الحكومية في البلدان النامية؛ واتباع نهج الاقتصاد الأخضر والاستثمار في الطاقة والصناعة النظيفتين؛ والانتقال إلى نظم غذائية مستدامة.

ويكتسي الاستثمار في البنية التحتية للبيانات والمعلومات أهمية حاسمة. فقد علمتنا الجائحة أن أوجه الضعف في نظم البيانات والمعلومات تعمي مسيرة صناعات القرار. وبعد مرور عام على بدء الجائحة، لا تتوفر إلا لدى نحو 60 بلداً بيانات عن معدلات الإصابة بكوفيد-19 وعن الوفيات الناجمة عنه يمكن تصنيفها حسب العمر والجنس ويستطيع الجمهور الوصول إليها. ولنقص البيانات عواقب وخيمة على حياة الناس. فالسياسات والبرامج والموارد التي تهدف إلى حماية الناس في هذا الزمن الصعب ستكون قاصرة حتماً إذا لم تتوفر الأدلة لتكثيف التدخلات ولصقلها. ولا يشكل الاستثمار في البيانات ونظم المعلومات مضيقاً للمال. وقد تبنت المكاتب الإحصائية في جميع أنحاء العالم مناهج مبتكرة وأقامت شراكات، مما أدى إلى تحسين توافر البيانات بهدف اتخاذ القرارات بالاستناد إلى الأدلة. ومن الضروري زيادة الاستثمارات في البيانات الوطنية والنظم الإحصائية وتعبئة موارد دولية ومحلية إضافية إذا كان لنا أن نعيد البناء بعد الأزمة بشكل أفضل وأن نسرّع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وتتطلب إعادة البناء بشكل أفضل تعددية فعلية في الأطراف ومشاركة كاملة من جانب جميع المجتمعات. فالأزمة العالمية هذه تتطلب استجابة عالمية مشتركة. وفي مواجهة التحديات الكثيرة المطروحة أمامنا، أصبحت الرؤية الموحدة للاستجابات المتناسكة والمنسقة والشاملة من جانب النظام المتعدد الأطراف أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبما أن الجائحة تصيب الجميع في كل مكان، فإن تنفيذ الحلول يتطلب العمل والمشاركة من جانب جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الحكومات على جميع المستويات، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والأفراد - وعلى وجه الخصوص الشباب والنساء.

إننا نمرّ في منعطف حرج في تاريخ البشرية. وستترتب على القرارات والإجراءات التي نتخذها اليوم عواقب وخيمة على الأجيال القادمة. وستساعدنا الدروس المستفادة من الجائحة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. دعونا نغتنم الفرصة معاً لجعل هذا العقد عقداً للعمل والتحول والتجديد من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالتزامات اتفاق باريس بشأن المناخ.

刘振民

ليو زهين

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

أصبح من الواضح كل الوضوح، مع دخولنا العام الثاني لجائحة كوفيد-19، أن لهذه أزمة أبعاداً هائلة وتترتب عليها آثار كارثية على حياة الناس وسبل عيشهم وعلى الجهود المبذولة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد كانت الأوبئة، تاريخياً، بمثابة محفزات للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولا يزال هذا صحيحاً اليوم. وسيكون عام 2021 حاسماً من حيث ما إذا كان بوسع العالم إجراء التحولات اللازمة للوفاء بالوعد بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، أو أنه سيعجز عن ذلك - مع تداعيات ستترتب علينا جميعاً.

ويستخدم تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2021 أحدث البيانات والتقديرات المتاحة ليكشف عن الآثار المدمرة للأزمة على أهداف التنمية المستدامة وليشير إلى المجالات التي تتطلب إجراءات عاجلة ومنسقة. وقد أعدت التقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بالتعاون مع أكثر من 50 وكالة دولية.

لقد توقف أو انعكس مسار ما تحقق من التقدم خلال سنوات، أو حتى عقود. ففي عام 2020، ارتفع معدل الفقر المدقع العالمي لأول مرة منذ أكثر من 20 عاماً. ودُفع بمئات الملايين من الناس للعودة إلى براثن الفقر المدقع والجوع المزمن. وتسببت جائحة كوفيد-19 في توقف خدمة واحدة أو أكثر من الخدمات الصحية الأساسية وهي تطرح تهديدات صحية كبرى تتجاوز المرض نفسه. وأحدثت فوضى عارمة في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بتعليم الأطفال ورفاههم، وعانت النساء من نصيب غير متناسب من فقدان العمل وزيادة أعمال الرعاية في المنزل.

وكشفت الجائحة عن تفاوتات داخل البلدان وفيما بينها، بل وزادت من حدتها. ويتعرض الأشخاص الأكثر فقراً وضعفاً لخطر أكبر للإصابة بالفيروس وهم يتحملون العبء الأكبر من التداعيات الاقتصادية. وهددت الأزمة، ولا تزال، سبل عيش 1,6 بليون شخص من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي. ويؤثر اختيار السياحة الدولية بشكل غير متناسب على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك تفاوتات كبيرة في توزيع اللقاحات: فحتى 17 حزيران/يونيه 2021، تم إعطاء حوالي 68 لقاحاً لكل 100 شخص في أوروبا وأمريكا الشمالية مقارنة بأقل من 2 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وتستمر أزمة المناخ وأزمة التنوع البيولوجي وأزمة التلوث على الرغم من الجائحة. وقد استمر ارتفاع تركيزات غازات الاحتباس الحراري الرئيسية في الزيادة على الرغم من الانخفاض المؤقت في الانبعاثات في عام 2020 نتيجة لعمليات الإغلاق وغيرها من تدابير مواجهة كوفيد-19. ولا يزال العالم بعيداً كل البعد عن المسار الصحيح لتلبية التزامات اتفاق باريس. فالتنوع البيولوجي أخذ في التراجع والنظم الإيكولوجية الأرضية أخذة في التدهور بمعدلات تنذر بالخطر. وفي جميع أنحاء العالم، يتم شراء مليون قارورة بلاستيكية للشرب كل دقيقة، وتُطرح كل عام 5 تريليونات من الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام غير المتكرر.

وتمثل جائحة كوفيد-19 مرآة للعالم. فهي تعكس مشاكل عميقة الجذور في مجتمعاتنا تشمل فيما تشمله الافتقار إلى الحماية الاجتماعية الكافية، وضعف نظم الصحة العامة، وعدم كفاية التغطية الصحية، والتفاوتات الهيكلية، والتدهور البيئي، وتغير المناخ.

وينبع تفاوتنا من القدرة على الصمود وعلى التكيف والابتكار. ففي مواجهة التحديات الهائلة، أظهر كثير من الحكومات وكيانات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية استجابات سريعة وإبداعاً رائعاً وأشكالاً جديدة من التعاون. وخلال الفترة بين 1 شباط/فبراير و 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلنت الحكومات في جميع أنحاء العالم عن أكثر من 1 600 إجراءً جديدًا للحماية الاجتماعية استجابة للأزمة. ويعمل العلماء في جميع أنحاء العالم معاً لتطوير اللقاحات والعلاجات المنقذة للحياة في وقت قياسي. وقد أدت الجائحة إلى

الاستثمار في البيانات لإنقاذ الأرواح وإعادة البناء بشكل أفضل

وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، استجاب مكتب الإحصاءات الوطنية للحاجة الملحة للحصول على معلومات حول تأثير كوفيد-19 على السكان من خلال طرق مثل الاستخلاص الآلي لبيانات التنقل عبر غوغل واستخدام استقصاءات جديدة. وبالتعاون مع الشركاء، أنشأ المكتب استقصاءً للإصابات بفيروس كوفيد-19 في غضون أيام، وهو استقصاء أصبح منذ ذلك الحين مصدراً لا غنى عنه للبيانات حول الجائحة. وحتى حزيران/يونيه 2021، غطى القائمون على إجراء مقابلات الاستقصاء 2,4 مليون أسرة وأجروا 4,6 ملايين اختبار مسحة. وكشف الاستقصاء النقاب عن ارتفاع في عدد الإصابات الجديدة وعن انتشار ما يسمى بتحور دلتا. وفي منتصف حزيران/يونيه، أقر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون لمدة شهر خططه لرفع آخر قيود كوفيد-19. وتمثل الهدف من التأخير في إعادة الفتح هو كسب وقت إضافي يمكن وزارة الصحة من تكثيف برنامج التلقيح، وهو برنامج استرشد أيضاً ببيانات أظهرت أن الإصابات الجديدة كانت مدفوعة إلى حد كبير بالأشخاص الذين لم يتلقوا التلقيح بالكامل.

وفي غانا، استجابت الدائرة الإحصائية بنجاح للزيادة المفاجئة في الطلب على البيانات. ويقول عمر سيدو، رئيس قسم الإحصاء الديموغرافي ومنسق أهداف التنمية المستدامة في الدائرة الإحصائية بغانا، أن "الشهية للأرقام زادت فجأة" مع قدوم الجائحة. وبالإضافة إلى عدد إصابات كوفيد-19 الجديدة، أثيرت أسئلة مهمة أخرى، مثل ما هي المناطق المكتظة بالسكان، وعدد الأشخاص الذين يعيشون في أماكن مزدحمة، وأي أجزاء من البلاد لا تتوفر فيها مياه لغسل اليدين.

وتمكنت الدائرة الإحصائية بغانا من توجيه صانعي السياسات بشأن الاستجابة للأزمة وتقديم الخدمات من خلال الجمع بين مجموعة واسعة من البيانات ونشرها عن طريق نقطة مركزية مخصصة لبيانات كوفيد-19، وذلك بدعم من مشروع لرصد أهداف التنمية المستدامة مشترك بين الأمم المتحدة وحكومة المملكة المتحدة (مشروع UNSD-FCDO). كما ساعدت الدائرة الإحصائية بغانا في رصد الامتثال للإغلاق من خلال بيانات التنقل التي تم جمعها بالشراكة مع شركة الهاتف الخليوي. وقد وسّعت الأزمة دور الإحصائيين في البلاد. ويقول السيد

منذ بداية جائحة كوفيد-19، توجّب على صانعي السياسات وقادة الأعمال أن يتخذوا، بشكل روتيني، قرارات حاسمة وحساسة من حيث التوقيت، وهي قرارات تترتب على كثير منها عواقب تتعلق بالحياة أو الموت. ومع ذلك، فإن البيانات غالباً ما تكون مفقودة، لا سيما البيانات الأساسية اللازمة لتوجيه عملية صنع القرارات المتعلقة بالصحة والمجتمع والاقتصاد. وقد أبرزت الجائحة ما لهذه البيانات من أهمية حاسمة. كما أدت إلى تسريع عملية تحويل نظم البيانات والإحصاءات وسبل فهم الجمهور لهذه المعلومات واستخدامها. وبالاقتران بضغط صانعي السياسات والقرارات على مقدمي البيانات لتوفير معلومات أحدث وأكثر دقة، تمكنت المكاتب الإحصائية الوطنية وشركاؤها من النهوض لمواجهة هذا التحدي، فأقامت علاقات تعاونية جديدة، واستفادت من حلول البيانات البديلة، وضاعفت في الوقت نفسه الجهود لحماية خصوصية البيانات وسريتها.

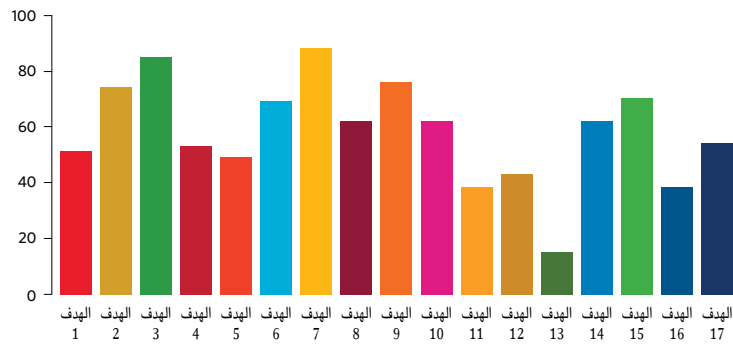
ومع استمرار تجليات الجائحة وابتعاد العالم عن المسار الصحيح للوفاء بالموعد النهائي لأهداف التنمية المستدامة في عام 2030، أصبحت البيانات العالية الجودة والحسنة التوقيت أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبالفعل، هناك اعتراف على نطاق واسع بالبيانات كأصول استراتيجية لإعادة البناء بشكل أفضل ولتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وما نحتاجه الآن هو استثمارات جديدة في البنية التحتية للبيانات والمعلومات، وكذلك في القدرات البشرية، للتمكن من استباق ما تأتي به الأزمة وإطلاق استجابات مبكرة، والتنبؤ باحتياجات المستقبل، وتصميم الإجراءات العاجلة اللازمة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الاستجابة لطلب غير مسبوق على البيانات

على الرغم من التعطلات الكبرى في العمليات الإحصائية، فقد تكيف كثير من المكاتب الإحصائية الوطنية بسرعة، واعتمدت هذه المكاتب طرائق وأدوات جديدة للتوصل إلى البيانات، ولعبت دوراً رئيسياً في استجابات الحكومات لكوفيد-19. وحتى أيلول/سبتمبر 2020، شارك 82 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية في جمع البيانات الخاصة بجائحة كوفيد-19 وتأثيراتها، ولجأ بعضها إلى طرق مبتكرة مثل الاستقصاءات عبر الإنترنت وعن طريق الهاتف، بالإضافة إلى استخدام البيانات الإدارية والبيانات المستقاة من بطاقات الائتمان والمسح الضوئي.

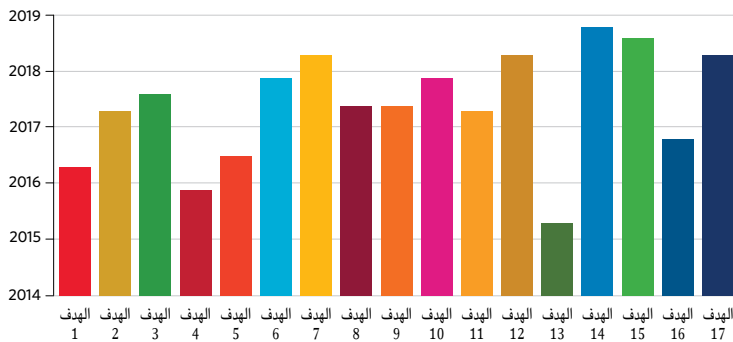


نسبة البلدان أو المناطق التي تتوافر بها البيانات، حسب الهدف (نسبة مئوية)



ملاحظة: البيانات الواردة في هذا الرسم البياني غير قابلة للمقارنة مع تلك الواردة في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020 بسبب تغييرات في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وفي طريقة الحساب. فقد تم استعراض وتنقيح إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل في عام 2020، مما أدى إلى إدخال 36 تغييراً رئيسياً على المؤشرات على شكل بدائل وتنقيحات وإضافات وحذف.

آخر سنة متاحة (المتوسط المرجح حسب المؤشر)، لكل هدف



ملاحظة: البيانات الواردة في هذا الرسم البياني غير قابلة للمقارنة مع تلك الواردة في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020 بسبب تغييرات في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وفي طريقة الحساب. فقد تم استعراض وتنقيح إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل في عام 2020، مما أدى إلى إدخال 36 تغييراً رئيسياً على المؤشرات على شكل بدائل وتنقيحات وإضافات وحذف.

كما أن حسن توقيت البيانات طرح تحدياً أمام رصد أهداف التنمية المستدامة. من ذلك مثلاً أن أحدث نقطة بيانات متاحة لمؤشرات تغير المناخ (الهدف 13) هي حوالي عام 2015. كما أن متوسط آخر سنة متاحة للبيانات المتعلقة بالفقر (الهدف 1) والتعليم (الهدف 4) هو حوالي عام 2016.

معالجة ضعف البنية التحتية للبيانات والمعلومات

كشف كوفيد-19 المزيد من أوجه الضعف في البنية التحتية الوطنية للبيانات والمعلومات. ففي كثير من البلدان، لا يمكن لهذه البنية أن تجيب على سؤال واضح مباشر من قبيل: "كم عدد الأشخاص الذين فقدوا حياتهم بسبب كوفيد-19؟"، وذلك بسبب عدم وجود نظام كامل وفعال للتسجيل المدني. وعلى الصعيد العالمي، كان لدى 62 في المائة فقط من البلدان نظاماً لتسجيل الوفيات مكتمل بنسبة 75 في المائة على الأقل في الفترة 2015-2019؛ أما النسبة المقابلة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقد كانت تقل من 20 في المائة. وخلال الجائحة، عانى كثير من البلدان من تعطلات في جمع البيانات نتيجة أيضاً لتدابير الإغلاق. وكثيراً ما تعرضت المقابلات الاستقصائية الوجيهة إلى التوقف وعانت الخدمات الإحصائية من التقلص. وفي الأماكن التي لا تسمح فيها البنية التحتية للبيانات والمعلومات باستخدام أدوات بديلة لجمع البيانات (مثل الاستقصاءات عبر الإنترنت أو عن طريق الهاتف)، كان إنتاج البيانات أشد تأثراً. أما البلدان التي توفرت لديها نظم للاستقصاءات الأسرية متكاملة وجيدة الأداء

سيبدو: "في الماضي، كان دورنا يقتصر إلى حد ما على جمع البيانات، أما الآن فإن الوزراء وغيرهم من صناع القرار يريدون أن يكون لنا مكان على الطاولة، ليس فقط مع فرق عمل كوفيد-19، ولكن فيما يتعلق بالسياسة الإنمائية ككل".

تعزيز التقدم في البيانات المتعلقة برصد أهداف التنمية المستدامة وتحسين حياة الناس

تم إحراز تقدم كبير في توافر البيانات القابلة للمقارنة دولياً عن أهداف التنمية المستدامة. وقد ارتفع عدد المؤشرات المدرجة في قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة العالمية من 115 مؤشراً في عام 2016 إلى حوالي 160 مؤشراً في عام 2019 ثم إلى 211 مؤشراً في عام 2021.

وللتقدم في توافر البيانات تأثير مباشر على حياة الناس. وقد وُلدت سوغارما باتجارغال في يوم بارد من أيام شهر شباط/فبراير في منطقة ألأغ - إيردين في منغوليا. كانت رضية بصحة جيدة، وذلك بفضل القابلة التي زارت والدتها أثناء الحمل وعلمتها مسائل التغذية السليمة وطرق رعاية الأطفال في الأحوال الجوية القاسية. وقد أصبحت الخدمات الخاصة بالرعاية قبل الولادة ورعاية حديثي الولادة ممكنة بسبب بيانات حددت المنطقة كمنطقة عالية المخاطر فيما يتعلق بوفيات الأطفال. وخلال الفترة بين عامي 1990 و 2019، انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة في البلاد بشكل كبير، من 30 حالة وفاة إلى 8 وفيات لكل 1 000 ولادة حية. فالبيانات الصحيحة وحدها هي التي تمكن الحكومات من معرفة أي الأطفال أكثر تعرضاً للخطر ومن تحديد أفضل طريقة للوصول إليهم.

تحديد فجوات البيانات

في مقابل كل قصة نجاح مثل قصة سوغارما، هناك العديد من قصص الحرمان والظلم الأخرى - قصص تتعلق بأطفال لم يتم الوصول إليهم لمجرد عدم توفر معلومات عنهم. ويحد نقص البيانات بشدة من قدرة البلد على الوصول إلى الأطفال وأسرههم لضمان حصولهم على الخدمات والفرص والخيارات التي يستحقونها ليعيشوا حياتهم على أكمل وجه. فما متوسطه 74 في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطفل إما لا تتوفر بيانات كافية عنها أو لا تشهد تقدماً كافياً لتحقيق الغايات العالمية بحلول عام 2030.

وعلى الرغم من التحسينات، لا تزال هناك فجوات كبيرة في البيانات في جميع مجالات أهداف التنمية المستدامة، من حيث التغطية الجغرافية وحسن التوقيت ومستوى التصنيف التفصيلي المطلوب. ويلزم بذل جهود مكثفة لسد تلك الفجوات. ويكشف تحليل المؤشرات في قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية أنه بالنسبة لخمس من الأهداف السبعة عشر، فإن البيانات القابلة للمقارنة دولياً لا تتوفر إلا لدى أقل من نصف البلدان أو المناطق الـ 193. وهذا النقص في بيانات المستوى القطري مثير للقلق بشكل خاص فيما يتعلق بالهدف 13 (العمل المناخي)، حيث لا تتوفر البيانات، في المتوسط، إلا لدى بلد واحد من كل 6 بلدان. كما أن أوجه النقص في بيانات المستوى القطري كبيرة في المجالات المتعلقة بالمدن والمجتمعات المستدامة (الهدف 11)، والسلام والعدالة والمؤسسات القوية (الهدف 16)، والإنتاج والاستهلاك المستدامين (الهدف 11)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5). بالإضافة إلى ذلك كله، أدت إجراءات الإغلاق المنفذة للحد من انتشار كوفيد-19 إلى إعاقه جهود جمع البيانات طوال الجانب الأكبر من عام 2020، مما تسبب في توسيع الفجوات في قدرة البلدان على الإبلاغ عن العديد من المؤشرات.

وتستخدم دائرة الإحصاءات الإدارية الوطنية في كولومبيا صور الأقمار الصناعية والاستقصاءات الأسرية لإنتاج بيانات على المستوى البلدي حول الفقر المتعدد الأبعاد. وتُدخل هذه العملية، التي تدعمها مبادرة "البيانات الآن"، رؤى جديدة في عملية صنع القرار في مجال مكافحة الفقر.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للوغاريتمات التعلم الآلي، عند اقترانها بالعلوم الاجتماعية، أن تحسن فهم تصورات الجمهور العام حول قضايا مثل التمييز. وقد دفعت الجائحة إلى الأخذ بمزيد من الطرائق المبتكرة لجمع البيانات من قبيل قياس الامتثال للتباعد الاجتماعي باستخدام بيانات الهاتف المحمول، والكشف عن أنماط انتقال العدوى باستخدام البيانات المستقاة من تطبيقات تتبع المخالطين. ومع أن ظهور الابتكارات يدعو للتشجيع، إلا أنه لا يخلو من المخاطر. ويتعين تطوير وتنفيذ حوكمة سليمة للبيانات تحمي خصوصية معلومات الأشخاص. كما ينبغي أيضاً التحقق من التحيزات المحتملة في البيانات واللوغاريتمات لضمان عدم تفاقم اللامساواة.

الاستفادة من قوة التعاون والشراكات

لتلبية الطلب على البيانات في ظل عدم كفاية البنى التحتية للبيانات، يعمل الشركاء على المستويين الوطني والدولي معاً بشكل وثيق. ففي تعداد السكان لعام 2019 في كينيا، اشترك المكتب الإحصائي الوطني مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للعمل مع المجتمعات المحلية التي كانت تُترك، تاريخياً، وراء الركب. ونتيجة لذلك، ولأول مرة، تم في التعداد إحصاء حاملي صفات الجنسين والمصابين بالمهق والشعوب الأصلية وعديمي الجنسية. وقد مكّن هذا الحكومة من تصميم الخدمات الموجهة خصيصاً لهذه المجموعات، لكنه أظهر أيضاً لأعضائها أن لهم قيمة. وتذكر إحدى المشاركات في التعداد، وهي أم لطفل حامل لصفات الجنسين من كاجيادو إنها طلبت من مندوب التعداد أن يُربها علامة 'I' أي حامل لصفات الجنسين، "لقد رأيت العلامة وغمرني العواطف! إنها بداية رحلة طويلة، وهي رحلة في الاتجاه الصحيح".

وفي نيوزيلندا، تساعد بيانات تم جمعها من خلال مساهمات المواطنين، في جعل الحياة أسهل بعض الشيء بالنسبة لذوي الإعاقة.

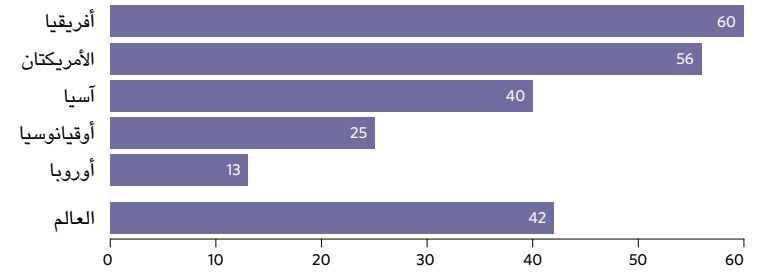
يساعد المواطنون في الدفع بالتغيير الاجتماعي باستخدام البيانات

ظل مستوى سوء استخدام مواقف السيارات المخصصة لذوي الإعاقة في نيوزيلندا مرتفعاً على مدى السنوات العشر الماضية. ولمعالجة هذه المشكلة، تم تطوير تطبيق يمكن أن يستخدمه المواطنون للإبلاغ عن توافر مواقف سيارات ذوي الإعاقة وحالات سوء استخدامها. وقد نفذت هذه المبادرة مؤسسة CCS للعمل الخاص بالإعاقة، وهي المنظمة الأكبر في البلاد لدعم ومناصرة الأشخاص الذين يعانون من جميع أنواع الإعاقات، وذلك بالشراكة مع المؤسسة الإحصائية في نيوزيلندا ومنظمة SaferMe. وبفضل معلومات تعهيد الجموع التعاوني، التي يقدمها المواطنون عن طريق تطبيق خاص، تتوفر البيانات حول مدى توفر وإمكانية الوصول إلى مواقف السيارات المخصصة لذوي الإعاقة في الحدائق العامة والأماكن المفتوحة، ومن شأنها أن تساعد في تقليل سوء الاستخدام.

فقد كانت أكثر قدرة على الصمود. وفي مجموعة من الاستقصاءات الوطنية الخاصة بآثار كوفيد-19، وهي استقصاءات يجريها الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالاستقصاءات الأسرية، لم يستخدم إلا 43 في المائة من حوالي 180 بلداً استقصاءً أسرياً حديثاً كإطار للعينات لأغراض المقابلات الهاتفية؛ وتفتقر البلدان المتبقية إلى إطار للعينات قابل للاستخدام.

كما طرأت تعطلات خطيرة في عمليات مهمة، مثل تعدادات السكان، في جميع أنحاء العالم. وأظهر استقصاء للمكاتب الإحصائية الوطنية أن حوالي 42 في المائة من البلدان اضطرت إلى إرجاء التعدادات المقررة لعام 2020 أو 2021 لمدة عام واحد على الأقل. على أن البلدان الأوروبية، التي يستخدم العديد منها عادةً سجلات السكان بدلاً من التعدادات التقليدية، كانت أقل تأثراً، إذ لم يتعطل إلا 13 في المائة من تعدادات السكان في البلدان الأوروبية في مقابل 60 في المائة في أفريقيا.

نسبة البلدان التي أُرجأت إجراء تعدادٍ للسكان كان مقرراً لعام 2020 أو 2021



وبشكل عام، كانت البلدان التي لديها البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات ومجموعات المهارات ذات الصلة أكثر قدرة على الصمود، وكانت عملياتها الإحصائية أقل تأثراً. وفي منتصف عام 2020، واجه 20 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية صعوبات في القدرة على العمل عن بُعد بسبب عدم كفاية معدات تكنولوجيا المعلومات أو بنيتها التحتية. ونتيجة للجائحة، تأثرت ثلاثة بلدان من أصل كل أربعة في مجموعة البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل سلباً في إنتاجها للإحصاءات الشهرية والفصلية. وفي المقابل، لم يتأثر إنتاج الإحصاءات القصيرة الأجل إطلاقاً في ثلثي البلدان المستجيبة في مجموعة البلدان المرتفعة الدخل، ويعزى ذلك إلى اعتمادها الشديد على مصادر البيانات الإدارية وأنماط جمع البيانات عن بُعد. ويبرز هذا التباين الحاجة إلى استثمارات ذكية لبناء البنية التحتية اللازمة ومجموعات المهارات المناسبة عبر النظم الإحصائية الوطنية لدعم العمل عن بُعد والتدريب وجمع البيانات وتخزينها. ولهذا الاستثمارات أهمية حيوية إذا كان للمنظمات الإحصائية الوطنية أن تعمل في أوقات الأزمات، فضلاً عن أهميتها لتحفيز الابتكار والتحول اللازمين للوفاء بمتطلبات البيانات أثناء التعافي ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الدفع بالابتكار عملاً على النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أدت جائحة كوفيد-19 إلى مجموعة واسعة من التعطلات في النظم الإحصائية الوطنية. على أنها، في الوقت نفسه، دفعت البلدان إلى تجربة طرق جديدة للعمل. وأظهر استقصاء المكاتب الإحصائية الوطنية، على سبيل المثال، أن 58 في المائة من البلدان أجرت مقابلات هاتفية بدلاً من مقابلات وجاهية لرصد آثار كوفيد-19. وفي أيار/مايو 2021، أشار 58 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية التي شملها الاستقصاء إلى أن الأجهزة الإجمالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها قد تحسنت بشكل ملحوظ خلال الأشهر الستة الماضية.

كما يجري استخدام طرق مبتكرة مثل تكامل المعلومات الجغرافية المكانية وبيانات الاستقصاءات الأسرية لإنتاج المزيد من البيانات المصنفة تفصيلياً والحسنة التوقيت.

تحسين الوصول إلى البيانات والبيانات الوصفية

للتمكن من دعم الاستجابة السريعة والفعالة وقت الأزمات، لا بد أن تكون البيانات الشاملة والمتكاملة متاحة بسهولة ويسهل العثور عليها ويمكن مشاركتها على نطاق واسع، حسب الاقتضاء. وخلال الجائحة، قام كثير من البلدان بإتاحة لوحات المعلومات للجمهور وتزويدها بتحديثات يومية لرصد انتشار المرض. كما أتاح بعض البلدان إمكانية أكبر للوصول إلى بيانات المرافق، من قبيل مواقع الخدمات الأساسية، بما في ذلك محلات السوبر ماركت والصيدليات ومحطات الوقود، كما هو الحال في المكسيك.

واعتمدت بلدان كثيرة منصات للبيانات الوطنية المفتوحة لأهداف التنمية المستدامة، مما مكنها من تلبية احتياجات مجموعة واسعة من المستخدمين بشكل أفضل. وكانت اللجنة الإحصائية لقرغيزستان من الرواد في هذا المجال، إذ أن منصة أهداف التنمية المستدامة لديها تستخدم بوابة أهداف التنمية المستدامة المفتوحة، وهي منصة بيانات مفتوحة المصدر طورها جزئياً مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة وتم تنفيذها بدعم من مشروع رصد أهداف التنمية المستدامة المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة المملكة المتحدة (مشروع UNSD-FCDO).

فتح بيانات أهداف التنمية المستدامة أمام جميع المستخدمين في قرغيزستان

تم تطوير منصة أهداف التنمية المستدامة في قرغيزستان والمخرجات الأخرى ذات الصلة استجابة لطلبات من المستخدمين. وتقول نزيلا كيرماليفا، رئيسة دائرة التنمية المستدامة والإحصاءات البيئية في المكتب الإحصائي الوطني إنه "يتعين أن يكون المستخدمون قادرين على تنزيل البيانات والعمل عليها وتحليلها بأنفسهم أثناء قيامنا بجمع تعليقاتهم، مما يمكنهم بالتالي من تكييف عملنا مع احتياجاتهم". وتضيف كيرماليفا قائلة: "إننا نضع أنفسنا في خدمة مستخدم الإحصاءات عندما يطلب منا معلومات، سواء كان ذلك المستخدم طالباً أو صحفياً أو صانع سياسة. فنحن لا نقول 'لا' أبداً، بل نستمع إلى احتياجات مستخدمينا".

وتوفر المنصة معلومات عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحول توافر البيانات والتقارير الوطنية عن أهداف التنمية المستدامة. وهي موجهة للجمهور عموماً وتستخدم لغة ورسوماً بيانية سهلة الفهم، كما تخدم خبراء البيانات من خلال تنزيل البيانات بقوالب مفتوحة.



وعلى المستوى الدولي، عملت مجموعة استشارية فنية من علماء الأوبئة والإحصائيين الحيويين والمختصين بالديموغرافيا والإحصائيين الوطنيين بلا كلل لمساعدة منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء في الحصول على تقديرات دقيقة للوفيات التي يمكن عزوها إلى الجائحة. وقد نُظمت المجموعة بصورة مشتركة بين منظمة الصحة العالمية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

بناء القدرات الإحصائية بصورة أكثر فعالية واستدامة

دفعت تحديات كوفيد-19 العديد من الوكالات الإحصائية، على المستويين الدولي والوطني، إلى إعادة التفكير في برامجها التدريبية. وأجري عبر الإنترنت ما لا يقل عن 75 في المائة من جميع أنشطة تنمية القدرات الإحصائية في عام 2020، مقارنة بحوالي 5 في المائة فقط في عام 2019، وفقاً للتقويم العالمي للأحداث الإحصائية الذي تعده شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والذي يتضمن معلومات من الوكالات الدولية الرئيسية.

ومن المرجح أن يستمر التدريب عن بُعد نظراً لفعاليته، حتى لو اقترن بمبادرات للتدريب الوجيه. وهناك سؤال مستمر حول الاستراتيجيات الأخرى التي يمكن أن تجعل بناء القدرات الإحصائية أكثر فعالية واستدامة. وقد أظهرت دراسة لبرامج التدريب الإحصائي الوطنية في 15 بلداً، أجريت بقيادة الشبكة العالمية لمعاهد التدريب الإحصائي، أن العديد من البلدان كانت سباقة في تحديد الاحتياجات التدريبية وتوفير فرص التدريب لموظفيها. ومن بين الدروس المستفادة يبرز ما يلي: يتمثل أحد العناصر الأساسية لبناء القدرات بصورة فعالة في تحديد الأولويات حسب الاحتياجات الداخلية، بدلاً من الأولويات التي يروج لها الشركاء الخارجيون. وتشمل المجالات التي يرتفع الطلب عليها ولكن غالباً ما تتجاهلها التدريبات الإحصائية التقليدية تنسيق النظام الإحصائي الوطني ومشاركة المستخدمين والإدارة والتمويل.

ويمكن للشركاء الدوليين أيضاً المساعدة في سد الفجوات من خلال تيسير الحصول على المواد التدريبية. ومن الأمثلة على ذلك بوابة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة: تعلم الإحصاءات، التي تسقها الشبكة العالمية لمعاهد التدريب الإحصائي، وتوفير منصات ترعى تبادل الخبرات بين البلدان.

طرق بناء القدرة الإحصائية الوطنية

تعمل مكاتب إحصائية كثيرة بشكل استباقي لضمان تلبية الاحتياجات التدريبية لموظفيها. والأمثلة التالية مأخوذة من تقرير أصدرته الشبكة العالمية لمعاهد التدريب الإحصائي بعنوان برامج التدريب الإحصائي المستدام في المكاتب الإحصائية الوطنية:

حددت أيرلندا 13 مهارة أساسية، ورتبتها على أساس 5 مستويات من المعرفة لكل مهارة، وربطتها بالتوصيف الوظيفي للعاملين. ويجري تقييم للفجوات كل عام، وتُصمم برامج التدريب على أساس مستوى الاحتياجات. وروج المغرب لاستخدام دورات التعلم الإلكتروني المتاحة. وتم تحديد ما مجموعه 65 دورة يوفرها مقدمو خدمات متنوعون، ويدفع تكلفتها لجميع الموظفين المكتب الإحصائي الوطني. ولهذا النهج قيمة خاصة أثناء الجائحة. وطورت ميانمار منهجاً للتدريب على أساس تقييم للفجوات، وشجعت شركاء التنمية على تقديم دورات تدريبية تتماشى مع الاحتياجات الداخلية.



القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

أدت جائحة كوفيد-19 إلى

أول ارتفاع في مستوى الفقر المدقع

منذ جيل كامل

دُفع بـ 119-124 مليون شخص إضافي
إلى براثن الفقر المدقع في عام 2020



من المتوقع

أن يصل

معدل الفقر العالمي

إلى 7٪ في عام 2030



أي أن العالم لن يحقق الغاية
المتمثلة في القضاء على الفقر

اعتباراً من نيسان/أبريل 2021
أبلغ 118 بلداً عن الأخذ
بإستراتيجيات وطنية و/أو محلية

للحد من
مخاطر الكوارث

مقارنة بـ 45 بلداً في عام 2015



اتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم

1 600 إجراء قصير الأجل في مجال الحماية الاجتماعية

في سياق مواجهة كوفيد-19

لكن 4 بلايين شخص لا يزالون غير مشمولين بالحماية الاجتماعية



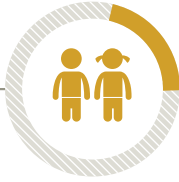


القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

ستؤدي الجائحة إلى تفاقم سوء التغذية بين الأطفال

22% (149,2 مليوناً)

من الأطفال دون سن الخامسة
يعانون من التقزم



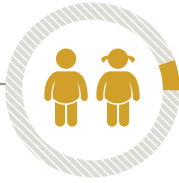
6,7% (45,4 مليوناً)

من الأطفال دون سن الخامسة
يعانون من الهزال



5,7% (38,9 مليوناً)

من الأطفال دون سن الخامسة
يعانون من زيادة الوزن (2020*)



* تقديرات عام 2020 لا تعكس تأثير الجائحة.

تؤدي الجائحة العالمية إلى تفاقم

الجوع في العالم

في جميع أنحاء العالم من المحتمل أن يكون
أكثر من 70-161 مليون شخص
قد عانوا من الجوع
نتيجة للجائحة في عام 2020



عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم

811-720
مليوناً

2020

650
مليوناً

2019

607
ملايين

2014

يعاني ما يقرب من

ثلث النساء

في سن الإنجاب

من فقر الدم

على مستوى العالم

ويرجع ذلك جزئياً إلى نقص التغذية



2,37 بليون شخص يعيشون دون أي طعام
أو هم غير قادرين على تناول نظام غذائي صحي متوازن
على أساس منتظم (2020)

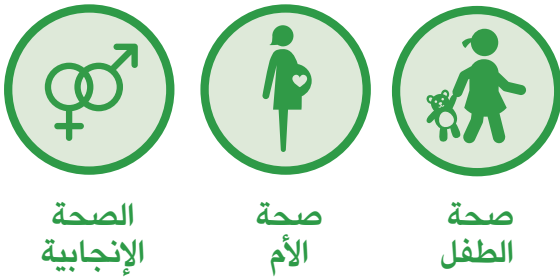




ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

يمكن لما أحرز من تقدم
خلال عقد من الزمن

في مجالات



الصحة
الإنجابية

صحة
الأم

صحة
الطفل

أن يكون قد توقف أو انعكس مساره
بسبب كوفيد-19

أوقفت الجائحة

ما أحرز من تقدم في مجال الصحة أو عكست مساره

وخفضت متوسط العمر المتوقع



90% من البلدان لا تزال تبغ عن تعطل واحد أو أكثر
في الخدمات الصحية الأساسية

يحمل العاملون في مجال الصحة

- خاصة وأنهم غير متوفرين بأعداد كافية في كثير من المناطق -

بما لا طاقة لهم به
بسبب الجائحة



العاملون في التمريض والقبالة

150 لكل 10 000 شخص
10 لكل 10 000 شخص

في أمريكا
الشمالية

في أفريقيا جنوب
الصحراء الكبرى

(2019-2013)

نقص البيانات

يعيق فهم التأثير الحقيقي لكوفيد-19



البلدان التي لديها نظام لتسجيل الوفيات

مكتمل بنسبة 75% على الأقل

العالم 62%

>20% أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

(2019-2015)

لا غنى عن

زيادة الاستثمار في

التغطية الصحية الشاملة





ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع



زادت نسبة المشاركة في التعليم
قبل الابتدائي المنظم من
65% في عام 2010 إلى 73% في عام 2019

أما الآن فإن الكثير من صغار الأطفال باتوا
يعتمدون بشكل كامل على مقدمي الرعاية في المنزل

من المرجح أن يتراجع
معدل التقدم في إتمام الدراسة



معدل إتمام الدراسة

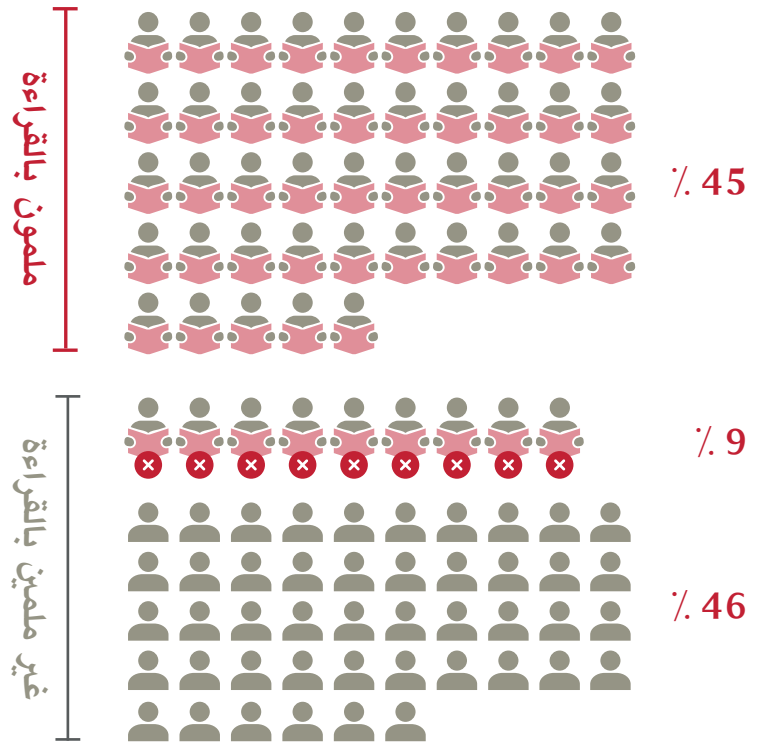
المرحلة الثانوية		المرحلة الابتدائية	
2019	2010	2019	2010
53%	46%	85%	82%

العالم

شظبت جائحة كوفيد-19

ما تحقق خلال 20 عاماً
من مكاسب في مجال التعليم

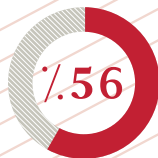
في عام 2020، انخفض مستوى الإلمام بالقراءة
إلى ما دون الحد الأدنى لدى أكثر من 101 مليون طفل (9%)
في المراحل الدراسية من 1 إلى 8



يفتقر كثير من البلدان إلى البنية التحتية الأساسية للمدارس للتمكن من إعادة البناء بشكل أفضل

(2016-2019)

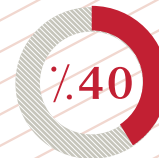
نسبة المدارس التي لديها بنية تحتية أساسية في أقل البلدان نمواً



مرافق
مياه الشرب



مرافق
الكهرباء



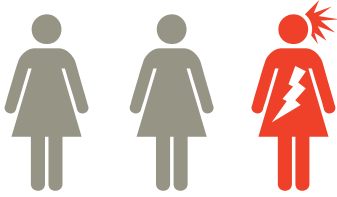
مرافق
غسل اليدين



تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

لا يزال العنف ضد المرأة

مستمرا على مستويات عالية بشكل غير مقبول
وقد اشتد بسبب الجائحة



هناك امرأة واحدة من كل 3 نساء (736 مليوناً)
تعرضت للعنف الجسدي و/أو الجنسي
مرة واحدة على الأقل في حياتها منذ سن الـ 15
(2000-2018)

ما يصل إلى 10 ملايين فتاة

سيتعرضن

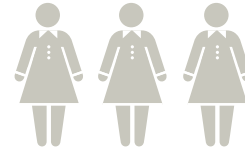
لخطر زواج الأطفال

نتيجة لكوفيد-19
على مدار العقد المقبل



بالإضافة إلى توقعات ما قبل الجائحة
التي تشير إلى أن 100 مليون فتاة
سيصبحن عرائس أطفال

تعد مشاركة المرأة في صنع القرار
على قدم المساواة أمراً بالغ الأهمية
لمواجهة كوفيد-19 والتعافي منه،
لكن التكافؤ بين الجنسين لا يزال بعيد المنال



تمثيل المرأة

في البرلمانات
الوطنية



في الحكومات
المحلية



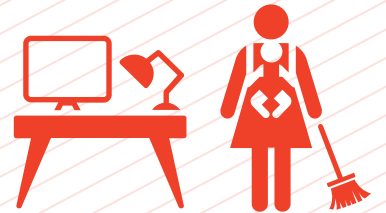
في المناصب
الإدارية
(2021)



تضيف الجائحة إلى عبء الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر،

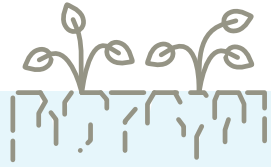
وهي تدفع بالنساء إلى الخروج من القوى العاملة

تقضي النساء بالفعل حوالي 2,5 ضعف عدد الساعات التي
يقضيها الرجال في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر





ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي لجميع وإدارتها إدارة مستدامة



2,3 بليون شخص

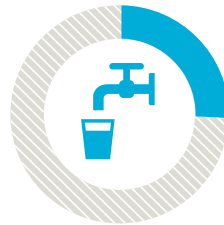
يعيشون

في بلدان تعاني من

الإجهاد المائي (2018)

لا يزال بلايين الناس يفتقرون إلى
إمكانية الوصول إلى مياه الشرب المأمونة
والصرف الصحي والنظافة الصحية

في عام 2020



2 بليون شخص

٪26

يفتقرون إلى مياه
الشرب المأمونة
بأمان



3,6 بلايين شخص

٪46

يفتقرون إلى
الصرف الصحي
المدار بأمان

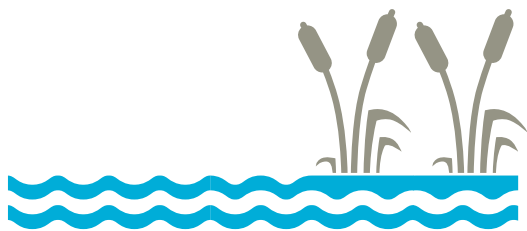


2,3 بليون شخص

٪29

يفتقرون إلى
النظافة الصحية
الأساسية

تأمين وصول الجميع لتلك المرافق أمرٌ أساسي
للتعافي من كوفيد-19



بين عامي 1970 و 2015، تقلصت

الأراضي الرطبة الطبيعية

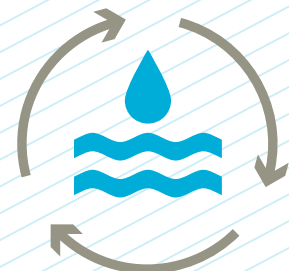
بنسبة 35 ٪

أي ثلاثة أضعاف معدل فقدان الغابات

هناك 129 بلداً ليست على المسار الصحيح

لإدارة موارد المياه على نحو مستدام بحلول عام 2030

فمعدل التقدم الحالي يحتاج إلى المضاعفة





ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة

759 مليون
شخص

يفتقرون إلى
الكهرباء



ويعيش 3 من أصل كل 4
منهم في أفريقيا جنوب
الصحراء الكبرى
(2019)



يستخدم ثلث

سكان العالم أنظمة طهي

خطرة وغير فعالة (2019)



يتعين تسريع
معدل تحسين
كفاءة الطاقة

المعدل السنوي لتحسين الكفاءة



هناك حاجة إلى إجراءات متسارعة بشأن الطاقة المتجددة الحديثة -
خاصة في قطاعي التدفئة والنقل

حصة الطاقة المتجددة الحديثة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة (2018)

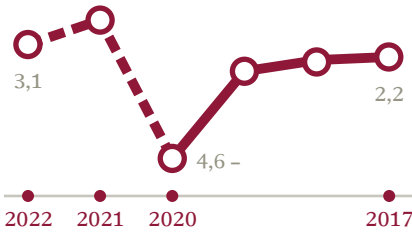


تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع



الانتعاش الاقتصادي جار

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (2022-2017)



ولكن من المتوقع ألا يعود النمو الاقتصادي في كثير من البلدان إلى مستويات ما قبل الجائحة إلا في عام 2022 أو 2023

أدت الجائحة إلى فقدان ما يعادل

255 مليون وظيفة بدوام كامل



أي حوالي أربعة أضعاف عدد الوظائف التي فقدت خلال الأزمة المالية العالمية (2007-2009)

انخفض عدد السياح القادمين الدوليين

من 1,5 بليون في عام 2019 إلى 381 مليون في عام 2020

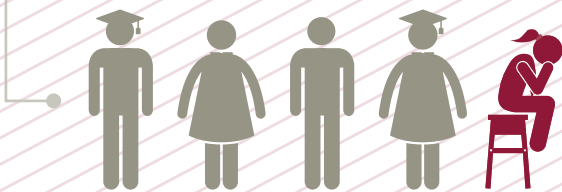
من غير المتوقع أن تعود السياحة الدولية إلى مستويات عام 2019 إلا بعد فترة يمكن أن تصل إلى 4 سنوات



1,6 بليون من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي الذين يفتقرون إلى شبكة أمان اجتماعي، تضرروا بشكل كبير من الجائحة



ستؤدي الجائحة إلى زيادة في عدد الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب

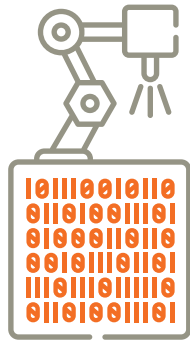


معدل الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب (2019)



إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

صناعة المنتجات التقنية
المتوسطة والعالية
عززت الانتعاش
الاقتصادي في
أواخر عام 2020

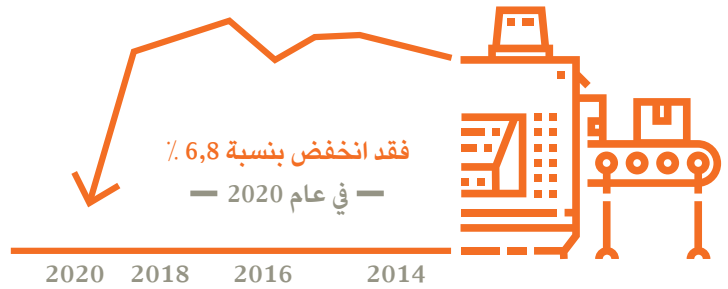


بلغت نسبة النمو 4% بالمقارنة بنفس الفترة من عام 2019
(الربع الأخير من عام 2020)

تعرض الإنتاج الصناعي العالمي لهبوط كبير



نتيجة لأزمة كوفيد-19



يساعد تعزيز
ربط المناطق الريفية بالطرق
في الحد من الفقر



يفتقر ما يقرب من 300 مليون شخص
من أصل 520 مليون من سكان الريف
إلى إمكانية الوصول إلى الطرق الجيدة
في 25 بلداً (2018-2019)

كان عام 2020 كارثياً

بالنسبة للطلب على السفر الجوي



انخفض عدد المسافرين جواً من 4,5 بلايين في عام 2019 إلى 1,8 بليون في عام 2020،
أي بنسبة 60%.

تعد زيادة الاستثمار في البحث والتطوير ضرورية
للتمكن من إيجاد حلول للأزمات من قبيل كوفيد-19

2,2 تريليون دولار
حجم الاستثمارات العالمية في
البحث والتطوير (2018)



هناك 1 235 باحثاً
لكل مليون
من السكان (2018)

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

10 الحد من أوجه عدم المساواة



زادت نسبة اللاجئين من سكان العالم بأكثر من الضعف منذ عام 2010

مقابل كل 100 000 شخص، هناك 311 لاجئاً (2020)

بلغت تكاليف التحويلات

أدنى مستوياتها على الإطلاق عند 6,5٪ (2020)

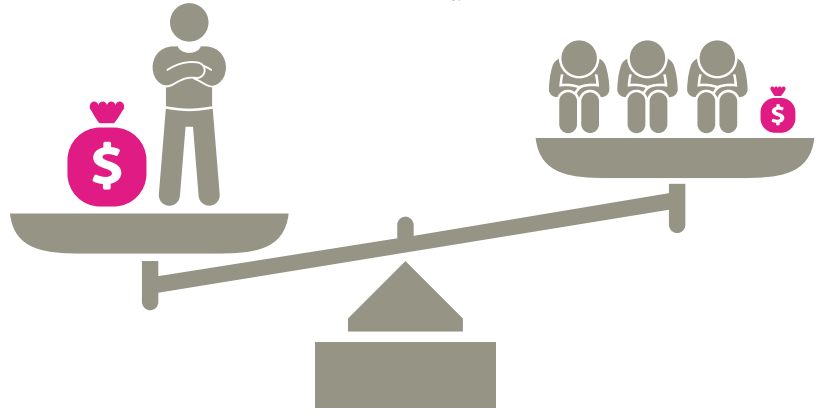


● هناك حاجة إلى مزيد من التقدم للوصول إلى الغاية المتمثلة في 3٪

من المرجح أن تؤدي

الجائحة

إلى عكس مسار التقدم المحرز في مجال الحد من عدم المساواة في الدخل منذ الأزمة المالية



تشير التقديرات إلى أن

كوفيد-19

سيزيد متوسط جيني للأسواق الناشئة والبلدان النامية بنسبة 6٪



يقيس مؤشر جيني انعدام المساواة في الدخل، وهو يتراوح بين الصفر و 100، حيث يشير الصفر إلى أن الدخل يقسم بالتساوي بين جميع الأشخاص، في حين أن 100 تشير إلى أن شخصاً واحداً يحصل على الدخل كله.

في عام 2020، تم تسجيل 4 186 حالة وفاة واختفاء على طرق الهجرة في جميع أنحاء العالم





جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة

16%

متوسط الحصة العالمية من المساحات المخصصة للشوارع والأماكن العامة المفتوحة في المناطق الحضرية (2020)



وهو أقل من الغاية المتمثلة في

30% للشوارع و 10-15% للأماكن العامة المفتوحة

أدت الجائحة

إلى تفاقم محنة

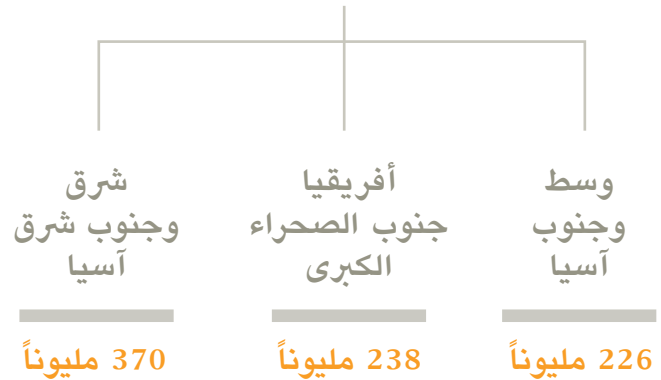
سكان الأحياء الفقيرة



غالبية سكان الأحياء الفقيرة

الذين يزيد عددهم على بليون نسمة

يعيشون في ثلاث مناطق (2018)



وضع 156 بلداً

سياسات حضرية وطنية



لكن نصفها فقط

في مرحلة التنفيذ

لا يتمتع بإمكانية الوصول المريح إلى وسائل النقل العام

إلا نصف سكان المناطق الحضرية في العالم (2019)



ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة



النفائيات الإلكترونية
تستمر في الانتشار ولا يجري
التخلص منها بطريقة مسؤولة



زادت "البصمة المادية" العالمية

بنسبة 70 %

بين عامي 2000 و 2017



على الرغم من
التقدم المحرز، لا تزال إعانات
دعم الوقود الأحفوري تهدد
تحقيق اتفاق باريس
وخطة عام 2030



لا تزال البلدان النامية

تمتلك إمكانات هائلة غير مستغلة

في مجال الطاقة المتجددة

قدرة الكهرباء المتجددة الجديدة



ضمن إطار العمل العشري للبرامج
المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
(من 83 بلداً والاتحاد الأوروبي)

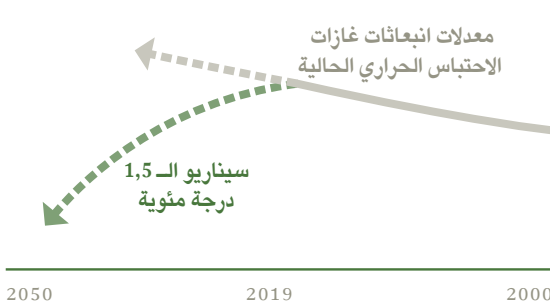
بحلول عام 2020
تم الإبلاغ عما
مجموعه 700 سياسة
ونشاط للتنفيذ





اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره

ارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري يتطلب تحويل الاقتصادات نحو الحياد الكربوني



تستمر أزمة المناخ

بلا هوادة

إلى حد كبير



يزيد متوسط درجة الحرارة العالمية
لعام 2020 بـ 1,2 درجة مئوية على خط الأساس
لفترة ما قبل الصناعة

وهو مستوى بعيد كل البعد عن المسار
الصحيح لتلبية غاية اتفاق باريس البالغة
1,5 درجة مئوية أو أقل

زاد تمويل المناخ



بنسبة 10 %
من الفترة 2015-2016
إلى الفترة 2017-2018،
حيث بلغ
متوسطه السنوي
48,7 بليون دولار

تشمل المجالات ذات الأولوية القصوى ما يلي



يقوم 125 بلداً من أصل 154 بلداً نامياً

بصياغة وتنفيذ خطط وطنية

للتكيف مع المناخ



الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

عدد المناطق الميتة

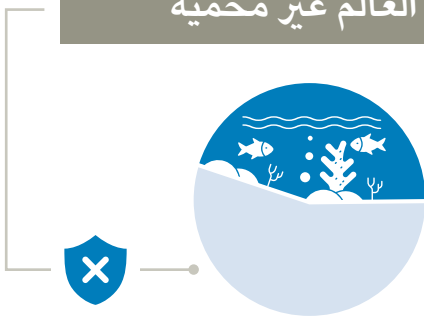
في العالم أخذ في الارتفاع بمعدل ينذر بالخطر من 400 في 2008 إلى 700 في 2019



أكثر من نصف

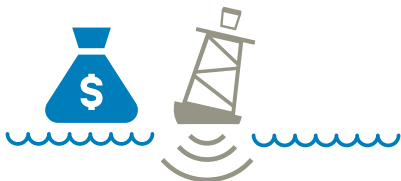
مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية

في العالم غير محمية



يتم تخصيص 1,2% فقط

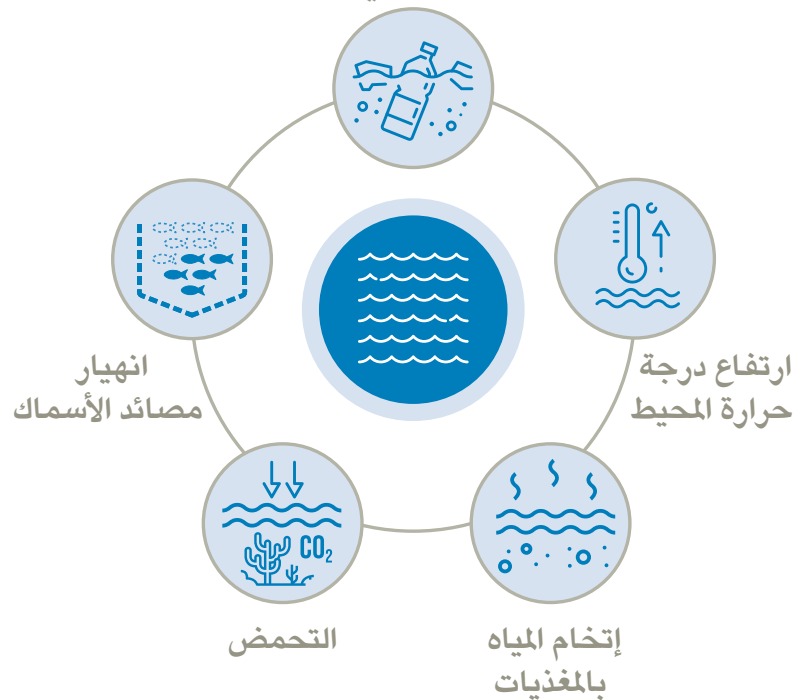
في المتوسط من ميزانيات البحوث الوطنية لعلوم المحيطات



تتعرض استدامة محيطاتنا

لتهديد شديد

التلوث البلاستيكي / البحري

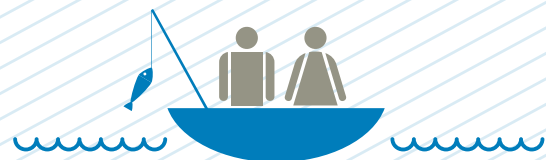


يعتمد أكثر من 3 بلايين شخص على المحيطات لكسب عيشهم

اعتمد حوالي نصف البلدان في جميع

أنحاء العالم مبادرات موجهة خصيصاً

لدعم صغار الصيادين





حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

توقف التقدم في حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية على مدى السنوات الخمس الماضية

النسبة المئوية المتوسطة العالمية لكل منطقة تنوع بيولوجي رئيسية تغطيها المناطق المحمية (2021)



اعتمدت جميع البلدان تقريباً تشريعات لمنع الأنواع الغريبة الغازية أو مكافحتها



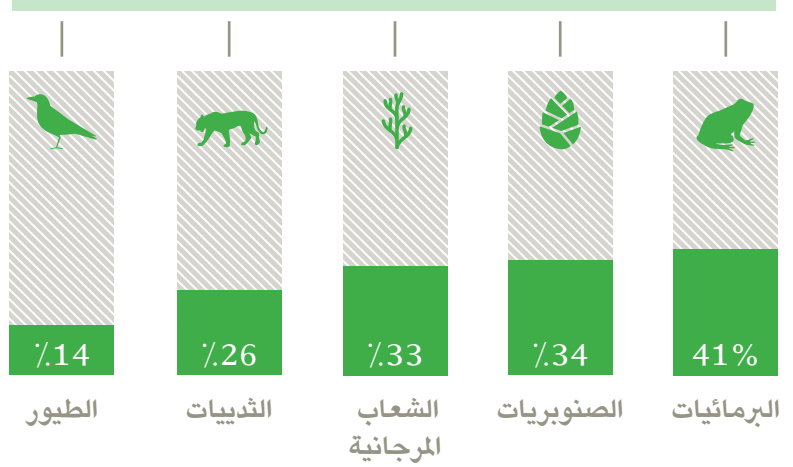
تؤثر الأنواع الغريبة الغازية سلباً على التنوع البيولوجي المحلي وتكلف الاقتصاد العالمي بلايين الدولارات سنوياً

أكثر من ربع الأنواع

التي تم تقييمها في إطار القائمة الحمراء لدى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

مهتدة بالانقراض

نسبة الأنواع المهتدة بالانقراض



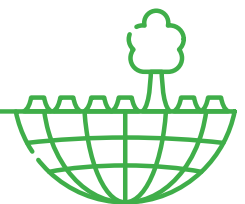
تتعقب القائمة الحمراء

لدى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بيانات تشمل أكثر من 134 400 نوع من الثدييات والطيور والبرمائيات والشعاب المرجانية والصنوبريات. ويُعتبر أكثر من 37 400 نوع منها مهتداً بالانقراض.

تم إحراز تقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات

لكن العالم فقد 100 مليون هكتار من مساحة الغابات

في عقدين (2000-2020)





التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات



في عام 2020،

تم الإبلاغ عن مقتل
331 من المدافعين
عن حقوق الإنسان

في 32 بلداً



زيادة بنسبة 18 %

عن عام 2019

تكثف الجائحة

مخاطر استغلال الأطفال

بما في ذلك

الاتجار بالأطفال وعمالتهم



هناك طفل واحد

بين كل ثلاثة من

ضحايا الاتجار (2018)



ارتفعت عمالة الأطفال

إلى 160 مليون (2020)

مما يمثل أول زيادة في عقدين من الزمن

82 بلداً فقط لديها

مؤسسات وطنية
مستقلة لحقوق الإنسان

تمتثل للمعايير
الدولية (2020)



احتمال الرشوة أعلى بخمسة أضعاف على الأقل



في البلدان
المرتفعة الدخل

7,2 %

من
احتمالها

في البلدان
المنخفضة الدخل

37,6 %



تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

في تحدٍ للتوقعات،
بلغت تدفقات التحويلات
إلى البلدان المنخفضة الدخل
والمتوسطة الدخل
540 بليون دولار في عام 2020

أي أقل بنسبة
1,6% فقط
من مستوى
عام 2019



لكنه لا يزال
دون الغاية
المحددة بنسبة

0,7%
من الدخل
الوطني
الإجمالي

وهو ما يمثل
0,32%
من الدخل
الوطني الإجمالي
للبلدان المانحة

وصل صافي
تدفقات المساعدة
الإئتمانية الرسمية
إلى مستوى
قياسي بلغ
161
بليون دولار
في عام 2020



ما يقرب من نصف سكان العالم
- 3,7 بلايين من الناس -

لا يزالون غير قادرين
على دخول الإنترنت



على الرغم
من الحاجة الماسة إلى الاتصال
أثناء الجائحة

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
بنسبة تصل إلى 40%

أقل من
1 تريليون
دولار



1,5
تريليون
دولار

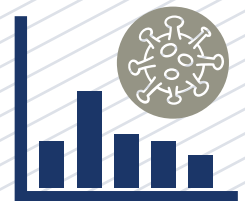
(2020)

(2019)

63% من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى

بحاجة إلى تمويل إضافي للبيانات والإحصاءات

لمواجهة التحديات التي تطرحها الجائحة



عدم ترك أي أحد خلف الركب

- يؤثر الانخفاض الحاد -
في السياحة الدولية

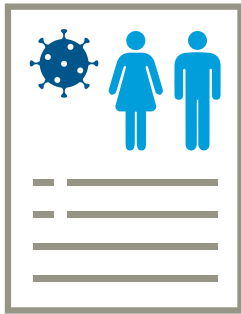


بشكل غير متناسب
على الدول الجزرية
الصغيرة النامية

من الضروري

أن تكون البيانات مصنفة تفصيلاً

للممكن من تتبع كوفيد-19



في أفريقيا،

كانت المعلومات المتعلقة بالجنس والعمر
مفقودة من جميع تقارير الإصابات بكوفيد-19 تقريباً
(كانون الثاني/يناير 2020 - نيسان/أبريل 2021)

تؤدي الجائحة إلى تضخيم
أوجه التفاوت في مجال الصحة



كبار السن (65 سنة فأكثر)

ولكن
80% من
الوفيات



14% من
الحالات
المؤكدة



توزيع اللقاحات

(حتى 17 حزيران/يونيه 2021)

أوروبا وأمريكا
الشمالية: 68 لكل
100 شخص

أفريقيا جنوب
الصحراء الكبرى:
أقل من 2 لكل
100 شخص

من بين ذوي الإعاقة، يتعرض

واحد من كل ثلاثة

للتمييز شخصياً



وهذا المعدل أعلى بين النساء

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

1 القضاء على الفقر



أدت آثار جائحة فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) إلى الرجوع عن كثير مما أحرز من تقدم في مجال الحد من الفقر، فقد ارتفع المعدل العالمي للفقر المدقع في عام 2020 لأول مرة منذ الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات. وحتى قبل الجائحة، لم يكن العالم يسير على المسار الصحيح لتحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول عام 2030، وهو هدف سيظل بعيد المنال ما لم تُتخذ تدابير كبيرة على الفور. لقد أظهرت الأزمة بوضوح أكثر من أي وقت مضى أهمية التأهب للكوارث وتهيئة أنظمة قوية للحماية الاجتماعية. وفي حين أن عدد البلدان التي لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث قد ارتفع بشكل كبير وأنه تم اتخاذ العديد من تدابير الحماية الاجتماعية المؤقتة على سبيل مواجهة الجائحة، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود على كلا الجبهتين لضمان حماية الفئات الأكثر ضعفاً.



تعيش عائلة أيماتا في المنطقة الوسطى من بوركينافاسو. ويعمل الوالدان 103 ساعات في الأسبوع للتمكن من تغطية ثمن الطعام. ويفتقر منزلهم المكون من غرفة واحدة إلى الكهرباء ولا يوجد فيه مرحاض، وتقضي الأسرة 3,5 ساعات في جمع المياه كل أسبوع. وهي تستخدم الفحم والحطب كوقود لمقدمهم.

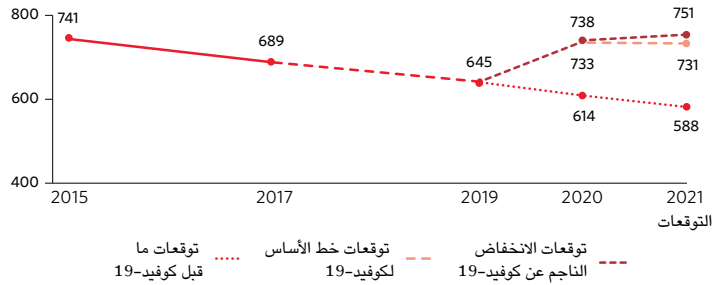
أدت جائحة كوفيد-19 إلى أول ارتفاع في مستوى الفقر المدقع منذ جيل كامل

قبل جائحة كوفيد-19، انخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع من 10,1 في المائة في عام 2015 إلى 9,3 في المائة في عام 2017. وهذا يعني أن عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار في اليوم انخفض من 741 مليون شخص إلى 689 مليون شخص. غير أن معدل الانخفاض تباطأ بين عامي 2015 و 2017 ليصبح أقل من نصف نقطة مئوية سنوياً مقارنة بنقطة مئوية واحدة سنوياً بين عامي 1990 و 2015.

وأدت الجائحة إلى تفاقم التهديدات التي تواجه التقدم بسبب النزاعات وتغير المناخ. وتشير التقديرات إلى أن عام 2020 شهد زيادة تتراوح بين 119 مليوناً و 124 مليوناً من الفقراء في العالم، 60 في المائة منهم في جنوب آسيا. وتدلّ التنبؤات الآنية إلى حدوث أول ارتفاع في معدل الفقر المدقع منذ عام 1998، من 8,4 في المائة في عام 2019 إلى 9,5 في المائة في عام 2020، مما شطب ما أحرز من تقدم منذ عام 2016. ولن تكون آثار الجائحة قصيرة الأجل. فاستناداً إلى

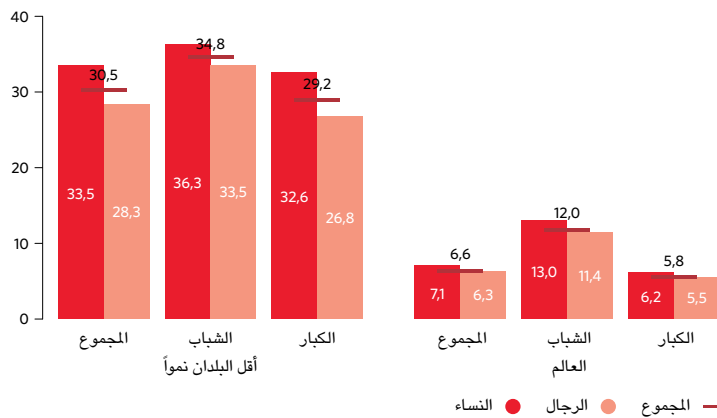
التوقعات الحالية، يتوقع أن يصل معدل الفقر العالمي إلى 7 في المائة (حوالي 600 مليون شخص) في عام 2030، مما يعني القصور عن تحقيق الغاية المستهدفة للقضاء على الفقر.

عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار أمريكي في اليوم، 2015-2017، والتنبؤ الآني للفترة 2018-2020 وتوقعات ما قبل جائحة كوفيد-19 وما بعدها (بالملايين)



يؤثر فقر العمال بشكل غير متناسب على النساء والشباب، ومن المرجح أن تؤدي الجائحة إلى تضخيم هذه التفاوتات

نسبة السكان العاملين الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار في اليوم، 2019 (نسبة مئوية)

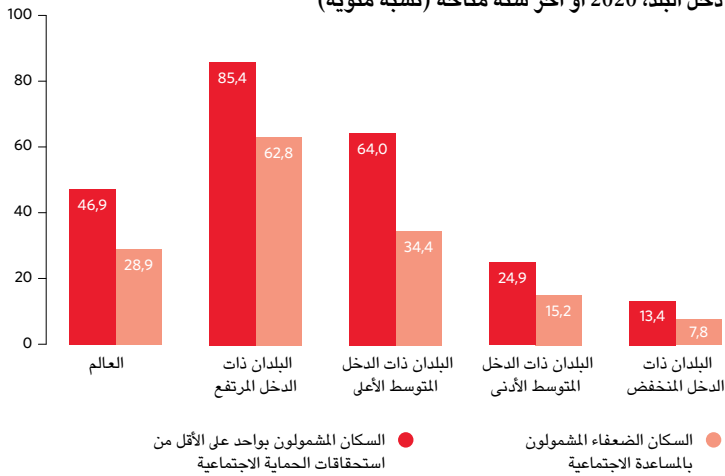


انخفضت نسبة العاملين في العالم الذين يعيشون في فقر مدقع بأكثر من النصف من عام 2010 إلى عام 2019 - من 14 في المائة إلى 6,6 في المائة. غير أن عمليات الإغلاق وتدابير الصحة العامة ذات الصلة التي نجمت عن جائحة كوفيد-19 أثرت بشدة على الاقتصاد غير الرسمي حيث يعمل الغالبية العظمى من العمال الفقراء. ويهدد ما يتصل بذلك من خسائر في الدخل بالرجوع عن التقدم العالمي في مجال الحد من فقر العمال.

وفي حين أن الفجوة بين الجنسين في فقر العمال على الصعيد العالمي قد ضاقت على مر السنين، فإنها لا تزال كبيرة في أجزاء كثيرة من العالم، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. ففي هذه البلدان، كان ثلث النساء العاملات (33,5 في المائة) يعيشن في فقر في عام 2019، مقارنة بـ 28,3 في المائة من الرجال العاملين. وفي جميع أنحاء العالم، يرجح تكون نسبة العمال الشباب الذين يعيشون في فقر أكبر من نسبة العمال الكبار بمعدل الضعفين، مما يعكس انخفاض دخل الشباب وانخفاضهم في وظائف منخفضة الجودة. ونظراً لأن أزمة كوفيد-19 أثرت بشكل غير متناسب على سبل عيش النساء والشباب، فإن من المرجح أن تؤدي إلى تفاقم هذه التفاوتات التي طال أجلها.

وضعت الحكومات تدابير جديدة للحماية الاجتماعية، بيد أن معظمها ليس إلا تدابير مؤقتة

نسبة مجموع السكان المشمولين فعلياً بواحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية، ونسبة الأشخاص الضعفاء المشمولين بالمساعدة الاجتماعية، حسب مستوى دخل البلد، 2020 أو آخر سنة متاحة (نسبة مئوية)

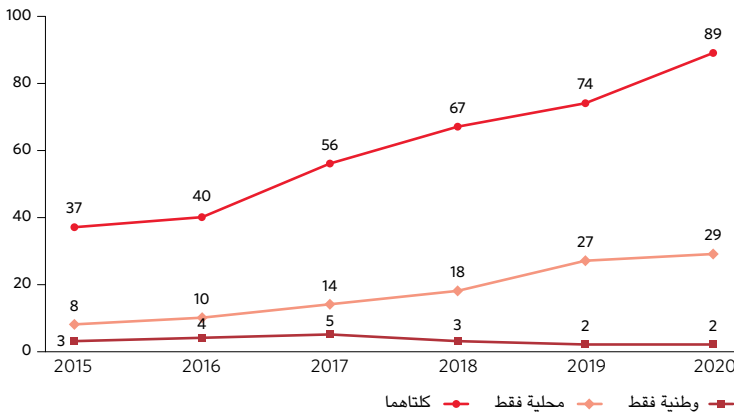


لتدابير الحماية الاجتماعية أهمية أساسية لمنع الفقر والحد منه عبر دورة الحياة. ومع ذلك، وبحلول عام 2020، لم يحصل على التغطية الفعلية بواحد على الأقل من السكان الاستحقاقات النقدية للحماية الاجتماعية إلا ما نسبته 46,9 في المائة من سكان العالم، مما يعني أن ما يصل إلى 4 بلايين شخص تركوا بدون أي شبكة للأمان الاجتماعي. وأظهرت أزمة كوفيد-19 أهمية أنظمة الحماية الاجتماعية لحماية الصحة، والوظائف، والدخل، فضلاً عن عواقب وجود فجوات كبيرة في التغطية. ونتيجة لذلك، تم في عام 2020 إدخال كثير من تدابير الحماية الاجتماعية الجديدة: ففي الفترة ما بين 1 شباط/فبراير و 31 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت حكومات 209 من البلدان والأقاليم عن اتخاذ أكثر من 1 600 من هذه التدابير استجابة للأزمة، ولكنها جميعاً تقريباً (94,7 في المائة) كانت ذات طابع قصير الأجل.

قبل تفشي الوباء، كان معظم السكان (85,4 في المائة) في البلدان المرتفعة الدخل مشمولين فعلياً بواحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية، مقارنة بما يزيد قليلاً عن العشر (13,4 في المائة) في البلدان المنخفضة الدخل. بل إن فجوة التغطية أكبر بالنسبة لأولئك الذين يُعتبرون من الفئات الضعيفة، فالمساعدة الاجتماعية في البلدان المنخفضة الدخل لا تغطي إلا 7,8 في المائة منهم.

يمكن للجائحة أن تقوض النتائج الحسنة التي حققتها مبادرة عالمية للحد من مخاطر الكوارث

عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية و/أو محلية للحد من مخاطر الكوارث، 2020-2015



تهدد الكوارث وآثارها المباشرة بالرجوع عن مكاسب التنمية وإبطاء مسيرة الحد من الفقر والتخفيف من حدة الجوع. واستناداً إلى أحدث التقارير الصادرة بموجب عملية مراقبة إطار سندي، أُبلغ 53 بلداً عن خسائر اقتصادية مباشرة بلغت 70,4 بليون دولار بسبب الكوارث خلال عام 2019، وقد وقع 60 في المائة منها (42,5 بليون دولار) في القطاع الزراعي.

وفي عام 2019، نُسب أكثر من 24 000 من الوفيات إلى الكوارث في 67 بلداً. ويعدّ هذا انخفاضاً كبيراً عن عام 2018، عندما بلغ معدل الوفيات بسبب الكوارث ذروته إذ وصل إلى 126 000 حالة وفاة (أبلغ عنها 79 بلداً). ويتماشى انخفاض الوفيات في عام 2019 مع الاتجاه العام لانخفاضها منذ عام 2005. غير أن الجائحة أخذت بالفعل في عكس مسار هذا التقدم، إذ أثقلت كاهل النظم الصحية وأبرزت أوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية الكامنة أمام الأخطار البيولوجية.

ويعدّ اعتماد وتنفيذ استراتيجيات قوية للحد من مخاطر الكوارث المتعددة المخاطر، والتي تشمل مخاطر بيولوجية مثل كوفيد-19، أمراً بالغ الأهمية. وحتى نيسان/أبريل 2020، أفاد 120 من البلدان بأنها وضعت واعتمدت استراتيجيات وطنية و/أو محلية للحد من مخاطر الكوارث، ارتفاعاً من 48 بلداً خلال فترة ولادة إطار سندي في عام 2015.

القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

2 القضاء التام
على الجوع



يحصل الطلاب في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على ما لا يقل عن ثلث احتياجاتهم اليومية من الطاقة والتغذية من خلال البرنامج الوطني للتغذية المدرسية. وفي المناطق الريفية الفقيرة، يبدأ الوالدان بالأعمال الزراعية في الصباح الباكر وغالباً لا يتوفر لديهم الوقت لإعداد وجبات الغداء ليأخذها الأطفال معهم إلى المدرسة.

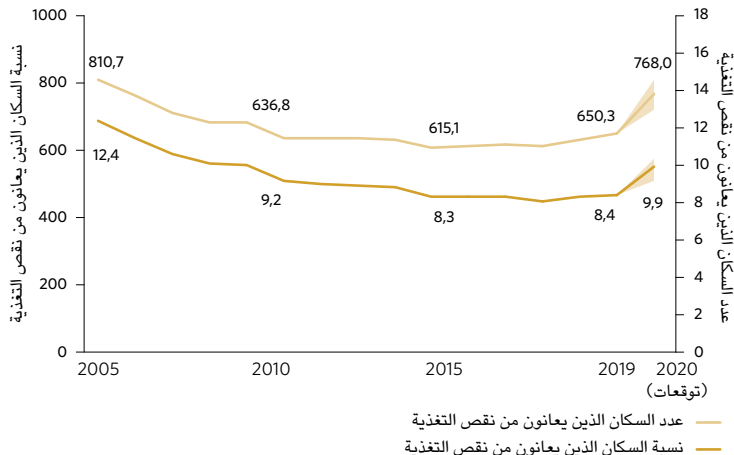
قبل جائحة كوفيد-19 مباشرة، كان ما يقرب من 700 مليون شخص يعانون من الجوع، وكان حوالي 2 بليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي - وهي أرقام دأبت على ارتفاع منذ عام 2014. وشكلت الأزمة تهديدات إضافية للأمن الغذائي العالمي والتغذية. فقد أثر تعطل سلاسل الإمدادات الغذائية والتباطؤ الاقتصادي على النظم الغذائية في جميع أنحاء العالم وهددا إمكانيات حصول الناس على الأغذية، مما جعل بلوغ الغاية المستهدفة للقضاء على الجوع على أبعد ما يمكن. ومن المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى تفاقم جميع أشكال سوء التغذية، لا سيما عند الأطفال، بسبب فقدان دخل الأسرة، وعدم توفر الأغذية المغذية بأسعار معقولة، وانخفاض النشاط البدني، وتعطل الخدمات الأساسية الخاصة بالتغذية. وحتى إذا لم تؤخذ آثار كوفيد-19 في الحسبان، سيظل نحو 230 مليون طفل يعانون من سوء التغذية. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة على الأجل القصير لتلافي تزايد الجوع، كما يتعين إحداث تحول في النظم الغذائية لتحقيق مستقبل غذائي صحي ومستدام للجميع.

تدفع جائحة كوفيد-19 بمعدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي المرتفعة أصلاً إلى مزيد من الارتفاع

وتأثر ارتفاع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - من 24,9 في المائة في عام 2014 إلى 40,9 في المائة في عام 2020. وكان انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد أعلى بين النساء منه بين الرجال بنسبة 10 في المائة في عام 2020، مقارنة بنسبة 6 في المائة في عام 2019.

كان لجائحة كوفيد-19 أثر آخر عميق على الجوع والأمن الغذائي، نشأ عن انقطاع سلاسل الإمدادات الغذائية، وعن الخسائر في الدخل، واتساع التفاوت الاجتماعي، وتغير البيئة الغذائية، وارتفاع الأسعار. فقد واجه ما بين 720 و 811 مليون شخص في العالم الجوع في عام 2020، مما يمثل زيادة تصل إلى 161 مليوناً عن عام 2019.

عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم ونسبتهم، 2005-2020 (بالملايين وكنسبة مئوية)



ملاحظة: يُظهر التظليل الحدود الدنيا والعليا للنطاق التقديري المرعى لعدم اليقين الإحصائي.

وارتفع معدل انتشار نقص التغذية من 8,4 في المائة في عام 2019 إلى 9,9 في المائة في عام 2020. ويؤثر الجوع على 21,0 في المائة من السكان في أفريقيا، مقارنة بـ 9,0 في المائة في آسيا و 9,1 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويعيش أكثر من نصف سكان العالم الذين يعانون من نقص التغذية في آسيا (418 مليوناً)، بينما يعيش أكثر من الثلث في أفريقيا (282 مليوناً).

ويتجاوز تحقيق الأمن الغذائي مسألة القضاء على الجوع. ففي عام 2020، كان ما يقارب ثلث سكان العالم (2,37 بليون شخص) متأثرين بانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، بزيادة 320 مليون شخص تقريباً عن عام 2019. وتشير هذه المستويات إلى أن الناس ليس بإمكانهم تحقيق نظام غذائي صحي متوازن على أساس منتظم، أو إلى أن الأغذية تنفذ لديهم، وأهم، في أسوأ الأحوال، يقضون يوماً أو أياماً دون تناول أي طعام. وقد لوحظت أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (66,2 في المائة)، بينما شوهدت أعلى

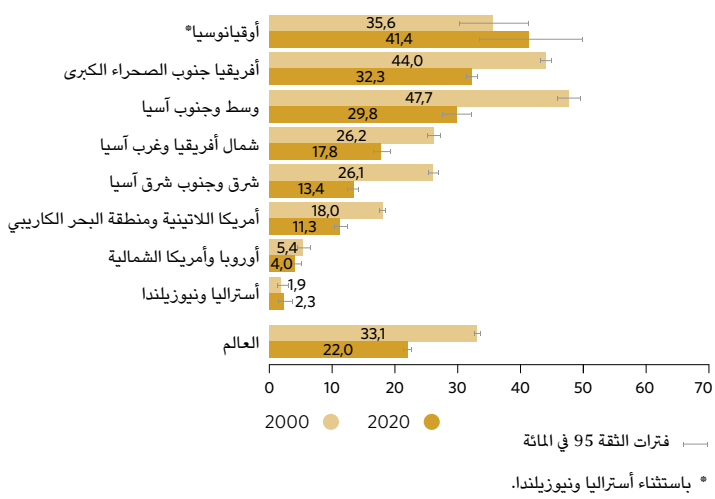
يعاني المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة من الحرمان على عدة جبهات، خاصة إذا كانوا من النساء

صغار المزارعين كدخل سنوي. وفي جميع البلدان المشمولة بالدراسة تقريباً، تحقق الأسر التي يرأسها رجال إنتاجية عمل أعلى، وتكسب دخلاً سنوياً أكبر، من تلك التي تعيلها نساء. وعلى سبيل المثال، في بنغلاديش، تكسب الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة في المتوسط نصف الدخل الزراعي الذي تحققه الأسر المعيشية التي يرأسها رجال، في حين أن الفارق في بلغاريا هو ثلاثة أضعاف.

يشكل صغار منتجي الأغذية غالبية منتجي الأغذية في 37 بلداً مشمولة بالدراسة؛ وتصل نسبتهم في بعض البلدان إلى 91 في المائة. ولتعزيز قدرة صغار المزارعين هؤلاء على الصمود والتكيف أهمية بالغة لعكس اتجاه تزايد الجوع ولخفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وتظهر البيانات من 11 بلداً أن متوسط إنتاجية العمل لدى صغار منتجي الأغذية يقل عن متوسط إنتاجية كبار المنتجين. علاوة على ذلك، يكسب كبار المنتجين ضعفين إلى ثلاثة أضعاف ما يكسبه

من المرجح أن تؤدي الصدمات المرتبطة بالجائحة إلى ارتفاع معدل التقزم، والذي يؤثر بالفعل على أكثر من طفل واحد من بين كل خمسة أطفال

نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالتقزم، 2000 و 2020¹
(نسبة مئوية)

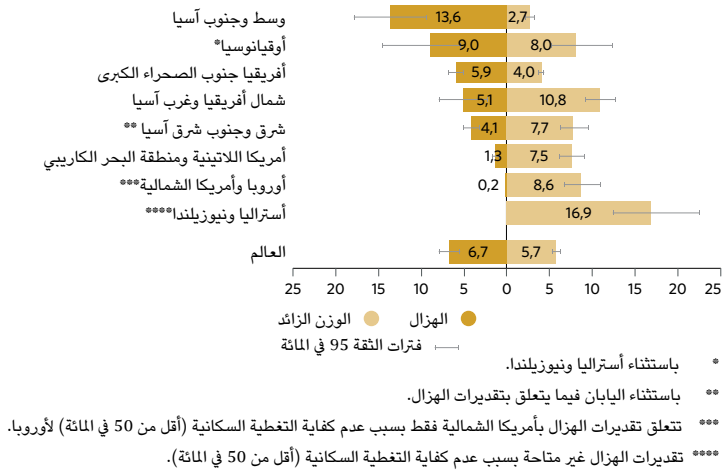


يعتبر الأطفال مصابين بالتقزم، أو يعانون من سوء التغذية المزمن، عندما يكون طولهم أقصر من المعدل بالنسبة لأعمارهم. وفي عام 2020¹، كان 22 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم (149,2 مليون) يعانون من التقزم. ويشكل ذلك انخفاضاً عن النسبة البالغة 33,1 في المائة في عام 2000 وعن النسبة البالغة 24,4 في المائة في عام 2015. وتستند هذه الأرقام إلى أحدث التقديرات، ولكن يُرجح أن يكون العدد الفعلي للأطفال المصابين بالتقزم أعلى بسبب استمرار القيود في الوصول إلى نظم مغذية وإلى خدمات التغذية الأساسية أثناء الجائحة. ويمكن أن يستغرق الأمر سنوات لكي يظهر أثر الأزمة الكامل على تقزم الأطفال.

أما المناطق الثلاث التي سجلت أعلى معدل لانتشار التقزم فهي أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) بنسبة 41,4 في المائة، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (32,3 في المائة) ووسط وجنوب آسيا (29,8 في المائة). وتمثل المنطقتان الأخيرتان ما يقرب من ثلاثة أرباع جميع الأطفال المصابين بالتقزم في العالم. ويتعين التركيز بشكل خاص على هذه المناطق لأن الجائحة تؤثر بشكل غير متناسب على الأطفال الأشد ضعفاً.

بلغ الهزال والوزن الزائد في مرحلة الطفولة الآن مستويات مثيرة للقلق، ومن المرجح أن يزداد الأمر سوءاً بسبب كوفيد-19

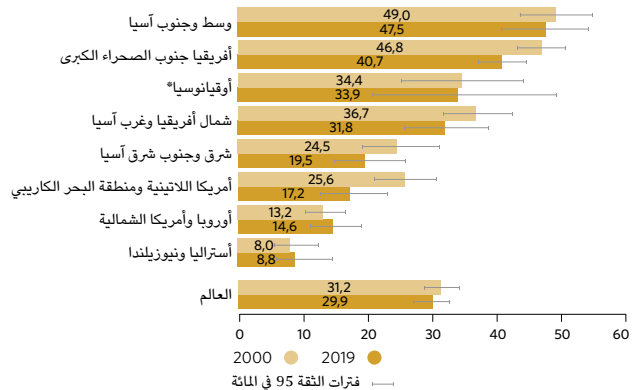
معدل انتشار الوزن الزائد والهزال بين الأطفال دون سن الخامسة، 2020¹
(نسبة مئوية)



يعتبر الهزال شكلاً من أشكال سوء التغذية يهدد الحياة وهو يقاس بانخفاض الوزن في مقابل الطول. وفي عام 2020¹، أثر الهزال على ما يقدر بـ 45,4 مليون طفل دون سن الخامسة (6,7 في المائة)؛ وأثر الوزن الزائد على 38,9 مليون طفل في نفس الفئة العمرية (5,7 في المائة). وعلى الأجل القصير، سيكون الهزال إحدى الحالات الأكثر تأثراً بكوفيد-19. ومن الممكن أن حوالي 15 في المائة من الأطفال أكثر من المتوقع قد تعرضوا للهزال في عام 2020، وذلك بسبب تدهور ثروة الأسرة والانقطاع في توافر الأغذية المغذية وخدمات التغذية الأساسية وضعف القدرة على تحمل تكاليفها. ويمكن أيضاً أن يرتفع معدل الوزن الزائد عند الأطفال في بعض البلدان حيث حل الطعام غير الصحي محل الطعام الطازج والمغذي، وحيث حُدّت القيود المفروضة على الحركة من فرص ممارسة النشاط البدني لفترات طويلة. وفي كثير من المناطق النامية، يتعايش الهزال الوزن الزائد في مرحلة الطفولة بمستويات عالية تنذر بالخطر. فعلى سبيل المثال، في أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا)، بلغ معدل انتشار الهزال 9,0 في المائة بينما كان معدل انتشار الوزن الزائد 8,0 في المائة.

على مدى السنوات العشرين الماضية، لم يُحرز ما يُذكر من التقدم في مواجهة فقر الدم، فما يقرب من ثلث النساء في سن الإنجاب ما زلن مصابات به

معدل انتشار فقر الدم بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً، 2000 و 2019 (نسبة مئوية)



ملاحظة: يُعرّف مرض فقر الدم بأنه انتشار لانخفاض تركيزات الهيموغلوبين إلى ما دون الـ 110 غرامات في اللتر للنساء الحوامل و 120 غراماً في اللتر للنساء غير الحوامل.

يمثل فقر الدم حالة يكون فيها تركيز الهيموغلوبين غير كافٍ لتلبية الاحتياجات الفسيولوجية للجسم. ويزيد فقر الدم لدى النساء الحوامل مخاطر التعرض لنتائج ضارة، سواء للأم أو للطفل. كما يمكن أن يشكل عامل خطر مستقل لتشنج العضلات بسبب الإصابة بكوفيد-19. وفي عام 2019، بلغ معدل الانتشار العالمي لفقر الدم 29,9 في المائة لدى النساء في سن الإنجاب (أكثر من نصف بليون امرأة)، و 29,6 في المائة لدى النساء غير الحوامل، و 36,5 في المائة لدى النساء الحوامل. ويعاني من فقر الدم ما يقارب نصف النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً في وسط وجنوب آسيا. ومنذ عام 2000، ظل انتشار هذه الحالة لدى النساء في سن الإنجاب راکداً على مستوى العالم. ويمكن لتعطل الخدمات الصحية والأنظمة الغذائية، إلى جانب الانكماش الاقتصادي الناجم عن الجائحة، أن يؤدي إلى تفاقم انتشار الحالة. وهناك حاجة إلى جهود وتدخلات متعددة القطاعات لتحسين الأنشطة الموجهة للحد من فقر الدم، ولسد الفجوات في تحقيق الغاية العالمية المتمثلة في خفض معدلات فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030.

¹ لا تعكس تقديرات عام 2020 الواردة في هذا القسم تأثير جائحة كوفيد-19، نظراً لأن جمع بيانات الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية حول طول الطفل ووزنه كانت محدودة في ذلك العام بسبب تدابير التباعد البدني.

ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاه في جميع الأعمار

3 الصحة
الجيدة والرفاه



قبل ظهور تهديد كوفيد-19، كان كثيرٌ من المؤشرات الصحية يتحرك في الاتجاه الصحيح. فقد تحسنت صحة الأم والطفل، وزادت تغطية التحصين، وانخفضت الأمراض المعدية، وإن لم يكن انخفاضها بالسرعة الكافية لتحقيق غايات عام 2030. على أن الجائحة أوقفت التقدم في مجال الصحة أو عكست مساره وهي تشكل تهديدات كبرى تتجاوز المرض نفسه. ولا يزال حوالي 90 في المائة من البلدان يبلغ عن وجود تعطل واحد أو أكثر في الخدمات الصحية الأساسية، وتظهر البيانات المتاحة من عدد قليل من البلدان أن الجائحة أدت إلى تقصير متوسط العمر المتوقع. ومما لا يثير الاستغراب أن الفيروس يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات المحرومة. وأبرزت الجائحة أهمية توفير التغطية الصحية للجميع والتنسيق المتعدد القطاعات للتأهب للطوارئ الصحية. علاوة على ذلك، وبغية تصميم تدخلات فعالة في مجال السياسات المتعلقة بالجوائح، سيتعين على الحكومات أن تحسّن جمع البيانات الديموغرافية والوبائية الأساسية وأن تعززه.



جميلة توفيق تتلقى لقاح كوفيد-19، وهي عاملة إرشادية صحية في مركز لوجيا الصحي في عفار، إثيوبيا.

بالإضافة إلى ملايين الوفيات في جميع أنحاء العالم، هناك آثار كبيرة ترتبها جائحة كوفيد-19 على الصحة لا يُعرف بعد كامل مداها

حتى حزيران/يونيه 2021، بلغ إجمالي الوفيات الناجمة عن كوفيد-19 والمبلغ عنها 3,7 ملايين على مستوى العالم. وشهدت أوروبا وأمريكا الشمالية أكبر خسارة بنحو 1,7 مليون حالة وفاة، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنحو 1,2 مليون، وآسيا الوسطى والجنوبية بأقل بعض الشيء من نصف مليون.

وبالنسبة للذين أصيبوا بالفيروس ونجوا منه، قد يكون لكوفيد-19 آثار صحية متبقية، تشمل فيما تشمله الإعاقة طويلة الأجل بسبب تدب الرئة وانعطاب القلب، إلى جانب مشاكل في الصحة العقلية يمكن أن تؤثر على الأفراد لفترة ممتدة. ويمكن أن يؤدي الاستخدام العشوائي للمضادات الحيوية أثناء الجائحة إلى زيادة مقاومة الميكروبات للمضادات. وفي حين أنه لا يزال من السابق لأوانه أن تعكس البيانات الحالية هذه الآثار، فإن جائحة كوفيد-19 تحدد بعكس مسار سنوات من التقدم نحو تحسين الصحة في جميع أنحاء العالم. وتشير الدلائل المستمدة من البلدان التي لديها إحصاءات حيوية موثوقة وحسنة التوقيت إلى أن الجائحة أدت إلى انخفاض حاد في متوسط العمر المتوقع.

العدد التراكمي للوفيات الناجمة عن كوفيد-19 والمبلغ عنها، حتى 8 حزيران/يونيه 2021

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 1 184 233	
شرق وجنوب شرق آسيا:	103 197
شمال أفريقيا وغرب آسيا:	172 273
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى:	85 985
وسط وجنوب آسيا:	490 016
أوروبا وأمريكا الشمالية:	1 698 460

يمكن أن تؤدي الجائحة إلى تعطيل أو عكس مسار ما أحرز من تقدم خلال عقد كامل في مجال الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل

مراوحة أعمارهن بين 15 و 19 عاماً، خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2020. وهناك تباين كبير في معدلات الانخفاض عبر المناطق، فقد شهدت منطقة وسط وجنوب آسيا أعلى نسبة انخفاض، من 70,2 إلى 23,7 مولوداً لكل 1 000 مراوحة خلال نفس الفترة الزمنية. ولسوء الحظ، فقد بقيت ثابتة نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللاتي يستطعن تلبية احتياجاتهن فيما يتعلق بتنظيم الأسرة باستخدام وسائل منع الحمل الحديثة، عند نحو 77 في المائة منذ عام 2015.

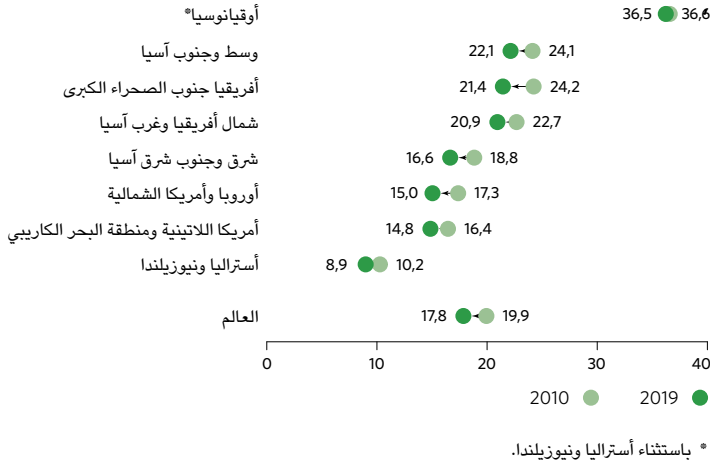
وفي عام 2020، أبلغ 35 في المائة من البلدان عن تعطلات في خدمات الصحة الإنجابية، والصحة النفاسية، وصحة حديثي الولادة، والأطفال، والمراهقين، إلى جانب خدمات التغذية. وقد يؤدي هذا الحجم من التعطلات إلى وقف التقدم الموضح أعلاه أو حتى عكس مساره. ويمكن أن يكون التعطل في الخدمات الصحية بسبب الجائحة قد ساهم في وفيات إضافية بين الأطفال بلغ عددها 228 000 حالة وكذلك في نحو 11 000 حالة وفاة نفاسية إضافية خلال عام 2020 في منطقة جنوب آسيا وحدها.

أحرز تقدم كبير نحو إنهاء وفيات الأطفال التي يمكن منعها منها. وانخفض المعدل العالمي للوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة إلى النصف في الفترة من عام 2000 إلى عام 2019 - من 76 إلى 38 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي. وخلال نفس الفترة، انخفض المعدل العالمي لوفيات الأطفال حديثي الولادة (الوفيات في أول 28 يوماً من الحياة) من 30 إلى 17 حالة وفاة لكل 1 000 ولادة حية. ومع ذلك، فقد حياته 5,2 ملايين من الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة في عام 2019، وكان ما يقرب من نصف هذه الوفيات (2,4 مليون حالة) في الشهر الأول من العمر.

وعلى الصعيد العالمي، قُدمت المساعدة في 83 في المائة من الولادات من قبل مهنيين صحيين مهرة، منهم الأطباء والمرضون والقابلات، وفقاً لبيانات الفترة من عام 2014 إلى عام 2020. وتمثل هذه النسبة زيادة بنسبة 17 في المائة عن الفترة من عام 2007 إلى عام 2013. كما لوحظ تقدم في الولادات بين الفتيات المراهقات على المستوى العالمي - إذ انخفض معدل هذه الولادات من 56,4 إلى 41,2 ولادة لكل 1 000

تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم عبء الأمراض غير المعدية

احتمال الوفاة من أي من الأمراض غير المعدية الرئيسية الأربعة بين سن 30 و 70 في عامي 2010 و 2019 (نسبة مئوية)

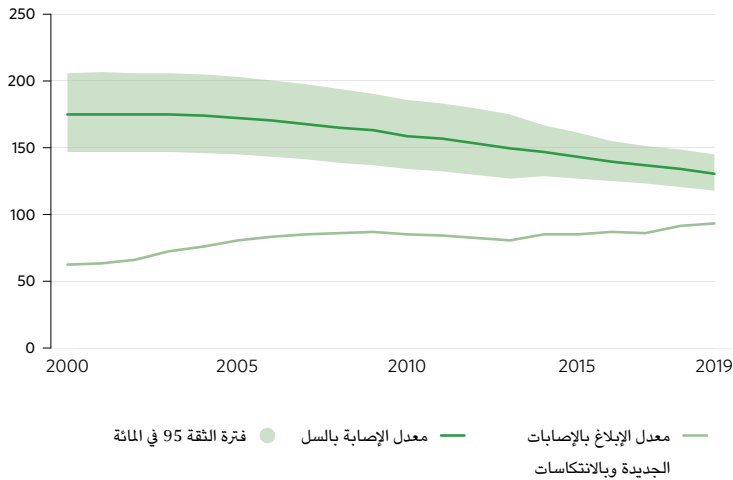


قبل الجائحة، تم إحراز تقدم مطرد في الحد من الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية. وخلال الفترة بين عامي 2010 و 2019، انخفض احتمال الوفاة من أي من الأمراض غير المعدية الرئيسية الأربعة (أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، والسكري، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة) بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 70 عاماً، وذلك من 19,9 في المائة إلى 17,8 في المائة. وإذا استمرت معدلات الانخفاض الملاحظة منذ عام 2000، فستكون أستراليا ونيوزيلندا وأوروبا وأمريكا الشمالية على المسار الصحيح لتحقيق غاية هدف التنمية المستدامة المتمثلة في خفض الوفيات المبكرة بسبب الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث.

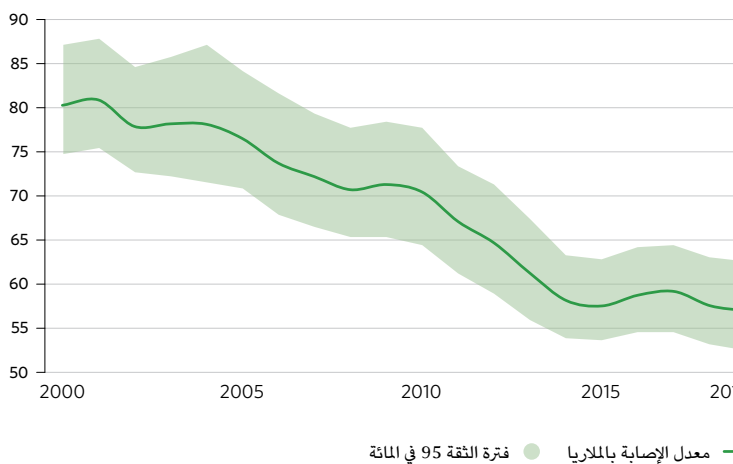
وقد ضاعفت جائحة كوفيد-19 من التحديات التي تواجه الأفراد المصابين بالأمراض غير المعدية. فالذين يعانون من هذه الحالات الكامنة أو الذين يستخدمون التبغ معرضون بشكل متزايد لخطر الإصابة الشديدة بكوفيد-19 ولخطر الوفاة منه. علاوة على ذلك، أبلغ ما يقرب من نصف البلدان عن تعطل واحد أو أكثر في الخدمات الأساسية للأمراض غير المعدية. ويمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة كبيرة في المضاعفات والوفيات على المدى الطويل لدى الأفراد المصابين بهذه الأمراض أو الذين لديهم عوامل الخطر ذات الصلة.

يمكن أن تؤدي التعتلات في اكتشاف الأمراض المعدية وفي علاجها إلى إبطال أثر سنوات طويلة من الجهود المركزة

معدل الإصابة بمرض السل ومعدل الإبلاغ عنه، 2019-2000 (الحالات الجديدة والانتكاسية لكل 100 000 شخص)



معدل الإصابة بالمalaria، 2019-2000 (إصابات جديدة لكل 1 000 شخص)

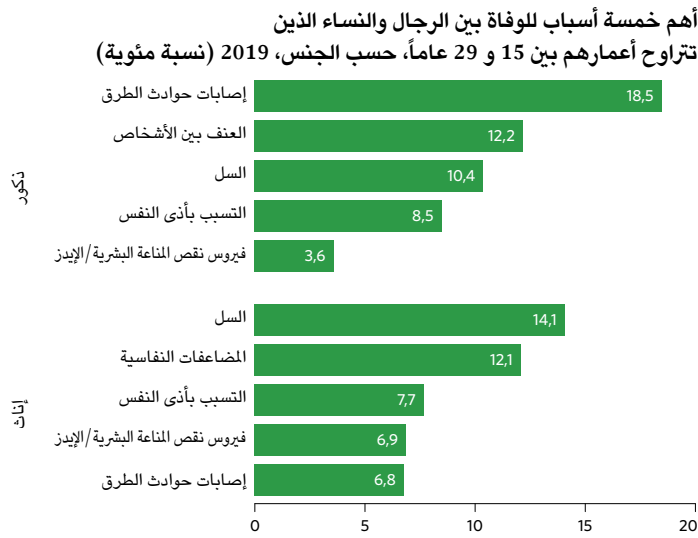


على الصعيد العالمي، انخفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 49 عاماً بنسبة 24 في المائة خلال العقد الماضي، من 0,48 إصابة لكل 1 000 شخص غير مصاب في عام 2010 إلى 0,37 في عام 2019، حيث أبلغ في عام 2019 عن 1,7 مليون إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية - وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الغاية العالمية المحددة بأقل من 500 000 إصابة بحلول عام 2020. أما الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق الغايات فهي عدم المساواة عبر المناطق والبلدان والفئات السكانية الفرعية داخل البلدان في الوصول إلى خدمات الوقاية والاختبار والعلاج الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد تسببت الجائحة في تعطلات كبيرة في توفير خدمات فيروس نقص المناعة البشرية.

وفي عام 2019، أصيب ما يقدر بنحو 10 ملايين شخص بمرض السل، وهو المرض الأشد فتكاً بسبب عامل عدوى وحيد. وخلال الفترة بين عامي 2015 و 2019، كان المعدل العالمي للإصابة بالسل قد انخفض من 142 إلى 130 حالة جديدة وانتكاس بين كل 100 000 شخص. على أن هذا الانخفاض كان أقل مما نسبته 8,5 في المائة عن الغاية المحددة بنسبة 20 في المائة للفترة بين عامي 2015 و 2020. وبسبب جائحة كوفيد-19، انخفض عدد المصابين الحاصلين على الرعاية اللازمة لمرض السل بمقدار 1,4 مليون مصاب في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وهو انخفاض في العلاج تبلغ نسبته 21 في المائة. وفي الهند وإندونيسيا والفلبين وجنوب أفريقيا، وهي أربعة بلدان فيها 44 في المائة من حالات السل في العالم، تراوحت نسبة الانخفاض بين 25 و 30 في المائة في عدد الأشخاص المبلغ عنه والذين تم تشخيص إصابتهم بالسل بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2020، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

وفي الفترة من عام 2000 إلى عام 2015، انخفض معدل الإصابة بالمalaria من 80 إلى 57 حالة لكل 1 000 شخص معرض للخطر، ثم استقر هذا المعدل في الفترة من عام 2015 إلى عام 2019. وفي عام 2019، تم الإبلاغ عما يقدر بنحو 229 مليون إصابة و 409 000 حالة وفاة بسبب المalaria في جميع أنحاء العالم. وتحملت منطقة أفريقيا نصيباً غير متناسب من العبء العالمي للمalaria، فقد شهدت 94 في المائة من إصابات ووفيات المalaria في عام 2019. وتقوض الفجوات في التمويل وإمكانية الوصول إلى أدوات إنقاذ الحياة الجهود العالمية للحد من هذا المرض، كما أن من المتوقع أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى مزيد من التراجع في مكافحة المalaria. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021، أبلغ ما بين 30 و 40 في المائة من بلدان توطن المalaria عن مستوى ما من تعطل خدمات تشخيص المalaria وعلاجها. ويمكن أن يؤدي تعطل الوصول إلى العلاج الفعال بنسبة 10 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى 19 000 حالة وفاة إضافية.

هناك اعتراف لدى الغالبية العظمى من البلدان بوجود دعم الصحة النفسية في خططها لمواجهة كوفيد-19



انخفض معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار في العالم بنسبة 36 في المائة بين عامي 2000 و 2019، من 14 حالة وفاة إلى 9 حالات لكل 100 000 شخص. وفي عام 2019، أُبلغ عن أكثر من 700 000 حالة انتحار في العالم ككل، وكان احتمال الانتحار بين الرجال أعلى مرتين تقريباً من احتماله بين النساء. ويعد الانتحار من الأسباب الرئيسية للوفاة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاماً، فهو يشكل حوالي 8 في المائة من جميع وفيات هذه الفئة العمرية. وقد كان للدمار الذي أحدثته الجائحة بالفعل تأثير ملحوظ على الصحة العقلية. وأظهر استقصاء أجرته منظمة الصحة العالمية أن 90 في المائة من البلدان في أوائل عام 2021 أفادت بأن الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي مدرجان في خطط مواجهة الجائحة. ويمكن أن تؤدي زيادة استهلاك الكحول أثناء الجائحة إلى آثار تضرّ بالصحة الجسدية والعقلية. وفي عام 2019، استهلك الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر ما متوسطه 5,8 لترات من الكحول الصافي للفرد. ولدى أوروبا أعلى معدل لاستهلاك الفرد من الكحول في العالم، حيث يبلغ 11,0 لتراً سنوياً.

وفي عام 2019، تسببت إصابات حوادث الطريق في مقتل حوالي 1,3 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وكان معدل الوفيات العالمي بسبب إصابات حوادث الطريق قد انخفض بنسبة 8,3 في المائة في الفترة من عام 2010 إلى عام 2019، من 18,1 حالة وفاة لكل 100 000 شخص إلى 16,7 حالة. وخلال عمليات الإغلاق الناجمة عن كوفيد-19، انخفض حجم حركة المرور على الطرقات بشكل كبير. ومع ذلك، فإن إصابات حوادث الطريق تعتبر السبب الرئيسي لوفيات الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاماً، فقد بلغت نسبتها 18 في المائة من جميع وفيات هذه الفئة العمرية.

يتسبب كوفيد-19 بتضخيم التفاوتات الصحية

يؤثر كوفيد-19 بشكل غير متناسب على كبار السن والفقراء واللاجئين والمهاجرين، وعلى مجموعة واسعة من الفئات الضعيفة بسبب الظروف الصحية والاجتماعية والاقتصادية المحددة، وسوء الظروف المعيشية، والافتقار إلى رعاية صحية عامة عالية الجودة. وعلاوة على ذلك، فإن الآثار الجانبية للجائحة والناجمة عن الانكماش الاقتصادي العالمي والعزلة الاجتماعية والقيود المفروضة على الحركة تؤثر بشكل غير منصف على الأشخاص المهمشين بالفعل.

كبار السن: أظهرت البيانات الوطنية المتاحة المصنفة حسب العمر أن الأشخاص الذين يبلغون من العمر 65 عاماً أو أكثر يشكلون ما يقرب من 80 في المائة من جميع وفيات كوفيد-19، مع أن 14 في المائة فقط من إصابات كوفيد-19 المؤكدة كانت في هذه الفئة العمرية.

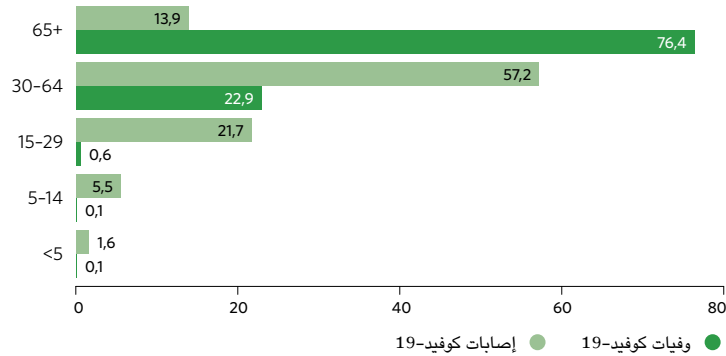
الفقراء: قبل انتشار الجائحة، كان ما يقدر بنحو 927 مليون شخص، أو 12,7 في المائة من سكان العالم، يسددون مدفوعات للرعاية الصحية مباشرة من ماله الخاص، بما يمثل أكثر من 10 في المائة من ميزانيات أسرهم. وقد أدى ذلك إلى الدفع بما يقرب من 90 مليون شخص إلى ما دون خط الفقر المدقع. ومع تزايد الفقر بسبب الجائحة، فإن من المرجح أن يشكل الإنفاق الصحي المباشر من المال الخاص تهديداً للفقراء يزيد حجمه عن حجم الإنفاق على الضروريات الأخرى، مثل الغذاء والتعليم.

اللاجئون والمهاجرون: أدت الجائحة إلى تفاقم الظروف المعيشية والصحية السيئة بالفعل للاجئين والمهاجرين. ومن بين المشاركين في الاستقصاء، لم يطلب الرعاية الصحية حوالي 5 في المائة منهم حتى عندما ظهرت عليهم أعراض كوفيد-19. وتمثلت الأسباب الرئيسية التي ذكرها هؤلاء في عدم كفاية الموارد المالية، أو الخوف من الترحيل، أو الافتقار إلى الرعاية الصحية، أو عدم وجود حق في مثل هذه الرعاية.

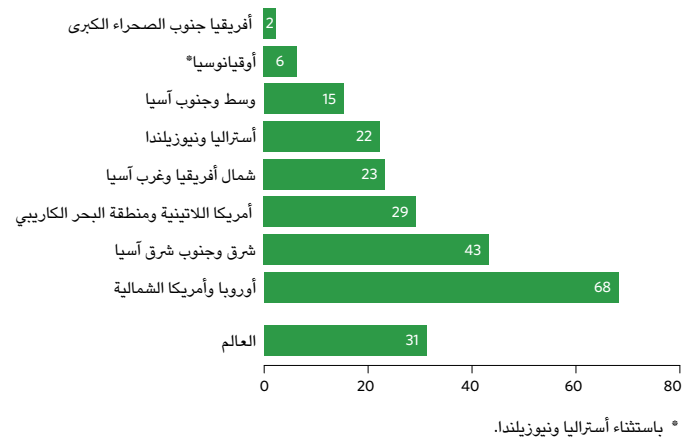
الأشخاص الذين يعيشون في المناطق النامية: يعد الوصول العادل إلى اللقاحات - مع التركيز على حماية الفئات السكانية ذات الأولوية، بما في ذلك العاملون الصحيون والأشخاص الأكثر عرضة للخطر - أحد أهم التدابير التي يمكن اتخاذها للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية وللسيطرة على الجائحة. وحتى 17 حزيران/يونيه 2021، تم إعطاء ما يقرب من 2,4 بليون جرعة من

لقاحات كوفيد-19 في العالم. على أن هناك تفاوت شاسع في التوزيع: فلكل 100 شخص، تم إعطاء حوالي 68 لقاحاً في أوروبا وأمريكا الشمالية، مقارنة بأقل من لقاحين اثنين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

توزيع إصابات ووفيات كوفيد-19 المبلغ عنها حسب العمر، من كانون الثاني/يناير 2020 إلى نيسان/أبريل 2021 (نسبة مئوية)

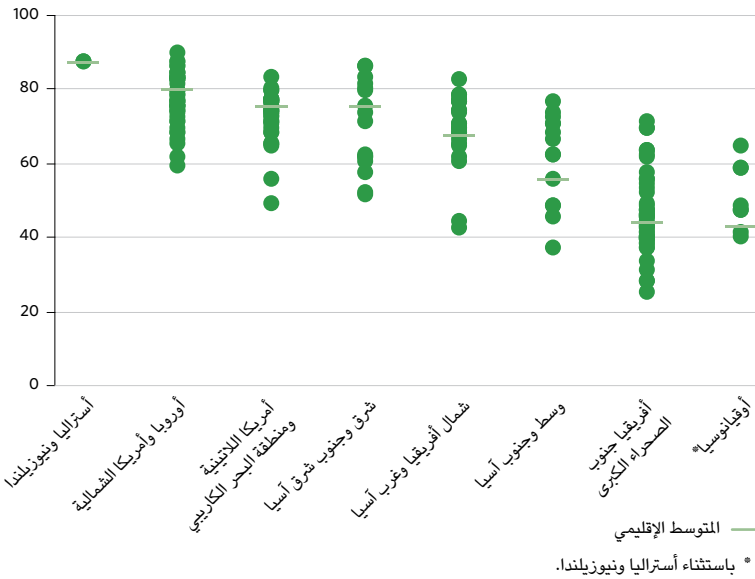


عدد لقاحات كوفيد-19 المعطاة لكل 100 شخص، اعتباراً من 17 حزيران/يونيه 2021



تعمل البلدان جاهدة للحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية على الرغم من الأزمة الحالية

مؤشر تغطية الخدمات الصحية الشاملة للجميع، 2017



تعتبر التغطية الصحية الشاملة للجميع أحد أكبر عوامل الحد من عدم المساواة ومكافحة الفقر. وتعني هذه التغطية أن جميع الناس يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها، في أي وقت كان وأينما احتاجوا إليها، دون الوقوع في ضائقة مالية. وهي تشمل مجموعة كاملة من الخدمات الأساسية، من تعزيز الصحة إلى الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية التأسيسية.

وقد سُجِّل تحسن في التغطية في جميع المناطق وبالنسبة لجميع فئات الدخل: فقد ارتفع مؤشر تغطية الخدمات الصحية الشاملة للجميع من متوسط بلغ 45 (من 100) في عام 2000 إلى 66 في عام 2017. وتحقق أكبر معدل للتقدم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ تضاعف المؤشر تقريباً بين عامي 2000 و 2017 - من 23 إلى 44. وتؤدي جائحة كوفيد-19 المستمرة إلى مضاعفة التحديات التي تواجهها البلدان ذات النظم الصحية الأضعف.

وللتخفيف من الأثر السلبي للجائحة، وضعت معظم البلدان سياسات وخطط وآليات لدعم استمرارية الخدمات الصحية الأساسية. وأظهر استقصاء أجرته منظمة الصحة العالمية أن ما يقرب من 9 من كل 10 بلدان ردت على الاستقصاء قد حددت مجموعة محورية من الخدمات الصحية الأساسية التي يجب الحفاظ على استمراريتها. وقد خصص ما يقرب من ثلثي البلدان أموالاً إضافية لضمان استمرارية هذه الخدمات، واعتمد حوالي 60 في المائة من البلدان نهجاً لتمكين الفئات الضعيفة من الحصول على الرعاية.

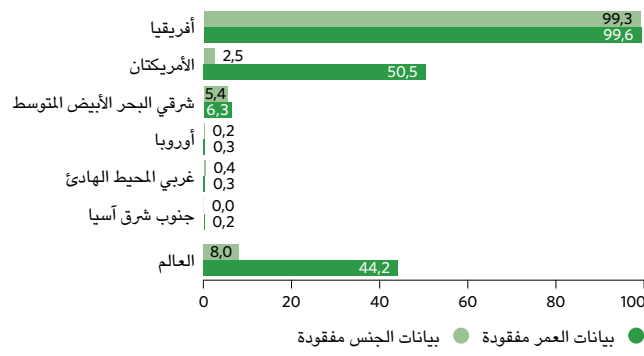
يحمل العاملون في مجال الصحة والرعاية بما لا طاقة لهم به - خاصة وأنهم غير متوفرين بأعداد كافية في كثير من المناطق

ويتعرض عاملو الصحة والرعاية، في سياق أداء عملهم، لخطر الإصابة بكوفيد-19: فقد أظهرت بيانات مراقبة كوفيد-19 على المستويات الوطنية، والتي تم إبلاغ منظمة الصحة العالمية بها، أن عاملي الصحة والرعاية كانوا يشكلون 10 في المائة من جميع إصابات كوفيد-19 الجديدة في الأشهر الأولى من الجائحة. ويواجه هؤلاء العاملون ظروف عمل وظروف نفسية اجتماعية صعبة فيما يتعلق بكوفيد-19، بما في ذلك الوصم والتمييز ونقص معدات الحماية الشخصية والإضرابات والحجر الصحي والعزل الذاتي.

يقف العاملون في مجال الصحة والرعاية في الخطوط الأمامية لمواجهة جائحة كوفيد-19. وينطوي ذلك على مزيد من القيود في تقديم الخدمات الصحية الأساسية، خاصة في البلدان التي تُعتبر القوى العاملة الصحية محدودة لديها. ووفقاً لبيانات الفترة من عام 2013 إلى عام 2019، فإن كثافة العاملين في التمريض والقبالة في أمريكا الشمالية تزيد عن 150 لكل 10 000 شخص - أي أكثر من 15 ضعفاً من كثافتهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 8 أضعاف كثافتهم في شمال أفريقيا وجنوب آسيا. وتبلغ كثافة الأطباء في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وآسيا الوسطى حوالي 25 لكل 10 000 شخص، مقارنة بطبيين اثنين لكل 10 000 شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

يعد نقص البيانات حجر العثرة الرئيسي أمام فهم الأثر الحقيقي لكوفيد-19

نسبة نماذج الإبلاغ عن الإصابات التي لم تتضمن خصائص المصابين، من كانون الثاني/يناير 2020 وحتى أبريل/نيسان 2021 (نسبة مئوية)



* ملاحظة: التجمعات الإقليمية هي تلك التي تستخدمها منظمة الصحة العالمية.

يمثل نقص البيانات العقبة الرئيسية أمام فهم الحجم الحقيقي لجائحة كوفيد-19 وتأثيرها. وعلى الصعيد العالمي في الفترة 2015-2019، كان لدى 62 في المائة فقط من البلدان نظاماً لتسجيل الوفيات مكتمل بنسبة 75 في المائة على الأقل؛ وكانت النسبة المقابلة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تقل عن 20 في المائة. وتطرح الجائحة تحديات إضافية أمام كثير من أنظمة التسجيل المدني. وقد أظهر استقصاء أجرته شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في نيسان/أبريل - أيار/مايو 2020 أن 13 في المائة من البلدان التي ردت على الاستقصاء صنفت التسجيل المدني على أنه من الخدمات "غير الأساسية" في أعقاب فرض قيود وطنية على تقديم الخدمات. وفي حين أن أنظمة مراقبة الصحة العامة بذلت جهوداً هائلة في إبلاغ منظمة الصحة العالمية بحالات كوفيد-19، إلا أن خصائص أساسية مثل العمر والجنس غالباً ما تكون مفقودة. وبشكل عام، من كانون الثاني/يناير 2020 وحتى نيسان/أبريل 2021، كانت المعلومات المتعلقة بالعمر مفقودة من إبلغات 44 في المائة من جميع الإصابات. وبالنسبة للبلدان في أفريقيا، كانت المعلومات المتعلقة بالجنس والعمر مفقودة من جميع إبلغات الإصابات تقريباً.



ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

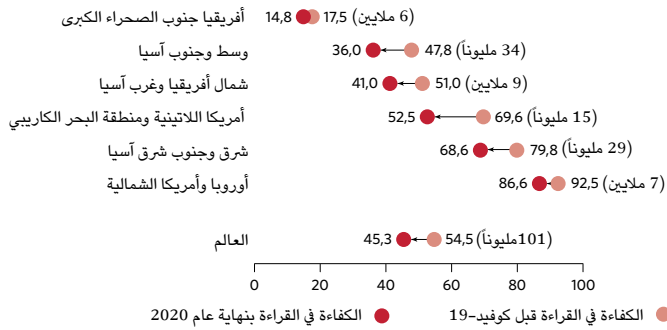


صبي يتعلم من خلال برنامج التعليم الإذاعي في حالات الطوارئ. وطوال عامين، بدءاً من منتصف عام 2017، أغلق أكثر من 200 مدرسة في ثمانية بلدان أفريقية بسبب تزايد انعدام الأمن، مما ترك 1,9 مليون طفل دون تعليم.

تسببت جائحة كوفيد-19 بفوضى في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بتعلم الأطفال وبرفاههم. وقد كانت وتيرة التقدم المحرز قبل الجائحة في التعليم أبطأ فعلاً من المطلوب لكي يتمكن العالم من تحقيق الهدف 4 بحلول عام 2030. وبعد مرور عام على الأزمة، هناك اثنان من كل ثلاثة طلاب لا يزالون متأثرين بإغلاق المدارس كلياً أو جزئياً. ويعجز مائة مليون طفل أكثر من ذي قبل عن تحصيل مهارات القراءة الأساسية. ويتحمل الأطفال الأكثر فقراً وضعفاً كاملاً وطأة الأزمة، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الذي طال أمده. ويتعرض الكثيرون لخطر عدم العودة إلى المدرسة إطلاقاً؛ ويجبر البعض على الدخول في زواج أطفال أو عمالة أطفال. ولا بد من بذل جهود خاصة لاسترداد بعض ما نجم عن كوفيد-19 من خسائر في مجال التعلم. على أن ما يقدر بنحو 65 في المائة من الحكومات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، و 35 في المائة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان العالية الدخل، خفضت تمويلها للتعليم منذ بدء الجائحة.

هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير استثنائية تعود بالطلاب إلى المسار الصحيح بعد عام كارثي في مجال التعليم

التغير في معدلات الكفاءة في القراءة للصفوف من الأول إلى الثامن، من عام 2019 إلى عام 2020 (نسبة مئوية وملايين الأطفال)



ملاحظة: القيم بين قوسين تمثل عدد الأطفال الواقعين دون الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في عام 2020.

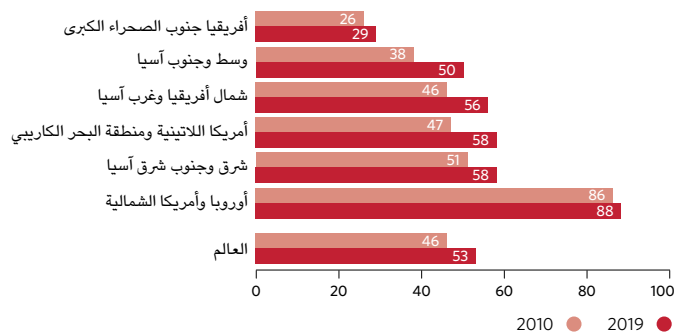
حتى قبل كوفيد-19، لم يكن العالم على المسار الصحيح لتحقيق الغايات المحددة للقراءة والرياضيات. ففي عام 2019، كان 59 في المائة فقط من أطفال الصف الثالث يجيدون القراءة. ومن المتوقع أن تتسبب الجائحة في الدفع بـ 101 مليون طفل إضافي (حوالي 9 في المائة من الأطفال في المدارس الابتدائية والإعدادية) إلى ما دون الحد الأدنى للكفاءة في مجال القراءة، مما يرفع مجموع عدد الطلاب المتخلفين في ذلك إلى 584 مليوناً في عام 2020. وبذلك يُشطب كل ما تحقق من تقدم في ميدان التعليم على مدى السنوات العشرين الماضية. وقد لوحظ انخفاض مماثل في مجال الرياضيات.

ويعيش ما يقرب من ثلثي الأطفال المتخلفين عن الركب في وسط وجنوب آسيا وشرق وجنوب شرق آسيا. كما كان معدل الكفاءة منخفضاً جداً بالفعل قبل الجائحة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وعلى هذا فإن من المرجح أن تضر في هذه المنطقة خسائر في مجال التعلم بين الأطفال تضعهم دون الحد الأدنى من مستوى الكفاءة. ومن الممكن أن يحدث التعافي من عجز التعلم على الصعيد العالمي بحلول عام 2024، على أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا ببذل جهود غير عادية.

من المرجح أن تتفاقم الفوارق الكبيرة في معدلات إكمال الدراسة، ولا سيما بين الأطفال الفقراء أو الضعفاء

حتى إلى عكس مساره، رهناً بمدة إغلاق المدارس. فالفقر المتزايد والتحول إلى التعلم عن بعد يجعل أطفال أفقر الأسر المعيشية والفئات الضعيفة الأخرى أقل استعداداً للمشاركة وأكثر عرضة للتسرب بشكل دائم أو لفترات طويلة.

معدل إكمال المرحلة الثانوية، بين عامي 2010 و 2019 (نسبة مئوية)

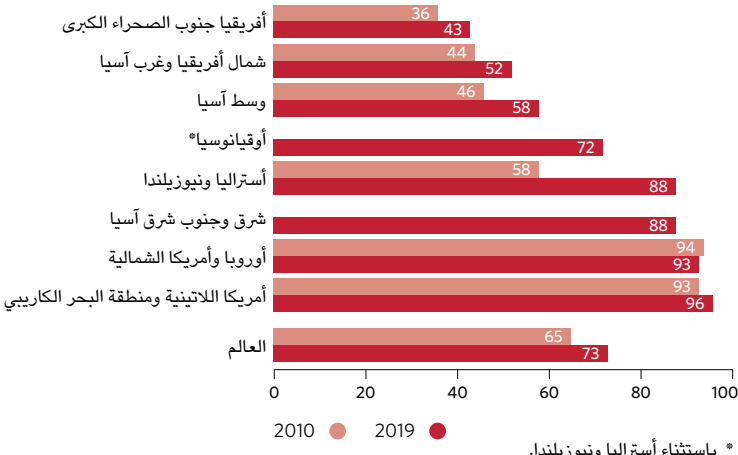


كان التقدم بطيئاً فيما يتعلق بضمان إكمال جميع الأطفال لمرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي. ففي الفترة بين عامي 2010 و 2019، زادت المعدلات العالمية لإكمال التعليم الابتدائي والثانوي من 82 في المائة إلى 85 في المائة ومن 46 في المائة إلى 53 في المائة على التوالي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفع معدل إكمال المرحلة الابتدائية من 57 في المائة في عام 2010 إلى 64 في المائة في عام 2019، في حين أن معدل إكمال المرحلة الثانوية ارتفع من 26 في المائة إلى 29 في المائة، مما جعل تلك المنطقة الأكثر تخلفاً عن الركب.

ولا تزال الفوارق الكبيرة بين المجموعات السكانية المختلفة منتشرة. فما يقارب نصف البلدان التي لديها بيانات لم تحقق التكافؤ بين الجنسين في إكمال التعليم الابتدائي. بل إن الفوارق حسب الموقع والثروة باتت أكثر وضوحاً: إذ لم يحقق التكافؤ بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في إكمال الطلاب للمرحلة الابتدائية إلا ثلث البلدان، كما لم يحقق إلا سدس البلدان التكافؤ بين الطلاب في أفقر الأسر المعيشية وأغناها. ومن المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى إبطاء وتيرة التقدم في إكمال التعليم، أو

أوقفت الجائحة ما أحرز من تقدم جيد في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

معدل المشاركة في التعلم المنظم قبل عام واحد من سن الالتحاق الرسمي بالمدارس الابتدائية، بين عامي 2010 و 2019 (نسبة مئوية)

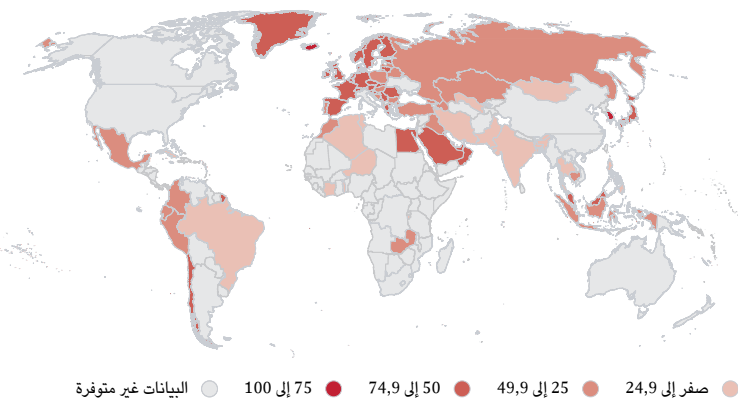


* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.
ملاحظة: لا تظهر بيانات جنوب آسيا وبيانات عام 2010 لأوقيانوسيا* وشرق وجنوب شرق آسيا بسبب انخفاض التغطية السكانية في البيانات المتاحة.

تُظهر بيانات ما قبل كوفيد-19 للفترة 2012-2020 في 76 بلداً ومنطقة معظمها منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل أن حوالي 7 من كل 10 أطفال تتراوح أعمارهم بين 3 و 4 سنوات كانوا على المسار الصحيح. وقد ارتفعت بشكل مطرد قبل انتشار الجائحة معدلات المشاركة في التعليم قبل الابتدائي المنظم (قبل عام واحد من السن الرسمي للالتحاق بالمدارس الابتدائية)، من 65 في المائة في عام 2010 إلى 73 في المائة في عام 2019، فضلاً عن تحقق التكافؤ بين الجنسين في هذا المجال في جميع المناطق. على أنه كان هناك تباين كبير بين المناطق. وفي عام 2019 بلغت نسبة المشاركة في التعلم المبكر 43 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة بنسبة 96 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتعرض هذا التقدم للخطر منذ عام 2020، مع إغلاق مرافق رعاية الأطفال والتعليم المبكر في معظم البلدان. ويعتمد العديد من الأطفال الصغار الآن بشكل كامل على الوالدين أو غيرهم من مقدمي الرعاية في المنزل. ويمكن للظروف غير الآمنة والتفاعلات السلبية مع مقدمي الرعاية ونقص التحفيز وفرص التعلم الكافية خلال السنوات الأولى من العمر أن تقلل من فرص الأطفال في النجاح طوال حياتهم.

هناك حاجة إلى توسيع نطاق المشاركة في التعليم والتدريب المستمرين للتمكن من خلق عمال أكثر قدرة على الصمود وقابلية للتكيف

نسبة الشباب والكبار الذين يتمتعون بالمهارات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، آخر سنة متاحة خلال الفترة 2017-2019 (نسبة مئوية)



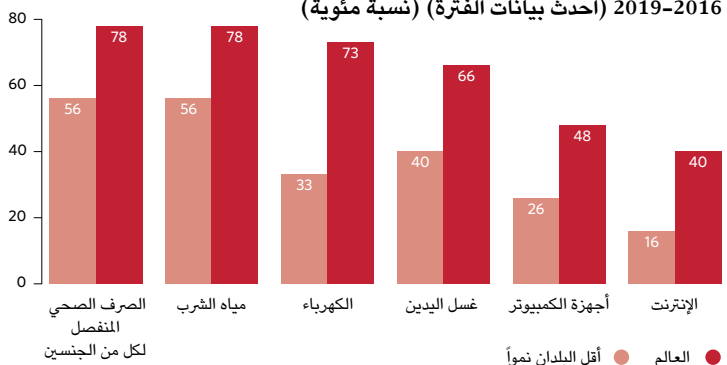
ملاحظة: الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه، والعلامات المستخدمة فيها، لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبلها رسمياً.

للتعليم والتدريب المستمرين أهمية أساسية في تحسين سبل العيش وتطوير قوى عاملة قادرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية وقابلة للتكيف مع التغيير التكنولوجي. وقبل الجائحة، كان متوسط معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي 25 في المائة فقط، وهناك تباين كبير بين البلدان الـ 73 التي لديها بيانات. ففي ما يقارب نصف هذه البلدان، كانت معدلات المشاركة أقل من 10 في المائة، بينما كانت هذه النسبة 40 في المائة وأكثر في بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية. ولم يتحقق التكافؤ بين الجنسين في معدلات المشاركة إلا في أقل من خمس البلدان. ومع انتقال المدارس وأماكن العمل إلى الإنترنت بسبب كوفيد-19، أصبحت مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على غاية الأهمية. غير أن بيانات الفترة 2017-2019 تشير إلى أن أقل من 40 في المائة من الشباب والكبار أفادوا بأنهم نفذوا في الأشهر الثلاثة الماضية إحدى المهارات الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من قبيل إرسال بريد إلكتروني مع مرفق. وهناك اختلافات كبيرة في مستويات المهارة بين مختلف المجموعات والمهن، ولكن الاختلافات بين الجنسين أقل نسبياً، خاصة بين الأصغر عمراً.

يمكن لإعادة البناء بشكل أفضل بعد الأزمة أن تبدأ بالبنية التحتية الأساسية للمدارس، فهي بنية تشوبها نواقص خطيرة في كثير من البلدان

تتأثر قدرة البلدان على إحراز تقدم نحو هذه الغايات بالآثار الاقتصادية للأزمة على ميزانيات التعليم والإنفاق الرأسمالي، لا سيما في البلدان الأكثر فقراً.

نسبة المدارس التي تتوفر فيها بنية تحتية أساسية، في العالم وفي أقل البلدان نمواً، (أحدث بيانات الفترة) (نسبة مئوية) 2019-2016



يعد تحسين البنية التحتية الأساسية للمدارس أمراً بالغ الأهمية لإعادة فتح المدارس، مما يُعتبر خطوة أولى على طريق التعافي من كوفيد-19. وتُظهر بيانات الفترة بين عامي 2016 و 2019 أن أكثر من خمس المدارس الابتدائية في العالم ككل تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب أو المراحيض المنفصلة لكل من الجنسين، ويفتقر أكثر من ثلثها إلى المرافق الأساسية لغسل اليدين، كما أن الكهرباء غير متوفرة في مدرسة واحدة من كل أربع مدارس. بل إن خدمة الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر في المدارس أكثر ندرة. وتواجه المدارس في أقل البلدان نمواً أكبر التحديات. ويفتقر ما يقارب نصف المدارس الابتدائية في أقل البلدان نمواً إلى مراحيض منفصلة لكل من الجنسين - وهو عامل مهم في حضور الفتيات - كما أن الكهرباء غير متوفرة في أكثر من ثلثي المدارس. وتُبرز الجائحة أهمية مرافق الصرف الصحي الملائمة في الحفاظ على سلامة الأطفال في المدرسة، كما تُبرز الحاجة إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التعلم عن بعد. إضافة لذلك، تسلط الجائحة الضوء على اعتبارات إضافية تتعلق بالبنية التحتية، من قبيل الحيز المناسب للفصول الدراسية، وتنقية الهواء في المباني المدرسية، والوصول إلى الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر في المنزل. ومن المرجح أن

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

5 المساواة بين
الجنسين

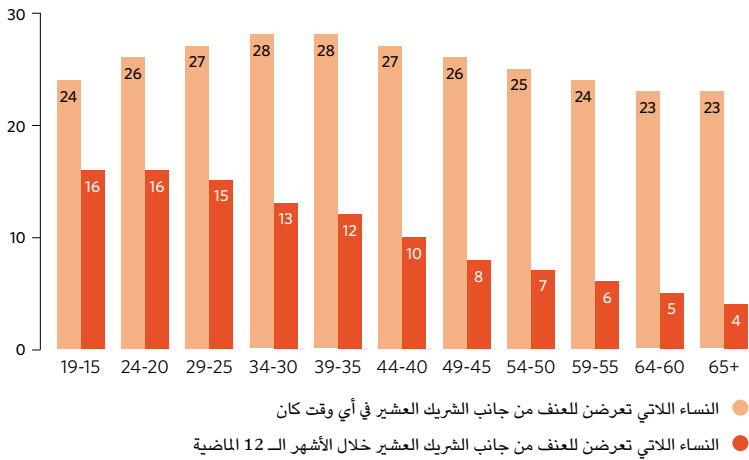


تسافر النساء عبر أفريقيا للمشاركة في تدريب لمدة ستة أشهر ليصبحن مهندسات في مجال الطاقة الشمسية. تظهر الصورة مشاركات من ليبريا وملاوي.

أثرت التبعات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 سلباً على التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين: فقد اشتد العنف ضد النساء والفتيات؛ ومن المتوقع أن يرتفع معدل زواج الأطفال الذي كان قد أخذ في الانخفاض في السنوات الأخيرة؛ كما عانت النساء من نصيب غير متناسب من فقدان الوظائف وزيادة أعمال الرعاية المنزلية. وسلطت الجائحة الضوء على الحاجة إلى التحرك بسرعة للتصدي لأوجه عدم المساواة بين الجنسين الشديدة الانتشار في العالم ككل. وقد لعبت النساء دوراً رئيسياً في مواجهة كوفيد-19، كعاملات صحيات على الخطوط الأمامية، ومقدمات للرعاية، ومديرات وقيادات للجهود التعافي. ومع ذلك، لا يزال تمثيل المرأة ناقصاً في المناصب القيادية، وغالبا ما لا تتناول تدابير الاستجابة والتعافي حقوقها وأولوياتها بصراحة. وتمثل الأزمة فرصة لإعادة تشكيل الأنظمة والقوانين والسياسات والمؤسسات ولبنائها من جديد للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

يستمر العنف ضد المرأة على مستويات عالية بشكل غير مقبول، وقد اشتد بسبب الجائحة

الانتشار العالمي للعنف الجسدي و/أو الجنسي من جانب الشريك الحميم ضد المرأة، حسب الفئة العمرية، 2000-2018 (نسبة مئوية)



تعرض ما يقرب من واحدة من كل ثلاث نساء (736 مليون) للعنف الجسدي و/أو الجنسي مرة واحدة على الأقل منذ سن الـ 15، ويرتكب هذا العنف عادة الشريك الحميم. ويبدأ عنف الشريك الحميم مبكراً. ومن بين الفتيات والنساء اللاتي سبق لهن الزواج أو كان لهن شريك، تعرض ما يقرب من 24 في المائة ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة لهذا العنف، وكذلك 26 في المائة ممن تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة.

ويوجد تفاوت بين المناطق في عنف الشريك الحميم، فهو أعلى انتشاراً باستمرار في المناطق ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى مقارنة بالمناطق ذات الدخل العالي. ومن المرجح أن يعكس هذا الاختلاف التحديات التي تواجهها النساء غالباً إذا أردن الخروج من العلاقات المؤذية، وهي تحديات من قبيل عدم كفاية الموارد الاقتصادية، ومحدودية توفر خدمات الدعم الرسمية وصعوبة الوصول إليها، وضعف شبكات الدعم الاجتماعي، والخوف من التداعيات المرتبطة بالوصم الاجتماعي. وقد زادت الجائحة الحالية من صعوبة التحديات التي تواجهها النساء في العلاقات المؤذية.

تضيف الجائحة إلى عبء عمل المرأة غير مدفوع الأجر في الوقت الذي تدفع بهن إلى خارج القوى العاملة

في اليوم المتوسط، تقضي النساء حوالي 2,5 ضعف عدد الساعات التي يقضيها الرجال في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وفقاً لبيانات جمعت من 90 بلداً ومنطقة بين عامي 2001 و 2019. وخلال الأزمة ارتفع نصيب النساء والرجال كليهما من أعباء العمل غير مدفوع الأجر، لكن النساء يقمن بنصيب غير متناسب. وعلاوة على ذلك، فإن عدد النساء اللاتي يخرجن من القوة العاملة للتفرغ لرعاية الأطفال يفوق عدد الرجال. وفي دراسة شملت 16 بلداً، زاد مقدار الوقت المستغرق في رعاية الأطفال لكل من النساء (من 26 ساعة في الأسبوع قبل الجائحة إلى 31 ساعة بعدها) والرجال (من 20 ساعة في الأسبوع إلى 24 ساعة). وتُظهر الأدلة الواردة من البرازيل وتشيلي وكوستاريكا والمكسيك أن النساء اللاتي لديهن شركاء وأطفال تعرضن لانخفاض حاد في معدل مشاركتهن في القوى العاملة مقارنة بالرجال، ولا سيما النساء اللاتي يعشن مع أطفال دون السادسة من العمر.

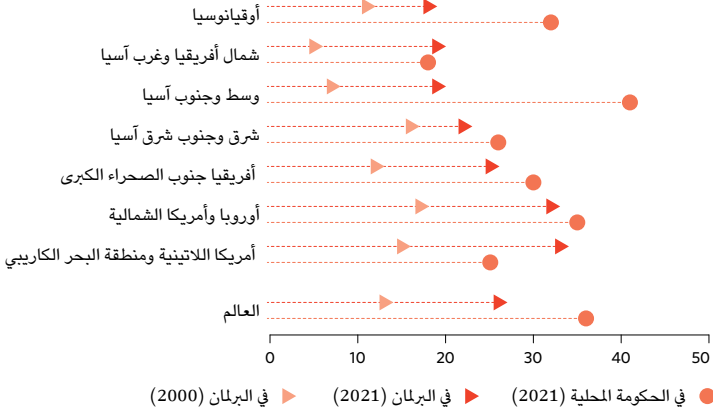
تهدد جائحة كوفيد-19 ما أحرز عالمياً من تقدم في مكافحة زواج الأطفال

على مدى العقد الماضي، تراجعت ممارسة زواج الأطفال بشكل كبير، حيث انخفضت النسبة العالمية للشابات المتزوجات في سن الطفولة بنسبة 15 في المائة، من حوالي فتاة واحدة من كل أربع فتيات إلى واحدة من كل خمس. ونتيجة لذلك، تم تجنب زواج حوالي 25 مليون فتاة. ومع ذلك، فإن الآثار العميقة لجائحة كوفيد-19 تعرض الفتيات لزيادة خطر الزواج المبكر بسبب اقتران الصدمات الاقتصادية بإغلاق المدارس وبانقطاع خدمات الصحة الإنجابية. وعلى مدار العقد المقبل، سيرتفع بما يصل إلى 10 ملايين فتاة أخرى عدد الفتيات المعرضات لخطر زواج الأطفال نتيجة للجائحة، بالإضافة إلى 100 مليون فتاة كان من المتوقع من قبل أن يصبحن عرائس أطفال. ويُنتظر أن يحدث معظم حالات زواج الأطفال الناشئة عن الجائحة على الأجل القريب، مع أن من المرجح أن يبقى أثر الجائحة محسوساً طوال العقد القادم على الأقل.

تعتبر مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار أمراً حاسماً للتمكن من مواجهة كوفيد-19 والتعافي منه، ولكن هذه المشاركة لا تزال غاية بعيدة المنال

زيادة 3 نقاط مئوية فقط عن عام 2000. ويهدد أثر الجائحة غير المتناسب على النساء في القوى العاملة، وخاصة على صاحبات الأعمال، بتقويض التقدم الضئيل المحرز في تقليص الفجوة العالمية بين الجنسين في المناصب الإدارية.

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات والحكومات المحلية، 2000 و 2021 (نسبة مئوية)



أدت الجائحة إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، وهي تهدد بتقويض ما أحرز من تقدم في مجال تمكين المرأة. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى النساء كشريكات على قدم المساواة في صياغة قوانين وسياسات وميزانيات مراعية للاعتبارات الجنسانية لإعادة البناء بشكل أفضل وضمان خطة للتحويل الجنساني في المجالين الخاص والعام. ومع ذلك، في 1 كانون الثاني/يناير 2021، كان تمثيل المرأة بعيداً عن التكافؤ: فقد كان المتوسط العالمي للنساء في المجالس البرلمانية الوطنية الأحادية أو الدنيا 25,6 في المائة فقط، وكان هذا المتوسط 36,3 في المائة في الهيئات التداولية المحلية، مما يعني أن الاتجاه التصاعدي لا يستمر إلا ببطء. وبالمعدل الحالي، سوف يستغرق الأمر ما لا يقل عن 40 عاماً لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات الوطنية. وهناك 23 بلداً فقط لديها تمثيل للمرأة لا يقل عن 40 في المائة في مجالسها البرلمانية الوطنية الأحادية أو الدنيا؛ و 22 بلداً في هيئات الحكم المحلي. وقد حقق معظم هذه البلدان ذلك التقدم من خلال استخدام نظام الحصص بين الجنسين. وفي عام 2020، بلغت نسبة المقاعد البرلمانية التي فازت بها النساء في البلدان التي تأخذ بنظام الحصص في مجالسها التشريعية 27,4 في المائة، مقارنة بـ 15,6 في المائة في البلدان التي لا تأخذ بهذا النظام. وعلى المستوى المحلي، أدى استخدام الحصص المفروضة بالتشريع إلى زيادة تمثيل المرأة في البلدان المعنية بنسبة 7 نقاط مئوية.

ومع أن النساء في عام 2019 كنّ يشكلن ما يقرب من 39 في المائة من القوى العاملة العالمية، إلا أن نسبتهم في المناصب الإدارية لم تبلغ إلا 28,2 في المائة، أي

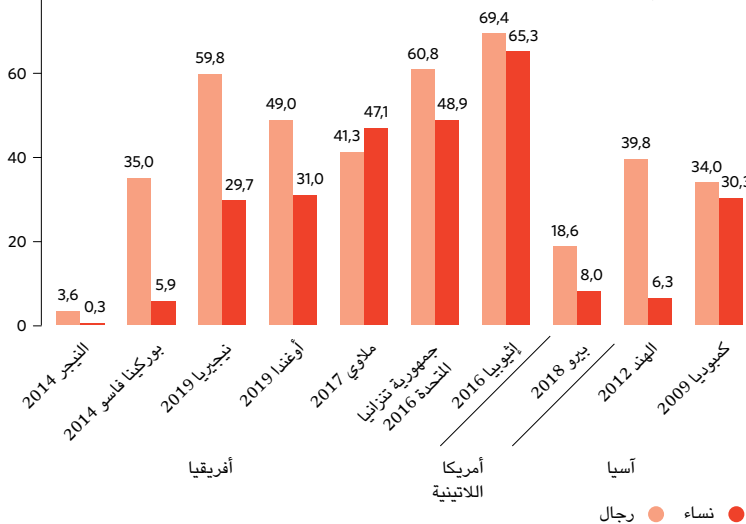
تستمر القوانين التمييزية والثغرات القانونية في حرمان المرأة من حقوقها الإنسانية

إلى قوانين للاغتصاب تستند إلى مبدأ الرضا. وأما في مجال العمالة والاستحقاقات الاقتصادية، فقد فرض أكثر من 90 في المائة من البلدان عدم التمييز على أساس الجنس في العمل، ولكن ما يقرب من نصف البلدان استمر في منع عمل المرأة في وظائف أو صناعات معينة. وفي مجال الزواج والأسرة، فشل ما يقرب من ربع البلدان في منح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل فيما يتعلق بالدخول في عقد زواج وفي بدء إجراءات الطلاق، كما أن ثلاثة أرباع البلدان لم تحدد سن 18 عاماً كحد أدنى لسن الزواج للنساء والرجال، بدون استثناءات.

لا تزال القوانين التمييزية والثغرات القانونية تمنع النساء من التمتع بحقوقهن الإنسانية الكاملة، وفقاً لبيانات جُمعت في 95 بلداً شملت أربعة مجالات قانونية في عام 2020. ففي مجال الأطر القانونية الشاملة والحياة العامة، يفتقر أكثر من نصف البلدان التي لديها بيانات إلى حصص خاصة بالنساء في البرلمانات الوطنية، في حين أن لدى خمس البلدان قوانين تمييزية في مجال الجنسية. أما في مجال العنف ضد المرأة، فقد أدرج 83 في المائة من البلدان التزامات في الميزانية لتنفيذ التشريعات التي تعالج العنف ضد المرأة، ولكن ما نسبته 63 في المائة من البلدان كانت تفتقر

من شأن منح المرأة المساواة في الحصول على الأرض أن يقطع شوطاً طويلاً نحو التخفيف من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

حصة النساء والرجال من السكان الزراعيين الكبار الذين يتمتعون بحقوق ملكية الأراضي الزراعية أو بحقوق حيازة آمنة لها، في بلدان مختارة (نسبة مئوية)



تعتبر ملكية المرأة للأرض أو سيطرتها عليها بالغة الأهمية لتمكينها اقتصادياً. فهي تنشئ مجموعة من الفوائد للنساء من خلال زيادة قدرتهن على المساومة ضمن الأسرة وفي النشاط الاقتصادي. ولا تقتصر هذه الفوائد على النساء. فالدراسات تشير إلى أن تتمتع المرأة بفرص متساوية في الحصول على الأرض، سيؤدي إلى انخفاض كبير في الفقر وانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

على أن هذه الرؤية بعيدة عن التحقيق. إذ أن أقل من 50 في المائة من النساء والرجال العاملين في الزراعة في معظم البلدان لديهم حقوق ملكية أو حيازة مضمونة للأراضي الزراعية. وفي 9 من أصل كل 10 بلدان خضعت للتقييم، لا يتمتع بهذه الحقوق إلا قلة نسبياً من النساء مقارنة بالرجال. ولا يتمثل الحال دائماً في زيادة عدد مالكي الأراضي من الرجال على عدد مالكاتهما، ولكن هذا الوضع هو الأكثر شيوعاً إلى حد بعيد، فهو يوجد في 7 من أصل كل 10 بلدان تتوفر عنها البيانات. وفي خمسة من هذه البلدان، يفوق عدد الرجال عدد النساء في ملكية الأرض بما لا يقل عن اثنين من الرجال مقابل كل واحدة من النساء.

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام

6 المياه النظيفة
والنظافة الصحية



يتمتع أكثر من 100 أسرة و 1 600 تلميذ الآن بإمكانية أفضل للحصول على المياه الصالحة للشرب في جنوب أوبي، ماغوينداناو، الفلبين، بفضل مشروع مشترك بين منظمة العمل الدولية وحكومة اليابان.

يعيش بلايين الناس في مختلف أنحاء العالم بدون خدمات مدارة بأمان لمياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية. وقد أكدت جائحة كوفيد-19 ضرورة وصول الجميع إلى هذه الخدمات للتمكن من مواجهة الجائحة وتعزيز الانتعاش الصحي والأخضر والمستدام.

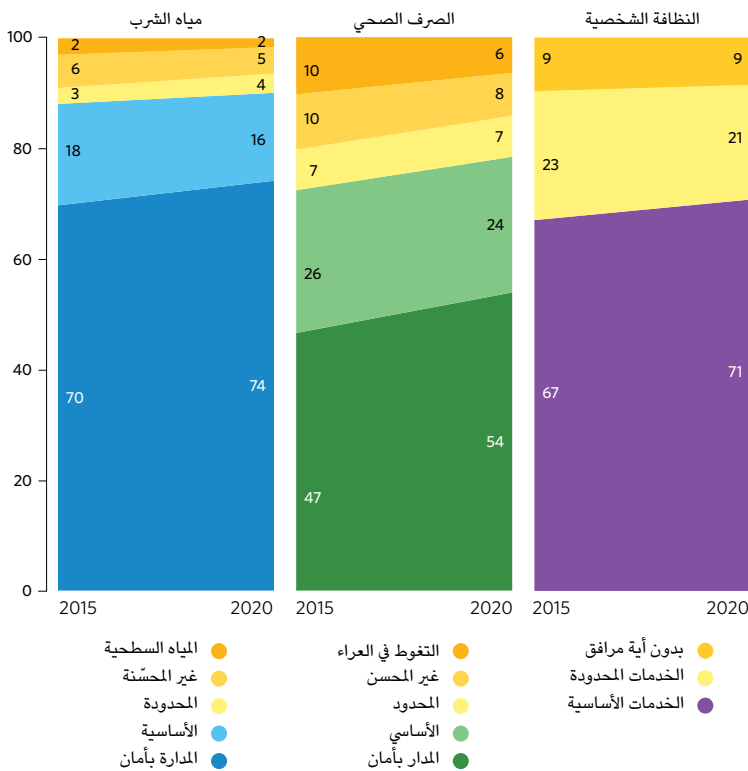
وتعتبر المياه أساسية في جميع قطاعات المجتمع لإنتاج الغذاء والطاقة والسلع والخدمات. وعلى مدى القرن الماضي، زاد استخدام المياه في العالم بأكثر من ضعف معدل النمو السكاني. ويعاني كثير من مصادر المياه من الجفاف ومن زيادة التلوث أو من الاثنين كليهما. وبالإضافة إلى الإجهاد المائي وتلوث المياه، تواجه البلدان تحديات متزايدة نتيجة لتدهور النظم البيئية المرتبطة بالمياه، ولندرة المياه بسبب تغير المناخ، وضعف الاستثمار في المياه والصرف الصحي، وعدم كفاية التعاون بشأن المياه العابرة للحدود. إن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق الهدف 6. وهناك حاجة ماسة إلى تسريع معدلات التقدم الحالية بشكل كبير، وإلى الأخذ بنهج متكاملة شاملة لإدارة المياه.

يُعد وصول الجميع إلى مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية أمراً أساسياً للتصدي لجائحة كوفيد-19

الصحية، كما أن خدمات الصرف الصحي الأساسية لم تكن متوفرة إلا في اثنين من كل خمسة من هذه المرافق. أما خدمات النظافة الصحية الأساسية فلم تكن متوفرة إلا في ثلاثة من كل أربعة مرافق. ولضمان إعادة البناء بشكل أفضل بعد أزمة كوفيد-19، يتعين على الحكومات أن تسرع جهودها لضمان وصول الجميع إلى خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية.

بين عامي 2015 و 2020، زادت نسبة سكان العالم الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب مُدارة بأمان من 70,2 في المائة إلى 74,3 في المائة، وكانت منطقة وسط وجنوب آسيا المنطقة التي حققت أكبر زيادة في أعداد السكان الذين تمكنوا من الوصول. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال 2 بليون من الناس يفتقرون إلى مياه الشرب المدارة بأمان في عام 2020، ومنهم 771 مليون شخص لا يصلون حتى إلى مياه الشرب الأساسية. ويعيش في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نصف الذين يفتقرون إلى خدمات مياه الشرب الأساسية (387 مليون).

التغطية العالمية لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية، في عامي 2015 و 2020 (نسبة مئوية)



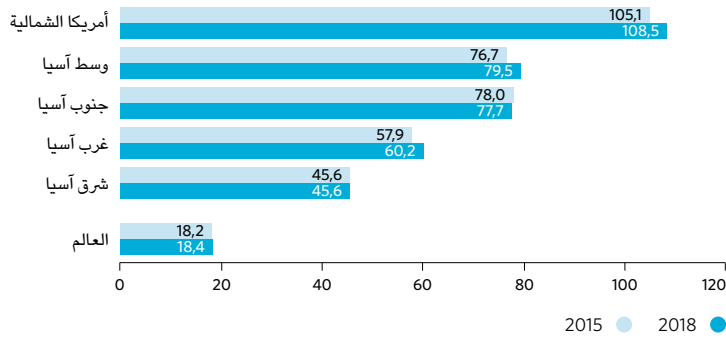
وارتفعت نسبة سكان العالم الذين يستخدمون خدمات للصرف الصحي مدارة بأمان من 47,1 في المائة في عام 2015 إلى 54 في المائة في عام 2020. غير أن 3,6 بلايين من الناس لا يزالون يفتقرون إلى الصرف الصحي المدار بأمان في عام 2020، ومنهم 1,7 بليون شخص يعيشون بدون مرافق صرف صحي أساسية. ومن بين هؤلاء الأشخاص، يمارس 494 مليوناً التغوط في العراء، مما يمثل انخفاضاً في عددهم الذي كان قد بلغ 739 مليوناً في عام 2015. وفي حين أن العالم يسير على المسار الصحيح لإخماء التغوط في العراء بحلول عام 2030، فإن تحقيق الوصول الشامل إلى الصرف الصحي المدار بأمان بحلول عام 2030 سيتطلب مضاعفة معدلات التقدم الحالية أربعة أضعاف.

وارتفعت نسبة سكان العالم الذين يتمتعون بخدمات النظافة الصحية الأساسية من 67,3 في المائة في عام 2015 إلى 70,7 في المائة في عام 2020. وهذا يعني أنه، في بداية جائحة كوفيد-19، كان 2,3 بليون من الناس في جميع أنحاء العالم (شخص واحد من كل ثلاثة أشخاص) لا يزالون يفتقرون إلى المرافق الأساسية لغسل اليدين بالصابون والماء في المنزل، كما أن 670 مليون شخص ليس لديهم أية مرافق لغسل اليدين على الإطلاق.

إن وصول الجميع إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية يتجاوز الاستخدام المنزلي. فعلى الصعيد العالمي، في عام 2019، كان هناك مدرستان فقط من كل ثلاث مدارس لديهما خدمات أساسية لمياه الشرب والصرف الصحي، وثلاث مدارس من كل خمس مدارس لديها خدمات للنظافة الصحية الأساسية. وهذا يعني أنه، في بداية جائحة كوفيد-19، كان 818 مليون طفل يفتقرون إلى مرافق غسل اليدين الأساسية في مدارسهم. وفي أقل البلدان نمواً، في عام 2019، لم تكن خدمات المياه الأساسية متوفرة إلا في واحد من كل اثنين من مرافق الرعاية

يزداد الإجهاد المائي سوءاً في المناطق دون الإقليمية التي تشهد بالفعل مستويات مرتفعة أو حرجة منه

مستويات الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة من إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة، المناطق التي لديها مستوى عالٍ أو جداً من الإجهاد المائي، في عامي 2015 و 2018 (نسبة مئوية)

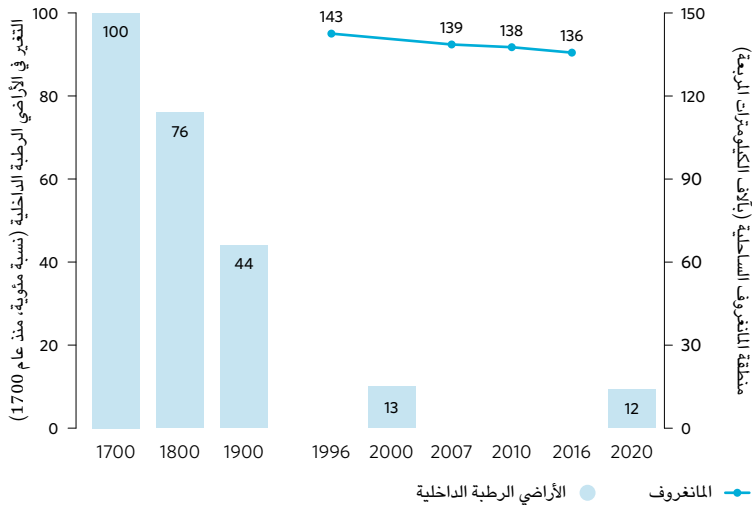


يُعتبر أن البلد أو الإقليم يعاني من الإجهاد المائي عندما يسحب 25 في المائة أو أكثر من موارده من المياه العذبة المتجددة. ويؤثر هذا التحدي على مختلف البلدان في جميع القارات. وفي عام 2018، كان 2,3 بليون من الناس يعيشون في بلدان تعاني من الإجهاد المائي، منهم 721 مليوناً يعيشون في بلدان تعتبر مستوياته فيها مرتفعة أو حرجة. وخلال الفترة بين عامي 2015 و 2018، زاد الإجهاد المائي بأكثر من 2 في المائة في بعض المناطق دون الإقليمية التي تعتبر مستوياته فيها مرتفعة أو مرتفعة للغاية بالفعل، مثل شمال أفريقيا ووسط وغرب آسيا.

ويعد تحسين كفاءة استخدام المياه أحد العوامل الأساسية للحد من الإجهاد المائي. وقد ارتفعت كفاءة استخدام المياه في جميع أنحاء العالم بنسبة 10 في المائة، من 17,30 دولاراً للمتر المكعب في عام 2015 إلى 19,00 دولاراً للمتر المكعب في عام 2018. كما شهدت جميع القطاعات الاقتصادية تحسناً في كفاءة استخدام المياه منذ عام 2015، مع زيادة بنسبة 15 في المائة في الصناعة، و 8 في المائة في الزراعة و 8 في المائة في قطاع الخدمات. وهناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من التدابير الملموسة للتوفير في المياه وزيادة كفاءة استخدامها، لا سيما في المناطق التي لديها مستوى من الإجهاد المائي عالٍ إلى حرج، أو تقارب ذلك المستوى (أعلى من 75 في المائة).

النظم الإيكولوجية للمياه العذبة آخذة في التغير بشكل كبير، مما يشير إلى الحاجة إلى استجابة عاجلة

فقدان الأراضي الرطبة الداخلية على مدى ثلاثة قرون، 1700-2020 (نسبة مئوية)، ومنطقة المانغروف الساحلية، 1996-2016 (آلاف الكيلومترات المربعة)



تلعب النظم البيئية المتعلقة بالمياه دوراً إيكولوجياً بالغ الأهمية وتوفر منتجات وخدمات أساسية. ومع ذلك، فإن النظم الإيكولوجية للمياه العذبة تشهد تغييرات كبيرة. فحُصص أحواض الأنهار في العالم تتعرض إما لزيادة سريعة أو لنقصان سريع في مساحة المياه السطحية. وعلى الصعيد العالمي، تعتبر نوعية مياه البحيرات رديئة: فمن بين 2 300 بحيرة كبيرة خضعت للتقييم في عام 2019، سجل ما يقرب من ربعها مستوى عالٍ إلى شديد من التعكر (تغييم المياه). ويمكن أن يؤثر التعكر العالي سلباً على صحة الإنسان والنظام البيئي. وقد أظهر تقييم لـ 10 في المائة من البحيرات الكبرى في العالم في عام 2019 أن ما لا يقل عن 21 مليون شخص، بينهم 5 ملايين من الأطفال، يعيشون في دائرة نصف قطرها 5 كيلومترات من البحيرات ذات التعكر العالي.

وتشهد الأراضي الرطبة الطبيعية حول العالم تدهوراً طويلاً الأجل. ويقدر أن أكثر من 80 في المائة فقدت بالكامل منذ حقبة ما قبل الصناعة. وخلال الفترة بين عامي 1970 و 2015، تقلصت الأراضي الرطبة الداخلية والبحرية/الساحلية بنحو 35 في المائة، أي بثلاثة أضعاف معدل فقدان الغابات. وانخفضت المساحة التي تغطيها مناطق المانغروف الساحلية على مستوى العالم بنسبة 4,9 في المائة بين عامي 1996 و 2016. ولا بدّ من اتخاذ تدابير عاجلة لزيادة وتسريع الجهود المبذولة لحماية واستعادة النظم الإيكولوجية للمياه.

يتطلب ضمان وجود ترتيبات تشغيلية تغطي جميع أحواض المياه العابرة للحدود بحلول عام 2030 تسريعاً كبيراً في الجهود المبذولة

يُعدّ التعاون في مجال المياه العابرة للحدود أمراً بالغ الأهمية لتشجيع التكامل الإقليمي وتعزيز السلام والتنمية المستدامة، وللتصدي لتحديات الأمن الإقليمي، ودعم التكيف مع تغير المناخ. وعلى الصعيد العالمي، هناك 153 بلداً تتقاسم الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية. غير أن 24 فقط من البلدان كان لديها في عام 2020 ترتيبات تشغيلية تغطي جميع مناطق أحواضها العابرة للحدود؛ وأن 22 فقط من البلدان كان لديها ترتيبات تغطي أكثر من 70 في المائة من تلك المناطق. وتوجد ترتيبات تشغيلية للتعاون في مجال المياه فيما يتعلق، في المتوسط، بما نسبته 58 في المائة من مناطق الأحواض العابرة للحدود. وتتوفر أكبر تغطية في أوروبا وأمريكا الشمالية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وفي عام 2020، وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19، قدم 128 بلداً من أصل 153 بلداً تتقاسم الأحواض العابرة للحدود تقارير وطنية حول حالة ترتيباتها التعاونية. وهناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتسريع التقدم بحيث تتوفر اتفاقات تشغيلية تغطي جميع الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود بحلول عام 2030.

تتخلف البلدان في تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه، مع أن لهذه الإدارة أهمية مركزية لتحقيق مستقبل مستدام

تعد الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية أمراً حيوياً لتحقيق التوازن بين الطلبات المتنافسة على المياه. وقد عزز كثير من البلدان القوانين المتعلقة بالمياه، ووضعت هذه البلدان السياسات اللازمة ودعمت المؤسسات المعنية. وعلى الصعيد العالمي، ارتفع متوسط معدل التنفيذ من 49 في المائة في عام 2017 إلى 54 في المائة في عام 2020. ولا بدّ من مضاعفة معدل التقدم الحالي، حيث إن 129 بلداً ليست على المسار الصحيح لإدارة موارد المياه على نحو مستدام بحلول عام 2030. ويجب على البلدان أن تستفيد من عمليات الرصد التي يتعدد أصحاب المصلحة فيها للتمكن من فهم العوائق الرئيسية وتحديد الإجراءات ذات الأولوية لتسريع التقدم. وفي العديد من البلدان، أدت جائحة كوفيد-19 بالفعل إلى توسيع نطاق إشراك أصحاب المصلحة في إدارة موارد المياه من خلال المشاورات عبر الإنترنت. وتشمل بعض الأولويات الأكثر شيوعاً إنشاء آليات تمويل مستدامة، وتحسين إدارة ورصد الأحواض وخزانات المياه الجوفية استناداً إلى الحدود الهيدرولوجية بدلاً من الحدود الإدارية.



ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة



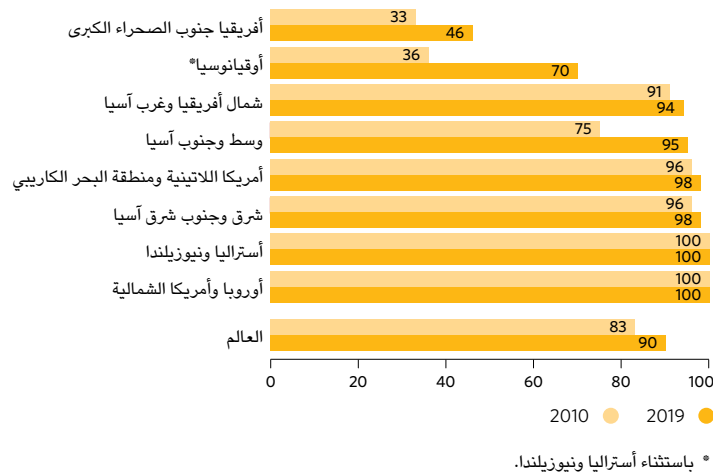
تزد أنظمة الطاقة الشمسية في المناطق الريفية في رواندا المنازل بالكهرباء، مما يفيد النساء والأطفال في المقام الأول.

على مدى العقد الماضي، توسعت إمكانية الوصول إلى الكهرباء، وزاد استخدام الطاقة المتجددة في قطاع الكهرباء، وتحسنت كفاءة الطاقة. ومع ذلك، لا يزال ملايين الناس يعيشون بدون كهرباء، ويفتقر ثلث سكان العالم إلى الوقود النظيف والتقنيات النظيفة لأغراض الطهي. وقد كان التقدم في ضمان الوصول إلى الطاقة متفاوتاً عبر المناطق، مما ترك الفئات الأشد ضعفاً أكثر تخلفاً عن الركب مما كانت عليه.

وتؤدي الجائحة إلى عكس مسار ما أحرز من تقدم وتسبب بفقدان إمكانية الوصول إلى الكهرباء لدى ملايين الناس. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يؤدي انخفاض أسعار النفط والغاز إلى إضعاف تقبل تقنيات الطاقة النظيفة. وعلى الجانب الإيجابي، يوفر انخفاض أسعار الوقود الأحفوري فرصة للحكومات لإصلاح ما تقدمه من دعم لذلك الوقود. ويمكن لخطط التحفيز المصممة لتعزيز النمو الاقتصادي وحماية العمال وخلق فرص العمل أن تزيد من انتشار تقنيات الطاقة النظيفة.

تطفاً الأنوار في أجزاء من أفريقيا وآسيا بسبب تأثير الفقر المتزايد على انتشار الكهرباء

نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء، في عامي 2010 و 2019 (نسبة مئوية)

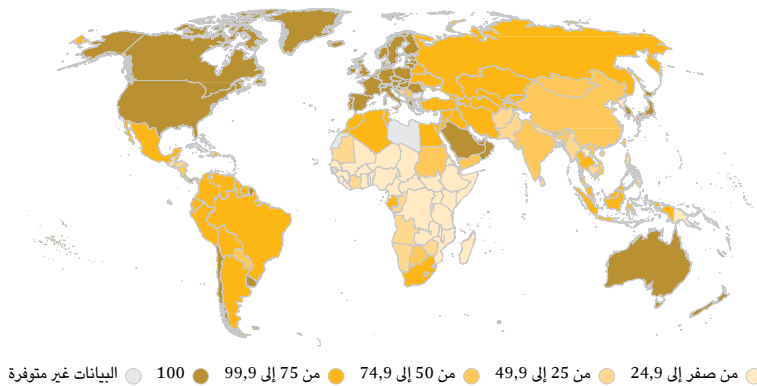


تحسن معدل الوصول إلى الكهرباء على الصعيد العالمي من 83 في المائة في عام 2010 إلى 90 في المائة في عام 2019، مع حصول 1,1 بليون شخص على الكهرباء لأول مرة. غير أن 759 مليون شخص كانوا لا يزالون محرومين من الحصول على الكهرباء في عام 2019، ثلاثة أرباعهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (97 مليون شخص في المناطق الحضرية، و 471 مليون شخص في المناطق الريفية). وبالوتيرة الحالية، سيظل 660 مليون شخص بدون كهرباء في عام 2030، تعيش الغالبية القصوى منهم (555 مليون) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ويمكن لجائحة كوفيد-19 أن تعكس اتجاه التقدم في بعض البلدان. ففي أفريقيا، ارتفع عدد الأشخاص المحرومين من الكهرباء في عام 2020 بعد أن كان قد انخفض خلال السنوات الست السابقة. وفي البلدان النامية في أفريقيا وآسيا، لم تعد خدمات الكهرباء الأساسية الآن ميسورة التكلفة لأكثر من 25 مليون شخص كانوا يحصلون عليها في السابق، وذلك بسبب النمو السكاني وتزايد مستويات الفقر. وقد يُجبر 85 مليون شخص إضافي، معظمهم في البلدان النامية في آسيا، إلى تقليص إمكانية الوصول إلى الكهرباء الأساسية بسبب العجز على تسديد قيمة حزمة متسعة من الخدمات.

بمعدلات التقدم الحالية، سيظل ثلث سكان العالم يستخدمون أنظمة طهي خطيرة وغير فعالة في عام 2030

نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى أنظمة طهي نظيفة، 2019 (نسبة مئوية)

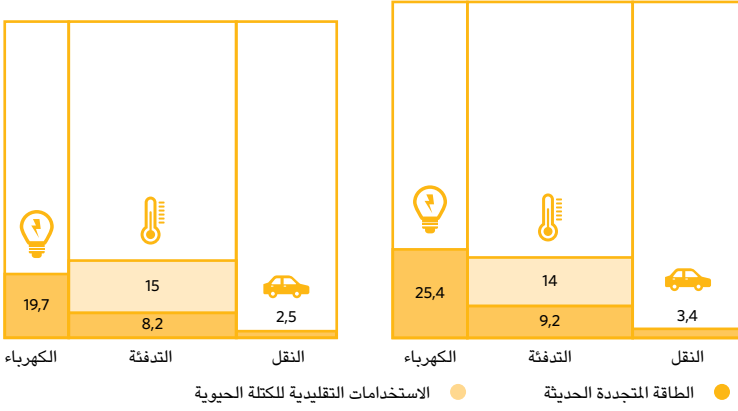


ملاحظة: الحدود والأسماء المبنية في الخريطة أعلاه، والعلامات المستخدمة فيها، لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبلها رسمياً.

في عام 2010، كان 57 في المائة من سكان العالم يستخدمون الوقود النظيف والتقنيات النظيفة لأغراض الطهي، وارتفعت هذه النسبة إلى 66 في المائة في عام 2019. وهذا يعني أن 2,6 بليون شخص تركوا متخلفين عن الركب. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تجاوزت زيادة السكان معدل النمو في إمكانية الوصول، مما ترك حوالي 85 في المائة من السكان يعتمدون على أنظمة طهي غير فعالة وخطيرة. ويعتمد غالبية الفقراء على أنواع الوقود الضارة والملوثة مثل الخشب والفحم للطهي، مما يجعلهم عرضة بشكل خاص للإصابة بكوفيد-19. وفي الوقت نفسه، تهدد الجائحة وعمليات الإغلاق الناتجة عنها بإعاقة التقدم. وما لم تُتخذ إجراءات سريعة، سيظل ثلث سكان العالم بدون وقود نظيف وتقنيات نظيفة لأغراض الطهي في عام 2030، مما يؤدي إلى آثار صحية ضارة كبيرة وتدهور بيئي خطير.

سيطلب العمل الفعال في مجال المناخ اتخاذ إجراءات عاجلة في مجال الطاقة المتجددة الحديثة، وخاصة لأغراض التدفئة والنقل

حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة، وحسب الاستخدام النهائي، في عامي 2010 و 2018 (نسبة مئوية)
مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة، 2018: 373,7 إكساجول
مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة، 2010: 334,2 إكساجول



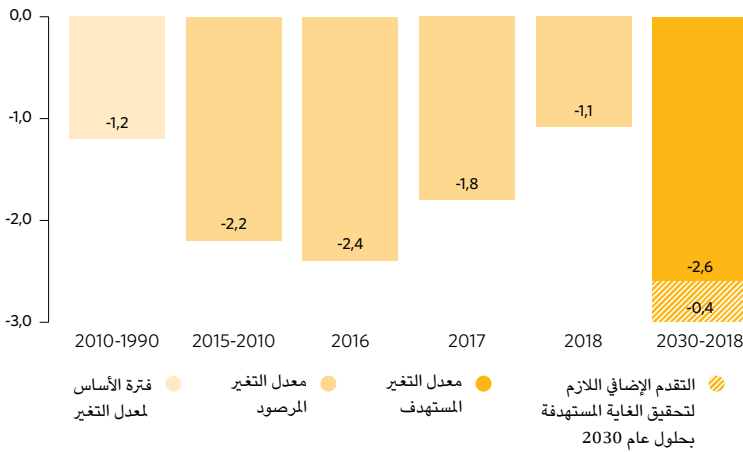
ملاحظة: تمثل المربعات إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة لعامي 2010 و 2018، ويمثل عرض كل عمود حصة القطاع من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة، ويمثل ارتفاع المنطقة المظلة حصة كل قطاع من مصادر الطاقة المتجددة.

ارتفعت حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة تدريجياً إلى 17,1 في المائة في عام 2018، بعد أن كانت 16,4 في عام 2010. وجاءت المساهمة الرئيسية من قطاع الكهرباء، حيث تجاوزت حصة مصادر الطاقة المتجددة الآن 25 في المائة. ومع ذلك، لا تشكل الكهرباء إلا حوالي 21 في المائة من الاستخدام النهائي للطاقة. وتتركز النسبة المتبقية في قطاعي التدفئة والنقل، حيث اختزنت مصادر الطاقة المتجددة الحديثة في عام 2018 ما نسبته 9,2 في المائة و 3,4 في المائة من السوق العالمية، على التوالي. ولا تزال الاستخدامات التقليدية للكثلة الحيوية، مثل حرق الأخشاب للتدفئة، تمثل ما يقرب من 14 في المائة من الاستهلاك العالمي في مجال التدفئة.

وباستثناء الاستخدامات التقليدية للكثلة الحيوية، تُظهر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلى حصة من الطاقة المتجددة الحديثة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى حجم توليد الطاقة الكهرومائية، واستخدام الطاقة الحيوية في العمليات الصناعية والوقود الحيوي للنقل. وفي عام 2018، كان أكثر من ثلث الزيادة السنوية العالمية في استهلاك الطاقة المتجددة الحديثة قد تحقق في شرق آسيا، حيث هيمن توليد الكهرباء من الرياح والشمس على النمو في هذا المجال.

لن يتمكن العالم من بلوغ الغاية العالمية المستهدفة لكفاءة الطاقة إلا من خلال استثمارات كبيرة على نطاق منهجي

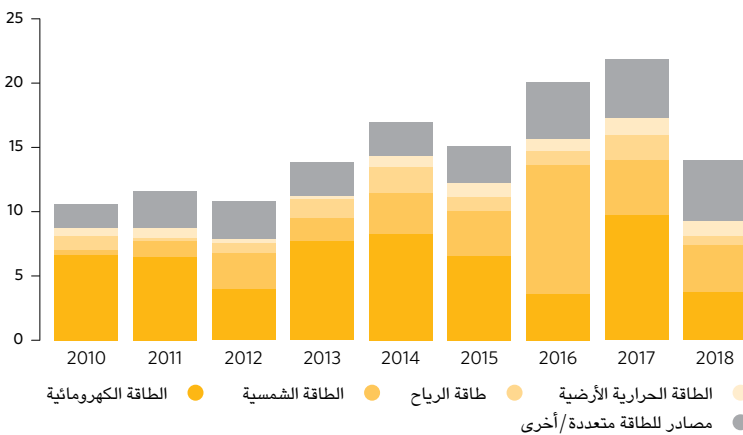
معدل نمو كثافة الطاقة الأولية، حسب الفترة والمعدل المستهدف، 1990-2030 (نسبة مئوية)



يعد تحسين كفاءة الطاقة - إلى جانب زيادة نشر الطاقة المتجددة - أمراً أساسياً لبلوغ الغاية العالمية المتمثلة في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتدعو الغاية المستهدفة لعام 2030 إلى مضاعفة معدل التحسين السنوي التاريخي بين عامي 1990 و 2010. وقد تحسنت كثافة الطاقة الأولية على المستوى العالمي، وهي تُعرّف على أنها إجمالي إمدادات الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، من 5,6 ميغاجول لكل دولار في عام 2010 إلى 4,8 في عام 2018، أي بمعدل تحسن سنوي قدره 2 في المائة. وهذا أقل بكثير من نسبة 2,6 في المائة المطلوبة لتحقيق الغاية المستهدفة في الهدف 7. ونتيجة لذلك، فإن التقدم في كثافة الطاقة حتى عام 2030 سيحتاج الآن إلى متوسط 3 في المائة سنوياً لتحقيق الغاية العالمية. ولا يزال ذلك في المتناول إذا أمكن توجيه استثمارات كبيرة نحو تحسين كفاءة الطاقة الفعالة من حيث التكلفة على نطاق منهجي. وفي حين أن التقديرات المبكرة لعام 2019 أشارت إلى أن معدل التحسن هو بنسبة 2 في المائة، فإن التوقعات لعام 2020 تشير إلى انخفاض مستوى التقدم ليصل إلى 0,8 في المائة فقط. وعلى الأجل القريب، يستمر تحسين كفاءة الطاقة بفضل الاستثمارات.

لا تتلقى أقل البلدان نمواً إلا جزءاً ضئيلاً من التمويل الدولي الموجه للطاقة المتجددة

التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية لدعم الطاقة النظيفة والمتجددة، حسب نوع التكنولوجيا، 2000-2018 (بلايين الدولارات بالأسعار وأسعار الصرف لعام 2018)



بلغت التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية لدعم الطاقة النظيفة والمتجددة 14 بليون دولار في عام 2018، أي أقل بنسبة 35 في المائة مما كانت عليه في عام 2017. وفي الغالب، تعزى هذه التقلبات السنوية إلى الاختلافات في الالتزامات الكبيرة المخصصة للطاقة الكهرومائية. وقد تلقت مشاريع الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الرياح 27 في المائة و 26 في المائة و 8 في المائة و 5 في المائة من تدفقات عام 2018 على التوالي. ولا تزال تدفقات المال العام تتركز في عدد قليل من البلدان. فعلى سبيل المثال، تلقت الأرجنتين وباكستان وتركيا ونيجيريا والهند 30 في المائة من إجمالي الالتزامات في الفترة بين عامي 2010 و 2018. وفي المقابل، لم تتلق أقل البلدان نمواً مجتمعة، وعددها 46 بلداً، سوى 20 في المائة من هذه الالتزامات خلال نفس الفترة. ومعظم البلدان التي لديها أدنى مستويات الوصول إلى الكهرباء هي من أقل البلدان نمواً (لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، لكن العديد منها يتلقى تمويلاً عاماً دولياً أقل بكثير من المتوسط العالمي عند قياسه على أساس نصيب الفرد.

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

8 العمل اللائق
ونمو الاقتصاد



حتى قبل انتشار الجائحة، كان النمو الاقتصادي العالمي قد تباطأ. وقد عطلت أزمة كوفيد-19 الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم وتسببت في أسوأ ركود منذ فترة الكساد الكبير. وفي عام 2020، بلغت الخسائر في عدد ساعات العمل 8,8 في المائة على المستوى العالمي (مقارنة بالربع الأخير من عام 2019)، أي ما يعادل فقدان 255 مليون وظيفة بدوام كامل - أو حوالي أربعة أضعاف عدد الوظائف الذي فقد خلال الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2009. ووضعت الجائحة العاملين في العمالة غير الرسمية موضع الخطر، نظراً لافتقارهم إلى الحماية من المرض أو الإغلاق. وتأثر العمال الشباب والنساء بشكل خاص بالأزمة. ومن المتوقع، مع إطلاق لقاحات كوفيد-19 واستمرار الدعم المالي والتقدي، أن تشهد الولايات المتحدة الأمريكية والصين - نمواً قوياً في عام 2021. ومع ذلك، بالنسبة للعديد

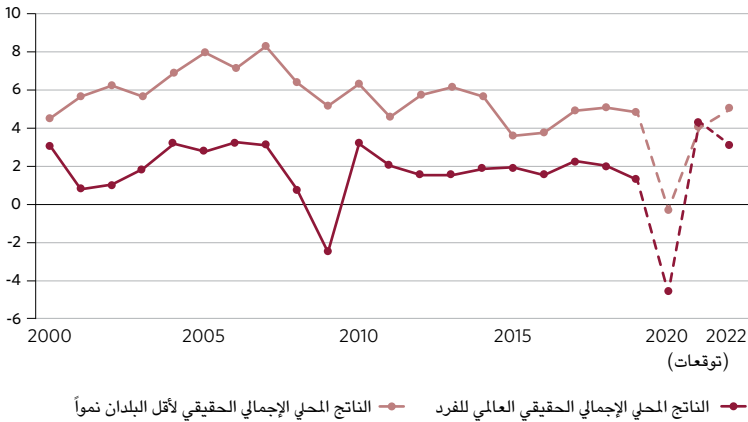


عاملة لحسابها الخاص تعاني من ضعف السمع تكسب دخلاً من خلال إنتاج الأواني الفخارية في أديس أبابا، إثيوبيا.

من البلدان الأخرى، سيبقى النمو الاقتصادي دون اتجاهات ما قبل الجائحة لفترة طويلة.

بالنسبة للعديد من البلدان، يمكن أن يكون الطريق إلى الانتعاش الاقتصادي طويلاً ووعراً

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نمواً، 2000-2022 (نسبة مئوية)

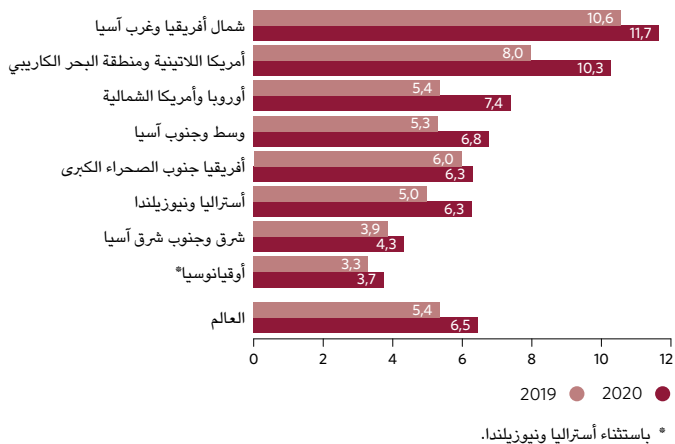


نما الاقتصاد العالمي بنحو 2 في المائة في المتوسط في الفترة بين عامي 2014 و 2018. وفي عام 2019، لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلا بنسبة 1,3 في المائة على المستوى العالمي، ويُقدر أنه انخفض بنسبة 4,6 في المائة في عام 2020. ومع انطلاق اللقاحات والمساعدات الحكومية، بدأ الانتعاش الاقتصادي العالمي يتحقق بقيادة الصين والولايات المتحدة. ومن المتوقع أن يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 4,3 في المائة في عام 2021 و 3,1 في المائة في عام 2022. غير أن من المتوقع، بالنسبة للعديد من البلدان، ألا يعود النمو الاقتصادي إلى مستويات ما قبل الجائحة إلا في عام 2022 أو عام 2023.

وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4,8 في المائة في عام 2019 ومن المتوقع أن يكون قد انخفض بنسبة 0,3 في المائة في عام 2020 بسبب التعطل الناجم عن الجائحة. ويُتوقع أن يعود نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نمواً إلى الانتعاش مجدداً في عامي 2021 و 2022 - ليصل معدله إلى 4,0 و 5,0 في المائة على التوالي. غير أن من المتوقع أن يبقى هذا النمو أدنى بكثير من الغاية المستهدفة المحددة بنسبة 7 في المائة والمتوخاة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أدت جائحة كوفيد-19 إلى خسائر فادحة في الوظائف، لا سيما بين الشباب والنساء

معدل البطالة، في عامي 2019 و 2020 (نسبة مئوية)



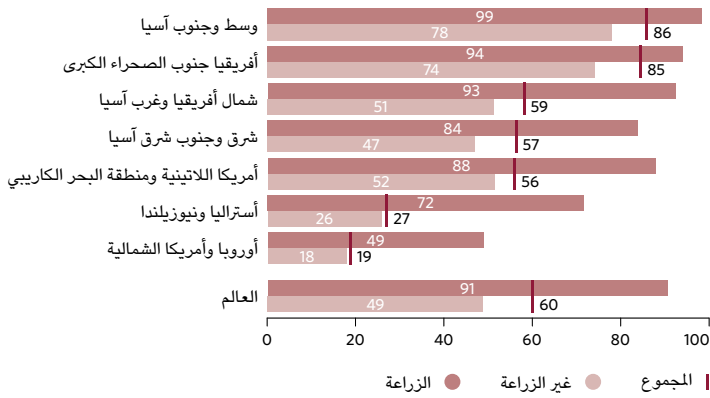
* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

بحلول عام 2020، بلغ معدل البطالة العالمي 6,5 في المائة، بزيادة 1,1 نقطة مئوية عن العام السابق. وارتفع عدد عاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم بمقدار 33 مليوناً ليصل إلى 220 مليوناً. وخرج 81 مليون شخص آخر من سوق العمل كلياً. وقد سجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وأمريكا الشمالية زيادات في معدل البطالة لا تقل عن نقطتين مئويتين.

وتأثر الشباب والنساء بشكل خاص، حيث بلغت الخسائر في العمالة ما نسبته 8,7 في المائة و 5,0 في المائة على التوالي في عام 2020، مقارنة ب 3,7 في المائة للكبار و 3,9 في المائة للرجال. وقبل الجائحة، كان معدل البطالة بين الشباب ثلاثة أضعاف معدلها بين الكبار. وخلال الأزمة، كانت النساء أكثر عرضة من الرجال للخروج من القوى العاملة من أجل رعاية الأطفال. وأدى هذا إلى زيادة الفجوات القائمة منذ زمن طويل بين الجنسين في معدلات المشاركة في القوى العاملة.

أدى الافتقار إلى شبكة أمان اجتماعي إلى ترك العمال غير الرسميين لمواجهة تداعيات كوفيد-19 بمفردهم

نسبة العمالة غير الرسمية من إجمالي العمالة وحسب القطاع، 2019 (نسبة مئوية)



قبل الجائحة، كانت العمالة غير الرسمية تمثل 60,2 في المائة من العمالة العالمية. وهذا يعني أن بليونين من الناس في جميع أنحاء العالم كانوا يعملون في وظائف تفتقر إلى الحماية الأساسية، بما في ذلك التغطية بالحماية الاجتماعية. وحصّة هؤلاء العمال أعلى بكثير في أقل البلدان نمواً، حيث بلغت نسبة العمالة غير الرسمية من إجمالي العمالة 88,7 في المائة في عام 2019. وعلى الصعيد العالمي، بلغت حصّة العمالة غير الرسمية 90,7 في المائة في قطاع الزراعة، مقارنة بـ 48,9 في المائة في القطاع غير الزراعي. وتشير التقديرات إلى أن ثلاثة أرباع العاملين في الاقتصاد غير الرسمي (1,6 بليون شخص) تأثروا بشكل كبير بإجراءات الإغلاق و/أو كانوا يعملون في القطاعات الأكثر تضرراً. ومن بين هؤلاء، كانت النساء ممثلات تمثيلاً زائداً في ما يسمى بالقطاعات عالية الخطورة: إذ بلغت نسبة النساء العاملات في هذه القطاعات 42 في المائة، بالمقارنة بنسبة الرجال البالغة 32 في المائة. ويواجه هؤلاء العمال مخاطر عالية للوقوع في براثن الفقر وسبواجهون تحديات أكبر في استعادة سبل عيشهم خلال فترة الانتعاش.

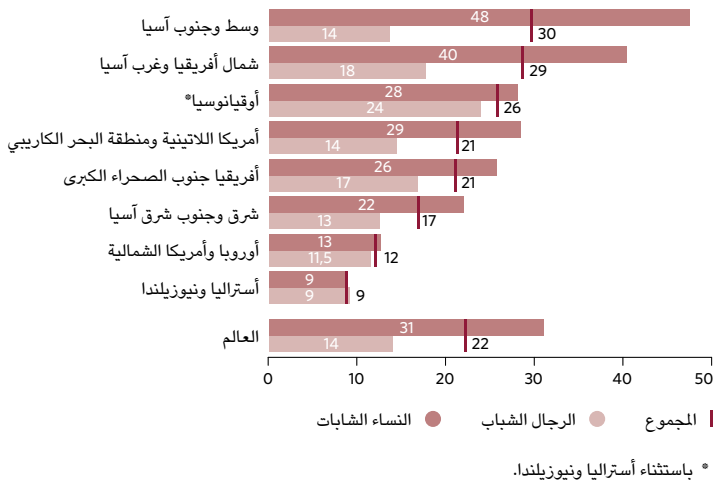
أثر أسوأ عام سجلته السياحة الدولية على الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل غير متناسب

ويؤثر الانخفاض الهائل في السياحة على جميع المناطق، مع تعرض الملايين من سبل العيش والأعمال التجارية للخطر. كما يتعرض للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتجلى الأثر بشكل خاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية، لأنها تعتمد أكثر من غيرها من البلدان على السياحة كمصدر للدخل والعمالة. ومن بين الدول التي لديها بيانات متاحة، يمثل إنفاق السياحة الداخلية 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، مقارنة بما نسبته 5 في المائة بين الدول غير الجزرية الصغيرة النامية التي لديها بيانات. وقد تمكن العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم من التخفيف من تأثير الأزمة من خلال سوق السياحة المحلية. على أن ذلك ليس بديلاً جدياً بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية على الأجل القصير، لأنها تعتمد اعتماداً كبيراً على السياحة الدولية في حين أن أسواقها المحلية صغيرة نسبياً. ومن غير المتوقع أن تعود السياحة الدولية إلى مستويات عام 2019 قبل فترة تصل إلى أربع سنوات، مما يترك أفقر الدول الجزرية محرومة من حيث التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

في العقد السابق للجائحة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن السياحة الدولية بمعدل أعلى من بقية الاقتصاد، حيث بلغت نسبته 4,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2019. على أن من المتوقع لهذا القطاع، باعتباره أحد القطاعات الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19، أن يشهد انعكاساً في هذا الاتجاه خلال عام 2020 والسنوات القادمة. فقد انخفض عدد السياح الدوليين القادمين بشكل كبير بين عامي 2019 و 2020 - من 1,5 بليون سائح إلى 381 مليون سائح. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 74 في المائة، مما يعيد السياحة إلى مستويات ما كانت عليه قبل 30 عاماً. ويُترجم ذلك إلى خسائر تقدر بنحو 1,3 تريليون دولار في نفقات السياحة الداخلية العالمية (إنفاق الزوار غير المقيمين)، أي أكثر من 11 ضعفاً من الخسائر التي تسببت بها الأزمة المالية للفترة 2007-2009. ويقدر أن 100 مليون إلى 120 مليون وظيفة سياحية تعرضت للخطر بسبب الجائحة، وأثر ذلك بشكل غير متناسب على النساء.

أدت الجائحة إلى زيادة عدد الشباب غير المنخرطين في العمل أو المدرسة أو التدريب

نسبة الشباب غير المنخرطين في التعليم أو العمل أو التدريب، حسب الجنس، 2019 (نسبة مئوية)



* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

في عام 2019، لم يشارك 22,3 في المائة من شباب العالم في التعليم أو العمالة أو التدريب، وهي نسبة لم تظهر أي انخفاض منذ أكثر من عقد. علاوة على ذلك، تشير الأرقام الفصلية إلى أن معدل المشاركة في التعليم أو العمالة أو التدريب تراجع من الربع الأخير من عام 2019 إلى الربع الثاني من عام 2020 في 42 من أصل 49 بلداً تتوفر لديها البيانات. على أن هذا ليس مفاجئاً، فقد اشتد في عام 2020 تأثر العمال الشباب بفقدان الوظائف بالمقارنة بالعمال الأكبر سناً. كما تعرض التعليم التقني والمهني والتدريب أثناء العمل لاضطرابات كبيرة، مما أجبر الكثيرين على ترك دراساتهم.

وفي جميع أنحاء العالم، يزيد احتمال تعرض النساء الشبابات للبطالة ولعدم الانخراط في التعليم أو التدريب بمعدل الضعفين بالمقارنة باحتمال تعرض الرجال الشباب. وفي عام 2019، بلغ معدل مشاركة النساء الشبابات في التعليم أو العمالة أو التدريب عالمياً 31,1 في المائة، مقارنة بمعدل مشاركة الرجال الشباب البالغ 14,0 في المائة. ونظراً لأن عدد النساء اللاتي أُخرجن من القوى العاملة كان أكبر من عدد الرجال أثناء الجائحة، فإن من المرجح أن تؤدي الأزمة إلى تفاقم الفجوة بين الجنسين في المشاركة في التعليم أو العمالة أو التدريب.



إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار



عمال مصنع في هراري، زمبابوي، ينتجون أقنعة الوجه.

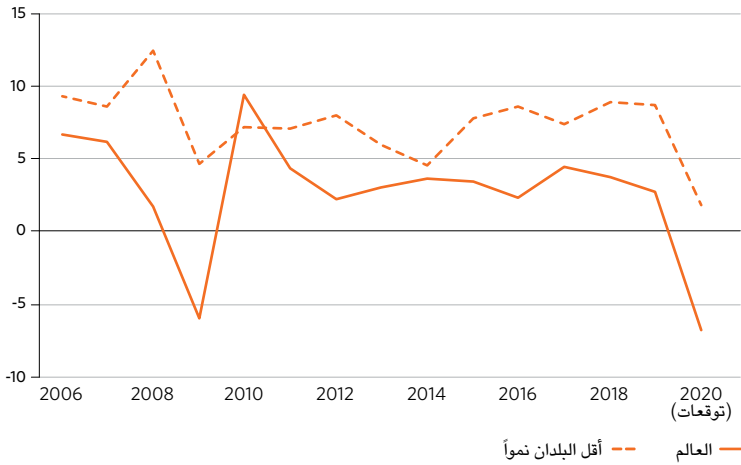
بسبب التعريفات الجمركية والتوترات التجارية بين الاقتصادات المهيمنة في العالم، كان النمو العالمي في الصناعة التحويلية قد أخذ بالانخفاض فعلاً قبل جائحة كوفيد-19. وعندما جاءت الجائحة، جرى تقييد حركة الأشخاص والبضائع، مما أدى إلى تعطيل سلاسل القيمة العالمية، فضلاً عن قطاعات الصناعة التحويلية والنقل على المستوى العالمي. وقد تضررت بشدة الصناعات الصغيرة على وجه الخصوص. وأدى الافتقار إلى البنية التحتية القادرة على الصمود، والنقص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الأساسية، إلى الحد من قدرة البلدان على الأداء وعلى التكيف مع الصدمات. ويكتسي التصنيع وتحسين البنية التحتية وتعزيز الابتكار التكنولوجي من خلال زيادة الاستثمار في البحث والتطوير أهمية أساسية لتمكين المجتمع العالمي من بلوغ الهدف 9. ويعد تطوير وإنتاج

لقاحات ضد كوفيد-19 في وقت قياسي أحد الأمثلة على قوة الابتكار التكنولوجي الذي أعطى العالم سبباً للأمل.

شهد إنتاج الصناعة التحويلية العالمية انخفاضاً بالغاً بسبب أزمة كوفيد-19

أصابت الجائحة قطاع الصناعة التحويلية بقوة أكبر من الأزمة المالية العالمية للفترة 2007-2009، مما أدى إلى انخفاض في الإنتاج بنسبة 6,8 في المائة في عام 2020. وانخفضت حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي - من عام 2019 إلى عام 2020 - من 16,6 في المائة إلى 16,0 في المائة. وفي 49 من البلدان التي تتوفر لديها بيانات، انخفض العمالة في الصناعة التحويلية بمتوسط 5,6 في المائة في الربع الثاني من عام 2020 و 2,5 في المائة في الربع الثالث من عام 2020، مقارنة بنفس الفترتين من عام 2019. بل إن الخسائر في ساعات العمل كانت أكبر، فقد بلغت ما نسبته 11,9 في المائة في الربع الثاني من عام 2020 و 4,4 في المائة في الربع الثالث من عام 2020.

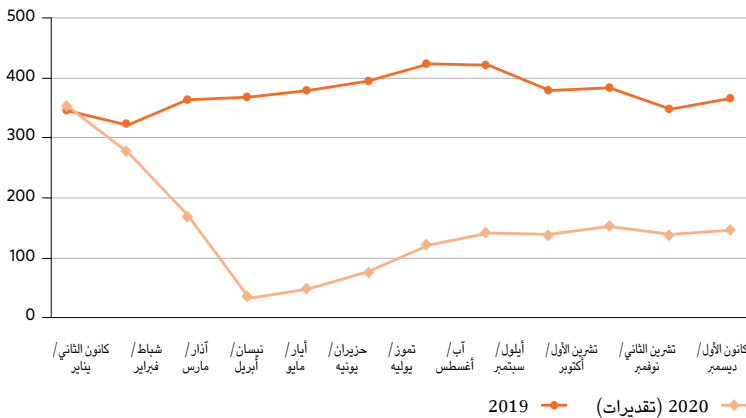
نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية، 2006-2020 (نسبة مئوية)



ويُتوقع أن تكون الصناعة التحويلية في أقل البلدان نمواً قد نمت بنسبة تكاد لا تُذكر تبلغ 1,9 في المائة في عام 2020 مقارنة بنسبتها التي بلغت 8,7 في المائة في عام 2019. وارتفعت حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان من 10,1 في المائة في عام 2010 إلى 12,8 في المائة في عام 2020 - أي ببطء شديد لا يمكن تلك البلدان من تحقيق الغاية المستهدفة المتمثلة في مضاعفة تلك الحصة بحلول عام 2030. وعلى أساس نصيب الفرد، لم تبلغ

مع انهيار الطلب على السفر الجوي، شهد الطيران أسوأ لحظة في تاريخه

عدد المسافرين جواً في الفترة من كانون الثاني/يناير 2019 إلى كانون الأول/ديسمبر 2020 (بالملايين)

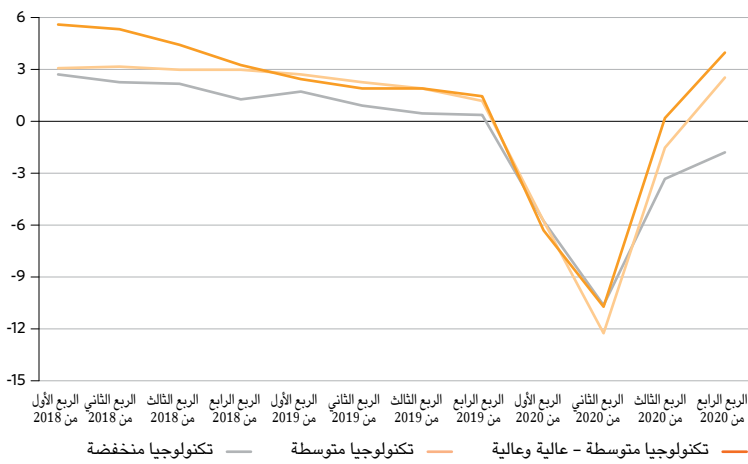


كان عام 2020 كارثياً بالنسبة للطلب على السفر الجوي. فقد انخفض عدد ركاب الرحلات الجوية من 4,5 بلايين راكب على مستوى العالم في عام 2019 إلى 1,8 بلايين راكب في عام 2020، أي بنسبة 60 في المائة. ونتيجة لذلك، انخفضت الوظائف التي تدعمها صناعة النقل الجوي بنسبة 52,5 في المائة خلال عام 2020 من 87,7 مليون وظيفة إلى 41,7 مليون وظيفة. ومن المتوقع أن تبلغ الخسائر المالية لشركات الطيران 371 بليون دولار في عام 2020، فضلاً عن خسائر إضافية بقيمة 115 بليون دولار و 13 بليون دولار تكبدتها المطارات ومقدمو خدمات الملاحة الجوية، على التوالي.

وأضاف التغيير المستمر في قائمة البلدان ذات الوجهة المفتوحة والمغلقة درجة من عدم اليقين. ولا يُتوقع أن يعود النقل الجوي إلى مستويات ما قبل الجائحة حتى عام 2024. وينبغي على الحكومات أن تنسق وأن تفعل ما في وسعها لدعم صناعة النقل الجوي لاستعادة الوظائف المفقودة وإعادة الاقتصاد العالمي إلى المسار الصحيح.

كان الانتعاش الاقتصادي في النصف الأخير من عام 2020 مدفوعاً بتصنيع منتجات التكنولوجيا المتوسطة والعالية

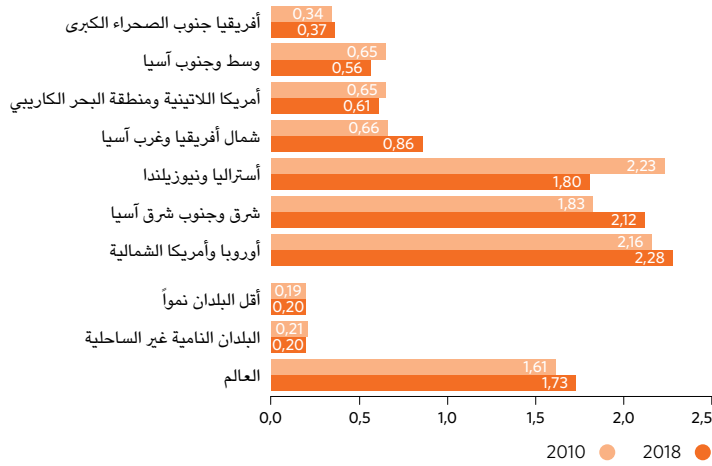
معدل نمو إنتاج الصناعة التحويلية العالمية مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، حسب الكثافة التكنولوجية، من الربع الأول من عام 2018 إلى الربع الأخير من عام 2020 (نسبة مئوية)



ينعكس التحول الهيكلي ضمن الصناعة التحويلية بشكل أفضل في التحول نحو منتجات أكثر تعقيداً من الناحية التكنولوجية. وتهيمن المنتجات ذات التقنية المتوسطة والعالية على الصناعة التحويلية في الاقتصادات الصناعية. وفي عام 2018، بلغت حصة الصناعات التحويلية ذات التقنية المتوسطة والعالية 49,0 في المائة في المناطق المتقدمة و41,4 في المائة في المناطق النامية، مقارنة بما نسبته 8,9 في المائة في أقل البلدان نمواً. وفي النصف الأول من عام 2020، عانت الصناعة التحويلية العالمية من ركود حاد نجم عن عمليات الإغلاق العالمية. ومع ذلك، وبحلول الربعين الثالث والأخير من ذلك العام، ظهرت علامات الانتعاش في معظم الاقتصادات، تقودها الصناعات التحويلية ذات التقنية المتوسطة والعالية. وخلال الربع الأخير من عام 2020، سجلت هذه الصناعات نمواً بنسبة 4 في المائة تقريباً مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. وكان هذا النمو مدفوعاً بارتفاع الطلب على إلكترونيات الكمبيوتر بسبب التحول العالمي نحو العمل من المنزل والتعلم عن بعد والتجارة الإلكترونية. وشهدت الصناعة التحويلية العالمية للمنتجات ذات التقنية المنخفضة نمواً سلبياً في الربع الأخير من عام 2020 (-1,8 في المائة).

تُعدّ زيادة الاستثمار في البحث والتطوير أمراً ضرورياً لإيجاد الحلول لأزمات من قبيل كوفيد-19

نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في عامي 2010 و 2018 (نسبة مئوية)



لم تكن أهمية الاستثمار في البحث والتطوير في أي وقت كان أكثر وضوحاً مما هي عليه الآن. ويوضح التطور السريع للقاحات كوفيد-19 الدور الحاسم للابتكار في الأزمات غير المتوقعة. وقد كان الاستثمار العالمي في البحث والتطوير قد بلغ 2,2 تريليون دولار (بمعادل القوة الشرائية) في عام 2018، ارتفاعاً من 1,4 تريليون دولار في عام 2010. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الاستثمار في البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 1,61 في المائة في عام 2010 إلى 1,73 في المائة في عام 2018. وقفز عدد الباحثين لكل مليون نسمة في جميع أنحاء العالم من 1 022 في عام 2010 إلى 1 235 في عام 2018.

على أن الجائحة ليس الأزمة الوحيدة التي يواجهها العالم وهي لن تكون الأخيرة. ويجب أن تستمر التزامات السياسات تجاه تمويل البحث والتطوير، لا سيما في الاقتصادات النامية، وأن يتم تعزيزها. وقد كان متوسط معظم المناطق النامية أقل من المتوسط العالمي. فقد تراوح الإنفاق على البحث والتطوير كحصة من الناتج المحلي الإجمالي من 0,37 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى 0,86 في المائة في شمال أفريقيا وغرب آسيا. وبلغ متوسط هذا الإنفاق 0,20 في المائة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. ولا يشكل ذلك إلا جزءاً صغيراً من نسبة الإنفاق المقابل في المناطق الأكثر تقدماً.

لا تزال الصناعات الصغيرة في أكثر البلدان فقراً تعاني من أجل الحصول على الائتمان

تأثرت الصناعات الصغيرة بشدة بالجائحة، ولا يزال العديد منها يواجه تحديات تمس وجودها ذاته. ووفقاً للاستقصاءات المؤسسية التي أجريت في الفترة من 2006 إلى 2020، تستفيد شركة واحدة تقريباً من كل ثلاث شركات صناعية صغيرة من قرض أو من خط ائتمان. ولا يزال الحصول على الائتمان متفاوتاً عبر بلدان العالم ومناطقه. فبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نمواً تعاني من نقص الائتمان أكثر من غيرها: إذ أن واحدة تقريباً من كل ست مؤسسة صناعية صغيرة لديها قرض أو خط ائتمان في هذه البلدان، مقارنةً بالنصف تقريباً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ومع أن بعض الحكومات استجابت للجائحة بتدابير للدعم الاقتصادي - بتحويل الأموال النقدية إلى الشركات، أو تأخير سداد القروض أو إعادة تمويل القروض بشروط أكثر ملاءمة - فإن صناع السياسات في أقل البلدان نمواً والاقتصادات الناشئة لا يتمتعون بما يكفي من الوسائل لتوفير مثل هذه التدابير. وفي عالم ما بعد الجائحة، سيلعب الحصول على التمويل دوراً أساسياً في الانتعاش الاقتصادي.

لا تزال قطاعات شاسعة من سكان العالم غير قادرة على الارتباط، لا بالطرق الريفية ولا من خلال الفضاء الإلكتروني

يوفر الارتباط بالطرق الريفية للمزارعين وأسرههم وسيلة تمكنهم من الوصول السهل إلى الأسواق، فضلاً عن الوصول إلى المرافق الصحية والتعليمية. وهذا يساعد في الحد من الفقر عن طريق رفع الإنتاجية الزراعية وربحية الأعمال التجارية والعمالة. وتشير بيانات مؤشر الوصول في المناطق الريفية - وهو مؤشر يقيس نسبة الأشخاص الذين يعيشون على مسافة كيلومترين من طريق سالك في جميع الفصول - من 25 بلداً (معظمها بلدان نامية) للفترة من 2018 إلى 2019 إلى أن ما يقرب من 300 مليون من أصل 520 مليون من سكان الريف في البلدان التي شملها الاستقصاء يفتقرون إلى إمكانية الوصول الجيد إلى الطرق.

وفي عام 2020، كان جميع سكان العالم تقريباً يعيشون ضمن نطاق شبكات الهاتف المحمول، وقد كان ما نسبته 85 في المائة منهم يحصلون على تغطية بشبكات الجيل الرابع (4G). وخلال الفترة بين عامي 2015 و 2020، تضاعفت تغطية هذه الشبكات عالمياً. ومع ذلك، فإن "التغطية" لا تعني بالضرورة "الاستخدام": إذ أن نسبة السكان الذين استخدموا الإنترنت في عام 2019 لم تصل إلا إلى 51 في المائة، مما يعني أن 3,7 بلايين من الناس كانوا دون أي اتصال بالإنترنت. وفي أقل البلدان نمواً، كان شخص واحد فقط من بين كل خمسة أشخاص متصلاً بالإنترنت في عام 2020، أي أن هذه البلدان لم تتمكن من بلوغ الغاية المتمثلة في تحقيق وصول الجميع بصورة ميسورة التكلفة إلى الإنترنت.



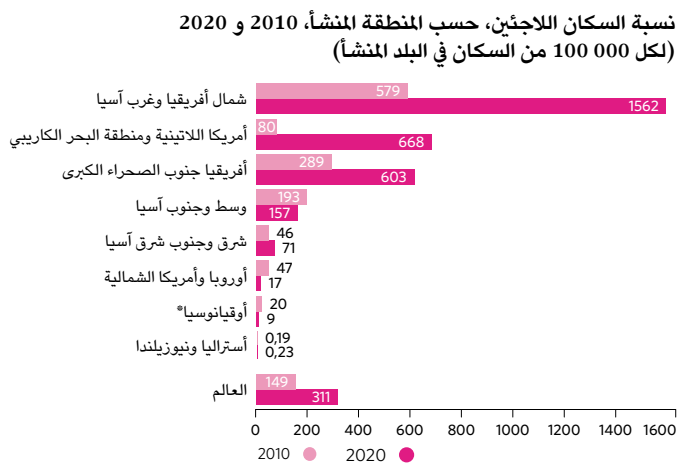
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها



تعتبر عائلة من أفريقيا منطقة "فسحة دارين"، وهي جزء من غابة تمتد عبر الحدود بين كولومبيا وبنما. ويصف المهاجرون "فسحة دارين" بأنها المرحلة الأشد خطورة والأكثر صعوبة في رحلتهم إلى أمريكا الشمالية.

قبل جائحة كوفيد-19، كانت المقاييس المختلفة لعدم المساواة تسير في الاتجاه الصحيح. وانخفضت معدلات عدم المساواة في الدخل في بعض البلدان. واستمرت البلدان المنخفضة الدخل في الاستفادة من وضع التجارة التفضيلية. وكانت تكاليف معاملات التحويلات آخذة في الانخفاض. وكان لدى معظم البلدان التي تتوفر عنها البيانات سياسات تيسر الهجرة المنظمة والأمنة والمسؤولة. غير أن عدم المساواة لا يزال قائماً، سواء في الدخل أو الثروة أو الفرص أو غيرها من الأبعاد. كما يواجه أولئك الذين يُعتبرون مستضعفين أشكالا من التمييز المتعدد والمتقاطع. وتؤدي الجائحة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة داخل البلدان وفيما بينها وهي تضرب أكثر الناس ضعفاً وأشد البلدان فقراً. ويكتسي التصدي لعدم المساواة أهمية حاسمة للحد من الضعف أمام الطوارئ الصحية وغيرها من حالات الطوارئ ولتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود.

ارتفعت نسبة اللاجئين عالمياً بأكثر من ضعفها منذ عام 2010



ملاحظة: لا يشمل هذا المؤشر اللاجئين من فلسطين الخاضعين لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. ويشمل المؤشر الفنزويليين النازحين في الخارج غير المتمتعين بمركز اللاجئ بشكل رسمي.

بحلول منتصف عام 2020، كان عدد الأشخاص الذين فروا من بلدانهم وأصبحوا لاجئين بسبب الحرب والنزاع والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان والأحداث التي تخل بالنظام العام بشكل خطير، قد ارتفع إلى 24,5 مليوناً، وهو أعلى رقم تم تسجيله إطلاقاً. ففي مقابل كل 100 000 شخص، هناك 311 لاجئ خارج بلدتهم المنشأ، أي أكثر من ضعف ما كانت عليه هذه النسبة في عام 2010.

ومن بين الأشخاص المنحدرين من شمال أفريقيا وغرب آسيا، ارتفعت نسبة اللاجئين من 579 إلى 1 562 لكل 100 000 من السكان بين عامي 2010 و 2020. وتعتبر الجمهورية العربية السورية بلد المنشأ الرئيسي للاجئين منذ عام 2014. وارتفعت نسبة الأشخاص من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الذين فروا عبر الحدود الدولية وحصلوا على الحماية الدولية من 80 إلى 668 لكل 100 000 من السكان خلال نفس الفترة. وأثبتت جائحة كوفيد-19 أنها تمثل تحدياً خاصاً بالنسبة للاجئين. ففي ذروة موجتها الأولى في نيسان/أبريل 2020، أغلق 164 بلداً حدوده كلياً أو جزئياً، من بينها 99 بلداً لم تمنح استثناءات للمتمسكي للجوء، مما زاد من ضعف الفئات السكانية هذه.

استمر الانخفاض في عدم المساواة في الدخل منذ الأزمة المالية العالمية؛ على أن الجائحة يمكنها أن تعكس هذا الاتجاه

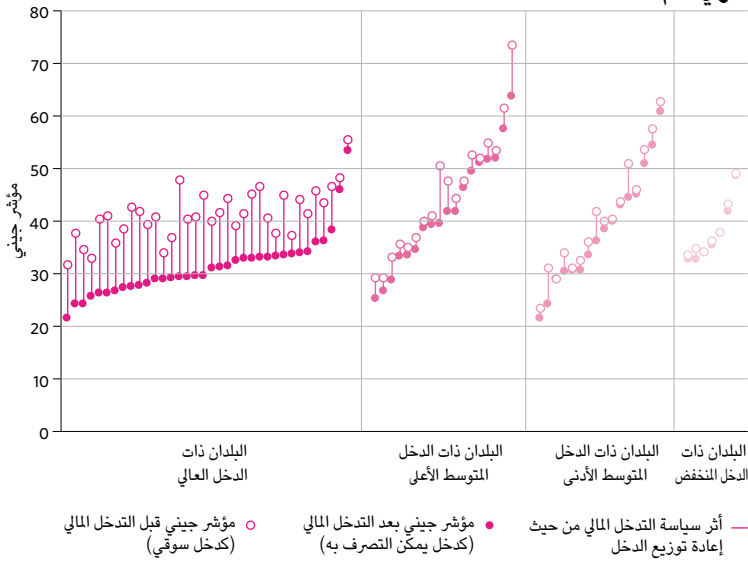
يعد مؤشر جيني أحد أكثر مقاييس عدم المساواة في الدخل شيوعاً. وهو يتراوح بين الصفر و 100، حيث يشير الصفر إلى أن الدخل يتم تقاسمه بالتساوي بين جميع الأشخاص، ويشير 100 إلى حالة قصوى يجوز فيها شخص واحد على كل الدخل. وقبل كوفيد-19، كان متوسط مؤشر جيني للأسواق الناشئة والبلدان النامية قد أخذ في الانخفاض. غير أن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر 2020 الصادر عن صندوق النقد الدولي، يقدر أن الجائحة ستزيد متوسط مؤشر جيني لهذه البلدان بمقدار 2,6 نقطة إلى 42,7 (أي زيادة بنسبة 6 في المائة). وسيؤدي ذلك إلى عكس اتجاه الانخفاض في عدم المساواة منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008. أما بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، فإن من المتوقع أن يكون الأثر أكبر، على الرغم من أن هذه البلدان أحرزت تقدماً أقل في الحد من عدم المساواة منذ عام 2008.

على الرغم من أن آلاف المهاجرين يفقدون حياتهم كل عام، لا توجد لدى جميع البلدان سياسات شاملة بشأن الهجرة

حتى مع وجود قيود على التنقل عبر الحدود في جميع أنحاء العالم بسبب كوفيد-19، يستمر عشرات الآلاف من الأشخاص في ترك أوطانهم والخروج في رحلات خطيرة عبر الصحاري والبحار. وفي عام 2020، تم تسجيل 4 186 من حالات الوفاة والاختفاء على طرق الهجرة في جميع أنحاء العالم. ومع أن هذا العدد يقل عما كانت عليه أعداد السنوات السابقة، إلا أن بعض طرق الهجرة شهدت زيادة في الوفيات. فمن الجدير بالذكر أن ما لا يقل عن 849 شخصاً لقوا حتفهم في طريقهم إلى جزر الكناري في عام 2020، مقارنة بـ 210 حالة وفاة تم تسجيلها في عام 2019 و 45 حالة في عام 2018. ويمكن أن يكون العدد الحقيقي للخسائر في الأرواح على مستوى العالم أعلى، فقد زادت الجائحة من الصعوبات التي تعترض سبيل جمع هذه البيانات. وتُظهر أحدث الأرقام، استناداً إلى 111 بلداً لديها بيانات متاحة، أنه منذ عام 2019، لا تتوفر مجموعة شاملة من تدابير السياسات لتسهيل الهجرة وتنقل الأشخاص بشكل منظم وآمن ومنظم ومسؤول إلا لدى 54 في المائة من البلدان.

السياسات المالية التي تساعد في تشكيل مجتمعات أكثر إنصافاً لا تلعب إلا دوراً صغيراً في البلدان المنخفضة الدخل

أثر الضرائب المباشرة والتحويلات النقدية وشبه النقدية على إعادة توزيع الدخل، حوالي عام 2017

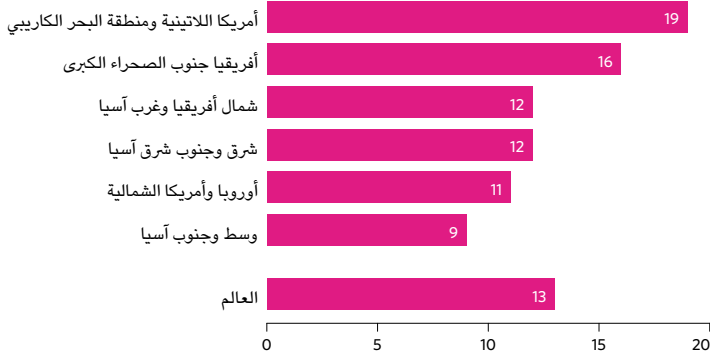


تعتبر الضرائب والتحويلات النقدية والعينية من أكثر الآليات فعالية لدى الحكومات للحد من عدم المساواة على المستوى الاقتصادي. ويوفر الاختلاف في مؤشر جيني قبل الضرائب والتحويلات الاجتماعية وبعدها مقياساً لمدى فعالية هذه السياسات في إعادة توزيع الدخل والحد من عدم المساواة. وفي سياق كفاح البلدان للتعاافي من أزمة كوفيد-19، أصبح لهذا النوع من الاستجابة بتدابير السياسة المالية أثراً أشد أهمية فيما يتعلق بتوزيع الدخل.

وتُظهر بيانات 77 بلداً بين عامي 2013 و 2018 وجود فوارق هامة بين البلدان في آثار الضرائب المباشرة والتحويلات النقدية على الحد من عدم المساواة. وبشكل عام، فإن هذه الآثار أكبر في البلدان ذات الدخل العالي، حيث يشهد فيها مؤشر جيني انخفاضاً متوسطاً بمقدار 10 نقاط مئوية، مقارنة بنقطة مئوية واحدة فقط بين البلدان المنخفضة الدخل. ويمكن جزئياً تفسير هذا الحجم الأكبر لإعادة التوزيع بأن قاعدة الضرائب الشخصية أكبر بكثير في البلدان ذات الدخل العالي، مما يحد من عدم المساواة بشكل مباشر عن ما يدفع الأفراد الأكثر ثراءً نسبة أكبر من دخلهم كضرائب، فضلاً عن توفير الدعم لبرامج الحماية الاجتماعية.

انخفاض الدخل نسبياً يعني أن الكثيرين قد تركوا خلف الركب

نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من متوسط الدخل الوطني، حوالي عام 2017 (نسبة مئوية)

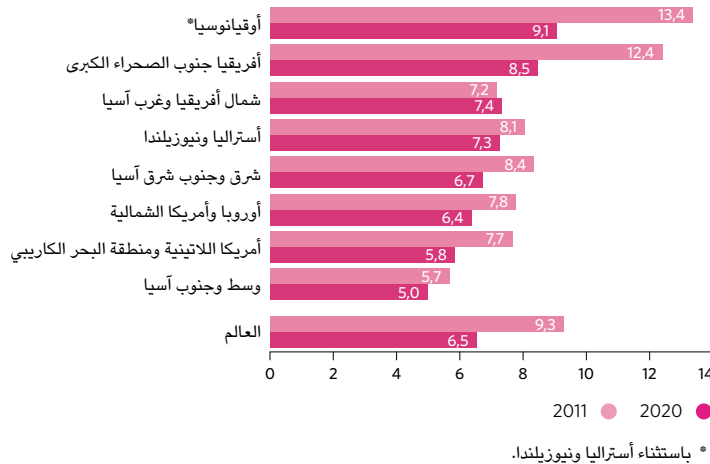


ملاحظة: يستند الشكل إلى متوسطات غير مرجحة عبر البلدان التي لديها بيانات متاحة داخل كل منطقة. ويجب توخي الحذر في تفسير الفوارق في المستويات، بسبب استخدام خليط مختلف من استقصاءات الدخل والاستهلاك في مختلف البلدان.

قياس نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من متوسط الدخل الوطني مفيد لرصد مستوى واتجاهات الإدماج الاجتماعي والفقر النسبي وعدم المساواة داخل البلد. وإذا نما المتوسط بمرور الوقت، في مقابل زيادة نسبة السكان الذين يعيشون تحت 50 في المائة من متوسط الدخل، فإن هذا يعني أن أفقر الناس يتخلفون عن الركب من الناحية النسبية. وتُظهر أحدث التقديرات أنه، في بعض البلدان، يعيش ما يصل إلى 25 في المائة من السكان على أقل من نصف متوسط الدخل. وفي المتوسط، يعيش 13 في المائة من السكان على دخل منخفض نسبياً عبر 104 بلدان تتوفر لديها بيانات، على أن هناك فوارق كبيرة بين المناطق. ففي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يعيش في المتوسط ما يقرب من واحد من كل خمسة أشخاص على أقل من نصف متوسط الدخل الوطني، مع أنه تم إحراز بعض التقدم في كثير من البلدان منذ عام 2010. ويعيش حوالي 9 في المائة من الناس على أقل من متوسط الدخل الوطني في بلدان وسط وجنوب آسيا، وهو أدنى مستوى بين جميع المناطق.

وصلت تكاليف التحويلات إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق، ولكن لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود لتحقيق الغاية المتفق عليها

متوسط تكاليف إرسال 200 دولار حسب المنطقة، في عامي 2011 و 2020 (نسبة مئوية)



* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

على مدى العقد الماضي، تم إحراز تقدم كبير في خفض تكلفة معاملات التحويلات. ففي عام 2011، بلغ متوسط التكلفة العالمية لإرسال 200 دولار أمريكي ما نسبته 9,3 في المائة. وعلى الرغم من الجائحة، بلغت تكلفة إرسال الأموال مستوى قياسي في انخفاضه بلغ 6,5 في المائة في الربع الأخير من عام 2020. وفي ذلك العام، كان إرسال الأموال إلى أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) وإلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هو الأعلى تكلفة - إذ بلغت هذه التكلفة ما نسبته 9,1 في المائة و 8,5 في المائة، على التوالي - مع أنه تم إحراز تقدم كبير في كلتا المنطقتين منذ عام 2011. وانخفضت تكاليف التحويلات في مختلف المناطق بشكل عام منذ عام 2011، ولكن التكلفة في منطقة وسط وجنوب آسيا انخفضت حتى الآن إلى ما دون الحد الأدنى المستهدف البالغ 5 في المائة. وتظل الجهود المنسقة من قبل السلطات العامة ومقدمي الخدمات والمنظمات غير الحكومية ضرورية لتحقيق الغاية المستهدفة المتمثلة في متوسط تكلفة عالمية بنسبة 3 في المائة، فضلاً عن خفض تكاليف المرسلين لجميع المناطق بنسبة 5 في المائة أو أقل بحلول عام 2030.



جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة

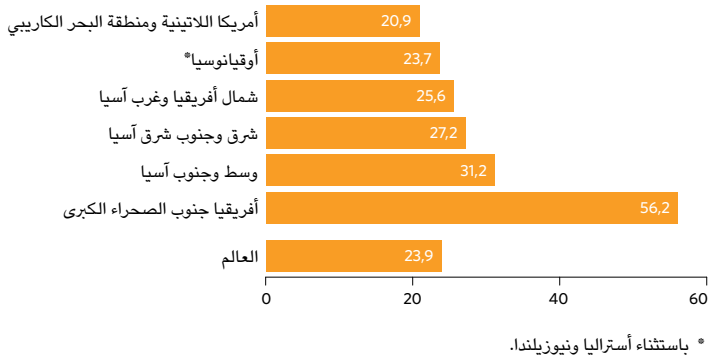


تمتد "فايفلا"، أو الحي الفقير، في ضواحي سلفادور دي باهيا بالبرازيل.

أصبحت المدن في كثير من البلدان بؤراً لكوفيد-19، مما كشف نقاط ضعفها الناجمة عن الافتقار إلى السكن الملائم وبأسعار معقولة، وعدم كفاية أنظمة الصحة العامة، وعدم كفاية البنية التحتية الحضرية مثل المياه والصرف الصحي وخدمات النفايات والنقل العام والأماكن العامة المفتوحة. وأدى عدم المساواة المتجذر إلى آثار غير متناسبة مرتبطة بالجائحة وقعت على المهاجرين والمشردين والذين يعيشون في الأحياء الفقيرة الحضرية والمستوطنات غير الرسمية. ومع ذلك، برزت بعض المدن في سياق الاستجابة للأزمة، كمحركات للتنعاش الاقتصادي وكمراكز للابتكار ومحفزات للتحويل الاجتماعي الاقتصادي. ويتيح التعافي من الجائحة الفرصة لإعادة التفكير في المناطق الحضرية وإعادة تصورها كمراكز للنمو المستدام والشامل للجميع.

أدت الجائحة إلى تفاقم محنة سكان الأحياء الفقيرة، وزادت من تهميش فئات كانت ضعيفة أصلاً

نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة في مناطق مختارة، 2018
(نسبة مئوية)

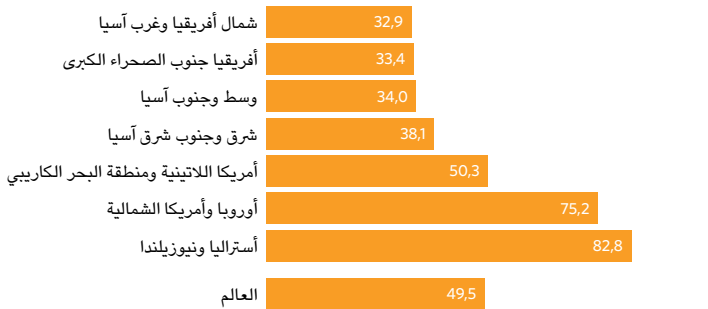


بين عامي 2014 و 2018، ارتفعت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في جميع أنحاء العالم من 23 في المائة إلى 24 في المائة، مما يُترجم إلى أكثر من بليون من السكان يعيشون في الأحياء الفقيرة. ويقع أكبر انتشار لسكان الأحياء الفقيرة في ثلاث مناطق: شرق وجنوب شرق آسيا (370 مليوناً)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (238 مليوناً)، ووسط وجنوب آسيا (226 مليوناً). ومن النادر أن تراعى احتياجات ومخاوف هؤلاء الناس في التخطيط الحضري التقليدي وفي التمويل وصنع السياسات، مما يترك شريحة كبرى من سكان العالم تتخلف وراء الركب.

وقد أثرت الجائحة بشكل غير متناسب على الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض وعلى العاملين في القطاع غير الرسمي. وأدى ذلك إلى مزيد من الارتفاع في عدد سكان الأحياء الفقيرة والسكان الذين تدهورت ظروفهم المعيشية، مما زادهم ضعفاً على ضعف. وإذا لم تتخذ إجراءات متضافرة من جانب الحكومات على جميع المستويات، وبالتعاون مع المجتمع المدني وشركاء التنمية، فإن عدد سكان الأحياء الفقيرة سيستمر في الارتفاع في معظم البلدان النامية.

لفتت الجائحة الانتباه إلى الحاجة إلى وسائل نقل عام آمنة ويمكن الوصول إليها والاعتماد عليها

نسبة سكان الحضر الذين يمكنهم الوصول إلى وسائل النقل العام، 2019 (نسبة مئوية)



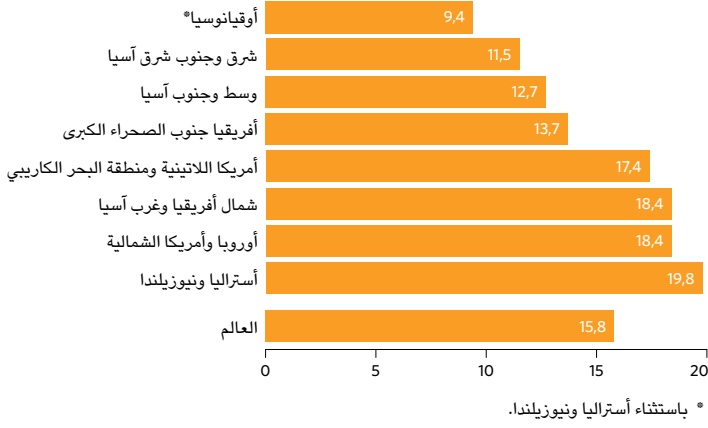
ملحظة: استناداً إلى بيانات من 610 مدن: 28 في أستراليا ونيوزيلندا، و 94 في وسط وجنوب آسيا، و 102 في شرق وجنوب شرق آسيا، و 63 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 97 في أوروبا وأمريكا الشمالية، و 85 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و 141 في شمال أفريقيا وغرب آسيا.

يُترجم سوء التخطيط والإدارة في التوسع الحضري إلى انفصام بين توفير البنية التحتية من جهة والتجمعات السكنية من جهة أخرى، مما يؤدي إلى عدم كفاية شبكات الشوارع ونقص أنظمة النقل التي يمكن الاعتماد عليها. ويقلل ذلك من قدرة المدن على الاستفادة من وفورات الحجم والتجميع. ويعيش حوالي نصف سكان العالم فقط على مسافة 500 متر سيراً على الأقدام من أنظمة النقل منخفضة السعة (مثل الحافلات أو الترام) وضمن مسافة 1 000 متر من الأنظمة عالية السعة (مثل القطارات والعبّارات)، وفقاً لبيانات عام 2019 المأخوذة من 610 مدن في 95 بلداً.

وقد تعطلت أثناء الجائحة إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام إلى حد كبير بإجراءات تتراوح من الإغلاق الجزئي والتوجيهات بشأن خفض القدرات الاستيعابية إلى الإغلاق التام للشبكات. ومع استمرار مواجهة الجائحة، يتعين على البلدان والمدن أن توفر خيارات لأنظمة النقل العام يمكن الوصول إليها والاعتماد عليها بصورة آمنة وموثوقة. وينبغي أن تتكامل هذه الأنظمة بشكل جيد مع الدروب المخصصة للمشبي وركوب الدراجات من خلال سياسات طويلة الأجل وخطط للتنقل الحضري المستدام واستثمارات موجهة.

لا تزال المناطق الحضرية في العالم قاصرة جداً عن بلوغ الغاية المستهدفة لتوفير الشوارع والأماكن العامة المفتوحة

نسبة المساحة الحضرية المخصصة للشوارع والأماكن العامة المفتوحة على المستوى العالمي (نسبة مئوية)



* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

ملاحظة: استناداً إلى بيانات من 911 مدينة في 114 بلداً: 28 مدينة في بلدين في أستراليا ونيوزيلندا، و 119 مدينة في 22 بلداً في أوروبا وأمريكا الشمالية، و 141 مدينة في 19 بلداً في شمال أفريقيا وغرب آسيا، و 253 مدينة في 21 بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 84 مدينة في 18 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و 196 مدينة في 14 بلداً في وسط وجنوب آسيا، و 80 مدينة في 12 بلداً في شرق وجنوب شرق آسيا، و 10 مدن في 6 بلدان في أوقيانوسيا، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

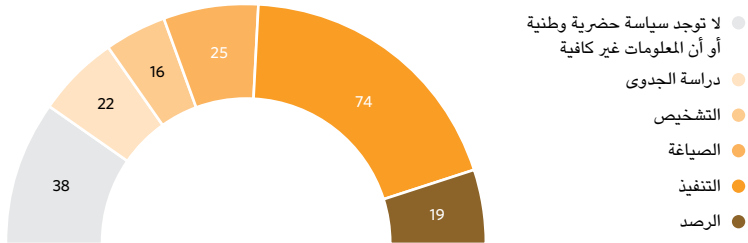
تتطلب أي استجابة مستقبلية للجائحة وغيرها من المخاطر الصحية إعادة التفكير بشكل عاجل في المساحات العامة الحضرية. وتكمن في صميم عملية إعادة التشكيل هذه مسألة المساحات العامة المفتوحة، لا سيما الشوارع ومناطق الاستجمام. وعلى سبيل المثال، يحقق التوفير الملائم للشوارع الخدمات أيضاً للمشاة وراكبي الدراجات، ويؤدي، مقترباً بالتطورات المختلطة، إلى تعزيز استخدام وسائل النقل غير الآلية. ولا يعتبر ذلك صحيحاً فقط للمقيمين إذ يمكنه أيضاً تقليل مخاطر كوفيد-19 بخفض الازدحام في أنظمة النقل العام.

وتبلغ حصة المساحات الحضرية المخصصة للشوارع والأماكن العامة المفتوحة على المستوى العالمي حوالي 16 في المائة في المتوسط، وفقاً لبيانات مأخوذة في عام 2020 من عينة تضم 911 مدينة في 114 بلداً. على أن هذه النسبة أقل بكثير من النسبة التي يوصي بها موئل الأمم المتحدة، وهي 30 في المائة، للشوارع والأماكن العامة، مع إضافة 10 إلى 15 في المائة للأماكن العامة المفتوحة. قد تكون مهمة مضاعفة الحصة الحالية من الأراضي المخصصة للشوارع والأماكن المفتوحة معركة شاقة في البداية. غير أن الجائحة ذكرتنا بأن هذه التغييرات والتعديلات الطويلة الأجل يمكن أن تقلل من المخاطر وأن تعزز في الوقت نفسه جعل المدن أكثر صحة وأصلح للحياة فيها.

تتبنى البلدان بشكل متزايد سياسات حضرية وطنية تعتبر أساسية لإدارة المخاطر المرتبطة بالجوائح وغيرها من المخاطر

ومع تأثير كوفيد-19 بشكل غير متناسب على المناطق الحضرية، هناك حاجة ماسة لتحديث السياسات الحضرية الوطنية الحالية، وذلك بهدف إعادة تصميم التشكيلات الحضرية بصورة تمكنها من الاستعداد للمخاطر الحالية والمستقبلية ومن مواجهتها وبناء القدرة على الصمود أمامها.

مراحل تطوير السياسات الحضرية الوطنية، 2020 (عدد البلدان)



تشكل السياسات الحضرية الوطنية مجموعة متماسكة من المبادئ التوجيهية التي تم تطويرها بصورة تعاونية مع جميع أصحاب المصلحة الذين يعززون التنمية الحضرية التحويلية والإنتاجية والشاملة للجميع والمنصفة والقادرة على الصمود بيئياً على الأجل الطويل. ويمكن لهذه السياسات، عندما تنفذ بشكل جيد، أن تتصدى بنجاح للتحديات المتعددة الأبعاد والبعيدة المدى التي يطرحها التوسع الحضري. وهي تحقق ذلك جزئياً من خلال ضمان التكامل والتنسيق القطاعي والإقليمي وعلى مستوى الولايات.

وتتبنى البلدان في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد سياسات حضرية وطنية. وحتى آذار/مارس 2021، وضع 156 بلداً سياسات كهذه. وكان ما يقرب من نصف هذه البلدان قد دخل مرحلة التنفيذ بالفعل، في حين أن 40 في المائة منها كان في المراحل الأولى من عملية وضع السياسات، وأن 12 في المائة منها كان يرصد ويقوم مدى جودة أداء هذه السياسات. وتختلف مراحل تطوير السياسة الحضرية الوطنية حسب المنطقة. ففي أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وشرق وجنوب شرق آسيا، وجد قيد التنفيذ ما لا يقل عن ثلاثة أرباع السياسات الحضرية الوطنية. وعلى عكس ذلك، فإن منطقتي أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) وشمال أفريقيا وغرب آسيا تخلفتا كثيراً عن الركب، حيث لا يزال حوالي 60 في المائة من السياسات الحضرية في المراحل الأولى من التطوير، بما في ذلك مراحل دراسات الجدوى والتشخيص والصياغة.



ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة



عامل يعمل في في مرفق لتفكيك الأجهزة الإلكترونية في رواندا. وقد أدى استثمار في صندوق رواندا الأخضر إلى تصميم استراتيجية وطنية لإدارة المخلفات الإلكترونية في رواندا وإلى تنفيذها لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية، وإلى إنشاء مرفق لتفكيك.

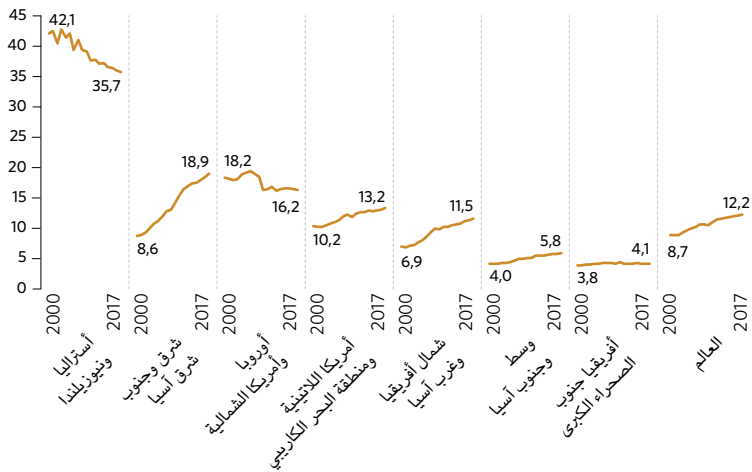
لنمو السكاني العالمي المقترن باستخدام الموارد الطبيعية بصورة لا يمكن أن تستمر أثر مدمر على كوكبنا - فهو يدفع بعجلة تغير المناخ، ويدمر الطبيعة، ويزيد مستويات التلوث. وفي جميع أنحاء العالم، يتم كل دقيقة شراء مليون قنبلة بلاستيكية للشرب، كما يتم كل عام رمي 5 تريليونات من الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام غير المتكرر. وقد زادت "البصمة المادية" العالمية بنسبة 70 في المائة بين عامي 2000 و 2017.

وهناك خسائر بنحو 14 في المائة من الأغذية في العالم على طول سلسلة التوريد قبل الوصول إلى مستوى البيع بالتجزئة. ولدينا اليوم فرصة تاريخية لتصميم استراتيجية تحويلية للتعافي من كوفيد-19 تمكّن من بناء اقتصادات ومجتمعات مستدامة قادرة على الصمود. فقد حان الوقت للأخذ كلياً بالفصل بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي، ولخفض انبعاثات الكربون، وتحسين كفاءة الموارد، وتعزيز أنماط الحياة المستدامة.

معدل النمو السريع لاستهلاك الموارد الطبيعية غير مستدام

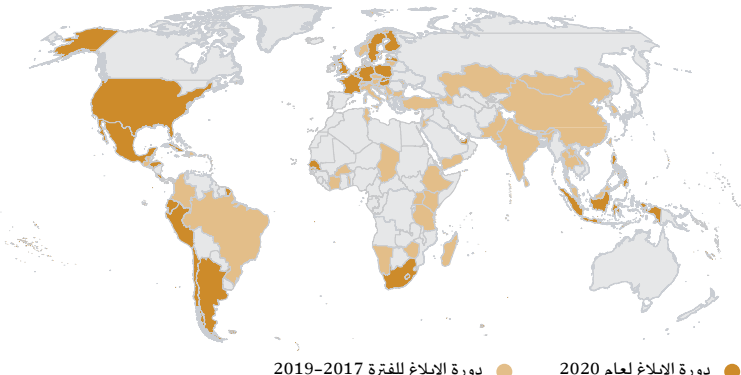
على الصعيد العالمي، ارتفع الاستهلاك المادي المحلي للفرد، وهو إجمالي كمية المواد التي يستخدمها الاقتصاد مباشرة لتلبية احتياجاته الاستهلاكية، بأكثر من 40 في المائة خلال الفترة بين عامي 2000 و 2017 - من 8,7 أطنان متريّة إلى 12,2 طن متري. وشهدت جميع المناطق باستثناء أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا زيادات كبيرة في هذا الاستهلاك خلال العقد الماضي. فقد زادت منطقة شرق وجنوب شرق آسيا استهلاكها المادي إلى أكثر من ضعفيه، مما يرجع أساساً إلى التصنيع. على أن استخدامات الموارد الطبيعية والفوائد ذات الصلة به، إلى جانب ما يترتب عليه من آثار بيئية، موزعة بشكل غير متساو عبر البلدان والمناطق. ويتطلب مسار الاستهلاك والإنتاج المستدامين الأخذ بنهج الاقتصاد الدائري، المصممة للحد من النفايات والتلوث أو القضاء عليهما بشكل كامل، والحفاظ على المنتجات والمواد قيد الاستخدام، وتجديد النظم الطبيعية.

نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي المادي، 2000 إلى 2017 (بالطن المتري للفرد)



هناك تفاوت في التقدم المحرز نحو تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين

البلدان التي أبلغت عن خطط عمل أو سياسات وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، دورة الإبلاغ للفترة 2017-2019 ودورة الإبلاغ لعام 2020



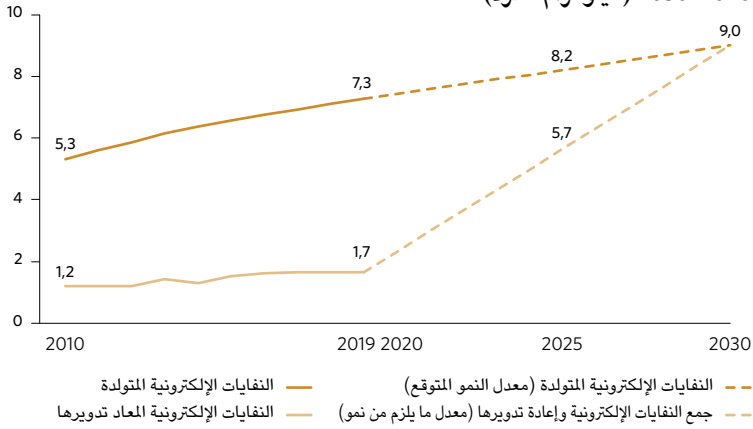
ملاحظة: الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه، والعلامات المستخدمة فيها، لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبلها رسمياً.

يعد التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة شرطاً أساسياً للتمكن من مواجهة الأزمات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وهو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. وهناك اتجاه إيجابي في تطوير الأدوات والاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى دعم هذا التحول. وبحلول عام 2020، أبلغ 83 بلداً والاتحاد الأوروبي عن 700 سياسة ونشاط للتنفيذ ضمن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. غير أن عدد هذه السياسات وأنشطة التنفيذ لم يبلغ إلا 50 سياسة ونشاط تنفيذ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة بـ 374 في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وحتى كانون الأول/ديسمبر 2020، أبلغ 40 بلداً عن سياسات أو خطط عمل (أو ما يعادلها من الترتيبات القانونية) للمشتريات العامة المستدامة، تشجع على شراء منتجات سليمة بيئياً وموفرة للطاقة، وتعزيز ممارسات أكثر تحليلاً بالمسؤولية الاجتماعية في مجالي المشتريات وسلاسل التوريد المستدامة.

تستمر النفايات الإلكترونية في الانتشار ولا يجري التخلص منها بصورة مسؤولة

النفايات الإلكترونية المتولدة والمعاد تدويرها، في الفترة 2010-2019، وتوقعات النفايات الإلكترونية المتولدة، و ما يلزم من نمو في إعادة التدوير، (كيلوغرام للفرد) 2020-2030

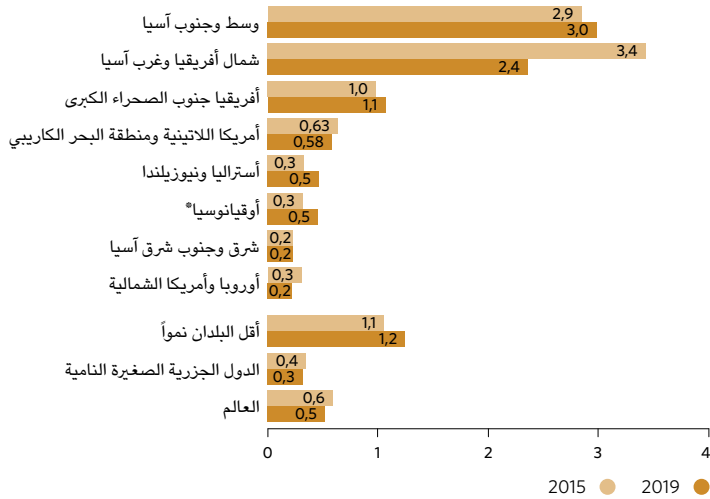


في عام 2019، أنتج العالم 53,6 مليون طن متري من نفايات المعدات الإلكترونية والكهربائية (النفايات الإلكترونية)، بزيادة أكثر من 20 في المائة منذ عام 2014. فقد أنتج كل شخص حوالي 7,3 كيلوغرامات من النفايات الإلكترونية في عام 2019، ولم يخضع إلا 1,7 كيلوغرام منها لتوثيق إدارتها بطريقة مستدامة بيئياً. ويؤدي التخلص من النفايات الإلكترونية بصورة غير سليمة إلى إطلاق مواد كيميائية سامة في التربة والمياه، مما يعرض البيئة وصحة الإنسان للخطر. كما يتسبب في خسارة كبيرة في المواد الخام النادرة والعالية القيمة، مثل الذهب والبلاتين والكوبالت والعناصر الأرضية النادرة. وقد يوجد حالياً ما يصل إلى 7 في المائة من ذهب العالم ضمن النفايات الإلكترونية.

ومن المتوقع أن ينمو توليد النفايات الإلكترونية بمقدار 0,16 كيلوغرام للفرد سنوياً، ليصل إلى 9,0 كيلوغرامات للفرد في عام 2030 (أو 74,4 مليون طن متري إجمالاً). وفي مقابل ذلك، كان معدل النمو السنوي المحقق لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية في العقد الماضي 0,05 كيلوغرام فقط للفرد. ويجب أن يرتفع هذا المعدل بعشرة أضعاف على الأقل لضمان إعادة تدوير جميع النفايات الإلكترونية بحلول عام 2030.

لا يزال التقدم المحرز في التخلص من إعانات دعم الوقود الأحفوري متفاوتاً، مما يهدد تحقيق اتفاق باريس وخطة عام 2030

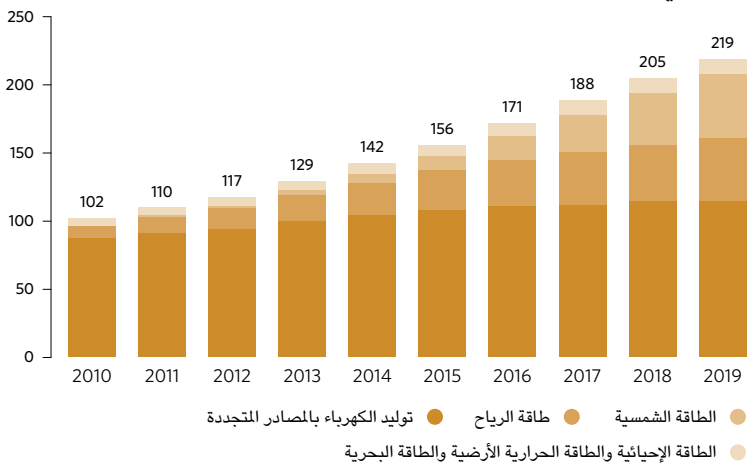
إعانات دعم الوقود الأحفوري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في عامي 2015 و 2019 (نسبة مئوية)



توفر إعانات دعم الوقود الأحفوري التي تقدمها الحكومات حوافز لإنتاج واستهلاك الوقود الأحفوري، مثل الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي، على حساب تطوير واستخدام الطاقة النظيفة والمتجددة. وهي تساهم في أزمة المناخ وتلوث الهواء وتؤثر سلباً على الصحة العامة. وقد شهد دعم الوقود الأحفوري انخفاضاً في عام 2019 ليصل إلى 432 بليون دولار بسبب انخفاض أسعار الوقود، وأوقف اتجاهها تصاعدياً شهدته العالم في عامي 2017 (450 بليون دولار) و 2018 (548 بليون دولار). ومن المتوقع أن ينخفض الدعم بشكل حاد في عام 2020 نتيجة لهبوط الطلب بسبب جهود التخفيف من كوفيد-19 وصدمة أسعار النفط. ويُرجح أن يكون هذا الانخفاض في إعانات دعم الوقود الأحفوري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أقل مما كان متوقعاً، وذلك بسبب تزامنه مع انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم في عام 2020. ومع هبوط أسعار الوقود طوال العامين الماضيين، اغتنم كثير من البلدان الفرصة للإسراع بالإصلاحات وبنائهم الإعانات تدريجياً. على أن التقدم لا يزال متفاوتاً. ومع الارتفاع الحاد في أسعار الوقود في عام 2021، هناك أيضاً خطر التراجع والفسل في الوفاء بالالتزامات المقطوعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي اتفاق باريس.

على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال البلدان النامية لديها إمكانات هائلة غير مستغلة للطاقة المتجددة

القدرة المركبة على توليد الطاقة المتجددة في البلدان النامية، حسب التكنولوجيا، بين عامي 2010 و 2019 (واط للفرد)



على الصعيد العالمي، شهدت منشآت القدرة المتجددة الجديدة لتوليد الكهرباء تطوراً ملحوظاً خلال العقد الماضي، حيث تجاوزت قدرتها قدرة المنشآت غير المتجددة لتوليد الكهرباء منذ عام 2012 وبشكل متواصل منذ عام 2015. وفي عام 2018، ولأول مرة، تم تركيب غالبية منشآت القدرة المتجددة الجديدة لتوليد الكهرباء في البلدان النامية. ويمكن أن تُعزى الزيادة الكبيرة في القدرة في هذه البلدان في المقام الأول إلى تقبل منشآت جديدة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فقد زاد تركيب معدات هاتين الفئتين بين عامي 2010 و 2019 بمعدل نمو سنوي قدره 72 في المائة و 22 في المائة، على التوالي.، وتشير أحدث البيانات إلى أن قدرات الطاقة المتجددة استمرت في النمو بمعدل أعلى في عام 2020، على الرغم من كوفيد-19.

وفي عام 2019، بلغت قدرة البلدان النامية من الطاقة المتجددة 219 واطاً للفرد. على أن قدرة الطاقة المتجددة بلغت 880 واطاً للفرد في البلدان المتقدمة، أي أعلى بأربع مرات من القدرة لدى البلدان النامية، مما يشير إلى أنه لا يزال هناك مجال للنمو.



اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره



صورة جوية تُظهر اختفاء الجليد عن قمة جبل كليمنجارو في جمهورية تنزانيا المتحدة.

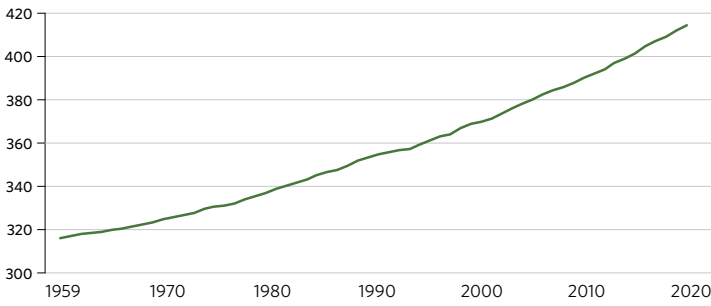
على الرغم من التباطؤ الاقتصادي المرتبط بالجائحة، فإن أزمة المناخ مستمرة بلا هوادة إلى حد كبير. وقد أدى الانخفاض المؤقت في الأنشطة البشرية إلى انخفاض في الانبعاثات. غير أن تركزات غازات الاحتباس الحراري استمرت في الزيادة في عام 2020، لتصل إلى مستويات قياسية جديدة. وكان ذلك العام إحدى السنوات الثلاث الأكثر دفئاً على الإطلاق، حيث بلغ متوسط درجة الحرارة في العالم حوالي 1,2 درجة مئوية فوق خط الأساس 1850-1900. ولا يزال العالم بعيداً عن المسار الصحيح في تحقيق الغاية المستهدفة في اتفاق باريس والمتمثلة في الحد من الاحترار العالمي بحيث لا يزيد أكثر من 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، وفي الوصول إلى مستوى الصفر في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم ككل بحلول عام 2050.

وفي مواجهة كارثة تلوح في الأفق، يكتسب العمل بشأن المناخ زخماً. ففي حزيران/يونيه 2020، تم إطلاق حملة السباق نحو الصفر (Race to Zero) لتشكيل تحالف من الشركات والمدن والمناطق والمستثمرين حول مبادرات الوصول إلى مستوى الصفر في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحديد نقاط تحول على المدى القريب لأكثر من 20 قطاعاً من قطاعات الاقتصاد العالمي. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، كان أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي يُنتج في أماكن لديها غايات محددة على

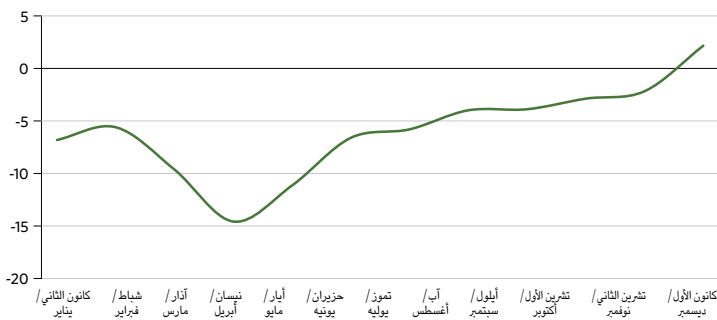
أساس "الوصول إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050"، سواء كانت هذه الغايات فعلية أو معتمدة. ويغطي ذلك أكثر من نصف السكان والانبعاثات في العالم ككل. لقد كشفت الجائحة العالمية أوجه الضعف التي تعاني منها البشرية. كما أظهرت للعالم مدى الضرر الذي يمكن أن تحدثه أزمة تتضاءل مقارنة بحالات الطوارئ المناخية الكبرى. ولا بدّ لنا من أن نستجيب لنداء الاستيقاظ هذا وأن نغتنم الفرصة لإعادة البناء بطريقة تحدّ من الانبعاثات وتزيد القدرة على الصمود أمام تغير المناخ.

ستستمر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الزيادة إذا لم تتخذ خطوات حاسمة لتحويل الاقتصادات نحو الحياد الكربوني

تركيزات ثاني أكسيد الكربون، 1959-2020 (أجزاء في المليون)



تطور انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية شهرياً، في عام 2020 مقارنة بعام 2019 (نسبة مئوية)

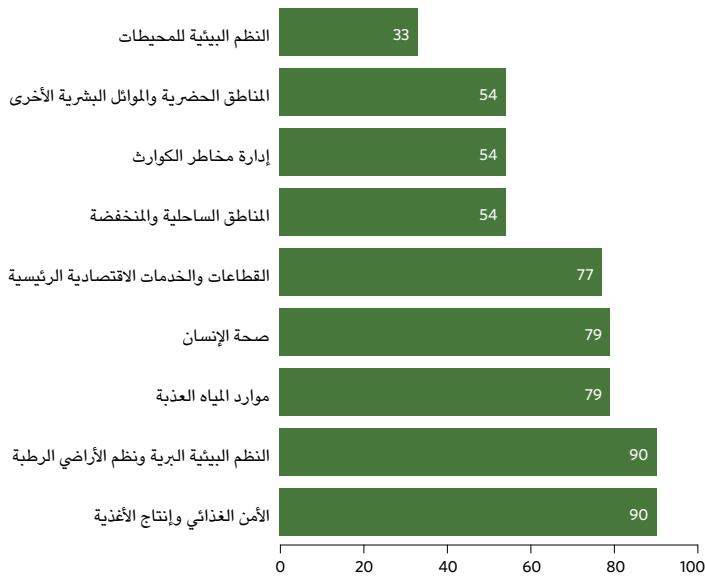


في عام 2015، التزم 196 طرفاً في اتفاق باريس بتحويل منحنيات التنمية لديهم نحو الاستدامة ودعوا إلى الحد من الاحترار العالمي إلى ما دون 2 درجة مئوية - ومثالياً بحدود 1,5 درجة مئوية - فوق مستويات ما قبل الصناعة. ولتتمكن من تحقيق هذه الأهداف، يجب خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030، مقارنة بمستويات عام 2010، وإيصالها إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050. على أن تركزات غازات الاحتباس الحراري بلغت مستويات عالية جديدة في عام 2019، حيث تجاوز المتوسط العالمي للكسور الجزئية لثاني أكسيد الكربون 410 أجزاء في المليون.

وفي عام 2020، أدت جائحة كوفيد-19 إلى خفض الأنشطة البشرية بشكل كبير، مما أدى إلى انخفاض مؤقت في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وشهدت البلدان المتقدمة أكبر انخفاض، حيث كان متوسط الانخفاض نحو 10 في المائة، بينما انخفضت الانبعاثات من البلدان النامية بنسبة 4 في المائة مقارنة بعام 2019. وعلى الرغم من الانخفاض المؤقت في الانبعاثات عموماً في عام 2020، فإن بيانات الوقت الحقيقي من مواقع محددة، بما في ذلك ماونا لوا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكيب غريم في تسمانيا، تشير إلى أن مستويات تركيز ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز استمرت في الزيادة في عام 2020. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2020، عادت الانبعاثات بالكامل إلى الارتفاع، وسجلت نسبة أعلى بـ 2 في المائة بالمقارنة بنفس الشهر في عام 2019. ومع تعافي العالم من الجائحة، من المتوقع أن يزداد ارتفاع الانبعاثات ما لم تُتخذ خطوات حاسمة لتحويل الاقتصادات نحو الحياد الكربوني.

على الرغم من الجائحة العالمية، تعمل البلدان على تعزيز العمل المناخي، مع التركيز على التكيف

مجالات ذات أولوية حُددت في مكونات التكيف في المساهمات المحددة وطنياً بين البلدان التي أُدرجت معلومات التكيف، 2020 (نسبة مئوية)

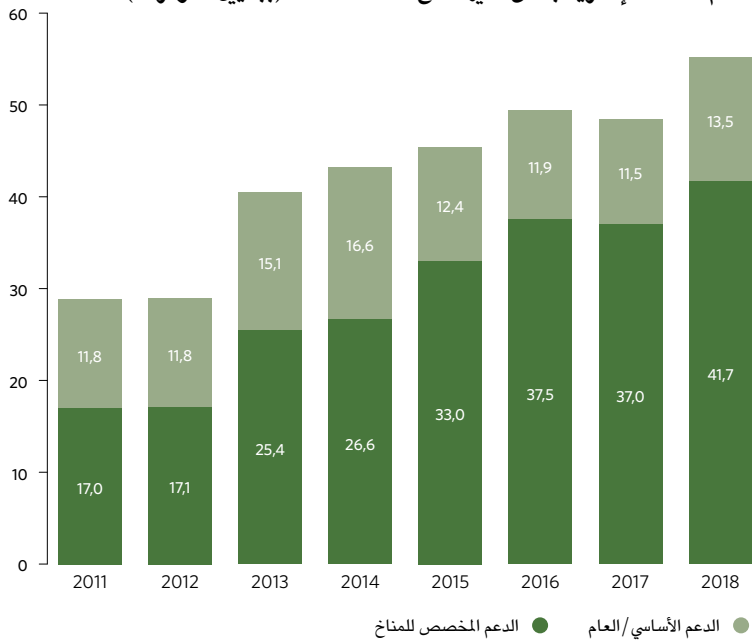


تصف البلدان في مساهماتها المحددة وطنياً الجهود الطوعية التي تبذلها للحد من الانبعاثات الوطنية والتكيف مع آثار تغير المناخ. ويُطلب من كل طرف في اتفاق باريس إعداد المساهمات المحددة وطنياً التي ينوي تحقيقها، وكذلك الإبلاغ عن تلك المساهمات والحفاظ عليها. وحتى أيار/مايو 2021، قدم 192 طرفاً أول مساهماتهم المحددة وطنياً إلى أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. علاوة على ذلك، وحتى كانون الأول/ديسمبر 2020، كان 48 من هذه المساهمات قد قُدم كمساهمات جديدة أو محدّثة، وهي تمثل 75 طرفاً وتغطي 30 في المائة من الانبعاثات العالمية من غازات الاحتباس الحراري في عام 2017. وقد أُدرجت معلومات التكيف في 39 من المساهمات الـ 48 الجديدة أو المحدثة. وتعمل البلدان على وضع المزيد من الغايات والمؤشرات الكمية للتكيف، وعلى تحديد الروابط بين التكيف وأهداف التنمية المستدامة وأطر العمل الأخرى. أما مجالات التكيف ذات الأولوية القصوى التي تم تحديدها في المساهمات فهي: الأمن الغذائي وإنتاج الأغذية، والنظم البيئية البرية ونظم الأراضي الرطبة، وموارد المياه العذبة، وصحة الإنسان، والقطاعات والخدمات الاقتصادية الرئيسية.

كما يعطي عدد متزايد من البلدان الأولوية لصياغة وتنفيذ خطط وطنية للتكيف بغية تعزيز جهودها للتكيف مع المناخ المتغير. وتشمل هذه الخطط بناء الدفاعات ضد الفيضانات، أو إنشاء أنظمة الإنذار المبكر من الأعاصير، أو التحول إلى زراعة محاصيل مقاومة للجفاف. وحتى أيار/مايو 2021، كان 125 من أصل 154 من البلدان النامية في طور صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، وقدم 22 من البلدان خططها إلى أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وتعمل البلدان المتقدمة على تكثيف جهودها لتقديم التوجيه التقني والدعم لأقل البلدان نمواً لتمكينها من تطوير هذه الخطط وتنفيذها — خاصة وأنها بلدان تعتبر معرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ.

تساند زيادة الدعم المالي الانتقال العالمي إلى مستقبل يتميز بانخفاض الانبعاثات وبالقادرة على الصمود أمام تغير المناخ

إجمالي الدعم المالي المقدم، حسبما أبلغت الأطراف المدرجة في المرفق الأول أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 2011-2018 (ببلايين الدولارات)



يستمر التمويل المناخي الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية في الارتفاع، مما يعكس التزاماً مستمراً بدعم الانتقال العالمي إلى مستقبل يتميز بانخفاض الانبعاثات وبالقادرة على الصمود أمام تغير المناخ. وقد بلغ إجمالي التمويل المناخي الذي أبلغت عنه الأطراف المدرجة في المرفق الأول لاتفاق باريس متوسطاً سنوياً قدره 48,7 بليون دولار خلال الفترة 2017-2018. ويمثل هذا زيادةً بنسبة 10 في المائة عن الفترة 2015-2016. وفي حين أن أكثر من نصف الدعم المالي المخصص للمناخ للفترة 2017-2018 كان موجهاً نحو أنشطة التخفيف، فإن حصة دعم التكيف آخذة في الارتفاع، إذ أن كثيراً من البلدان بات يعطي الأولوية في تقديم الدعم المالي للتكيف.

وقد تدفق ثلثا الدعم المالي المقدم في الفترة 2017-2018 (ما يعادل متوسطاً سنوياً قدره 32,3 بليون دولار) من خلال القنوات الثنائية والإقليمية وغيرها، بينما وُجه الثلث المتبقي من خلال المؤسسات والصناديق المتعددة الأطراف، مثل صندوق المناخ الأخضر. ويتزايد باطراد في جميع المناطق والمجموعات دعم صياغة خطط التكيف الوطنية من خلال برنامج الاستعداد التابع لصندوق المناخ الأخضر. وقدم أحد عشر بلداً نامياً 23 اقتراحاً لمشاريعها إلى الصندوق، وتمت الموافقة على 7 منها - بإجمالي بلغ 464 مليون دولار.

وفي الفترة 2017-2018، مثل الدعم المخصص للمناخ الحصة الأكبر من إجمالي التمويل المناخي (36,2 بليون دولار). وتناقضت مع الوقت حصة الدعم الأساسي/العام (الدعم المالي المقدم إلى المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف دون أن يُعتبر مخصصاً للمناخ)، من أكثر من 40 في المائة من الإجمالي في الفترة 2011-2012 إلى حوالي 25 في المائة في الفترة 2017-2018.

الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

14 الحياة تحت الماء



يستفيد الصيادون المحليون في منطقة البحر الكاريبي من مشروع للمساعدة على تجديد النظام الإيكولوجي البحري، وإدارة الموارد البحرية مع تحسين سوق مصائد الأسماك، وتطوير السياحة البيئية في المناطق الساحلية.

يعتمد أكثر من 3 بلايين شخص على المحيط في كسب عيشهم، ويتم تنفيذ أكثر من 80 في المائة من تجارة البضائع العالمية عن طريق البحر. وتساهم المحيطات في القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المستدام، والأمن الغذائي. غير أن الأنشطة البشرية تقوض بشكل متزايد الفوائد التي توفرها المحيطات. ويدفع ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بعجلة احتراق المحيطات وتحمضها وتناقص الأكسجين منها، مما يهدد النظم البيئية البحرية والسكان الذين يعتمدون عليها ويضعف على قدرة المحيطات على التخفيف من تغير المناخ.

ويؤدي الصيد الجائر إلى استنفاد الأرصدة السمكية، التي يعاني ثلثها بالفعل من فرط الاستغلال. فالملوثات الأرضية، بما في ذلك التلوث بالبلاستيك والصيب المتختم بالمغذيات ومياه الصرف الصحي، تؤثر سلباً على الموائل والمجموعات الساحلية. ولهذا التغييرات تداعيات طويلة الأجل تتطلب توسيعاً عاجلاً في نطاق حماية البيئات البحرية، والاستثمار في علوم المحيطات، ودعم مجتمعات الصيد المحلية الصغيرة، والإدارة المستدامة للمحيطات.

تتطلب استدامة محيطاتنا جهوداً متجددة لحماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية

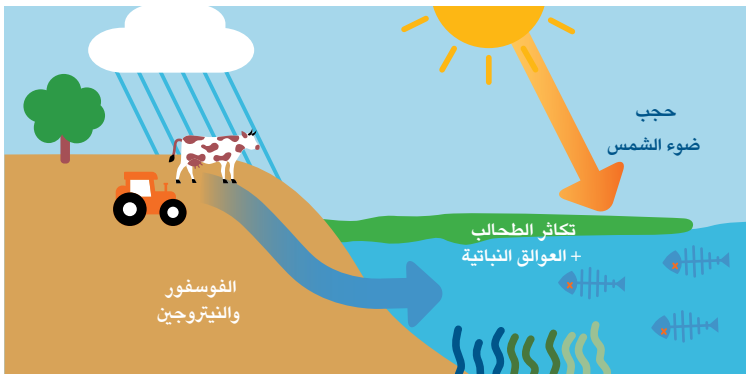
وتظل حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية أمراً بالغ الأهمية لاستدامة المحيطات. وفي الآونة الأخيرة، استخدم مثال من جنوب المحيط الأطلسي بيانات التتبع الساتلية لـ 14 نوعاً من الطيور البحرية والفقمات لتحديد مناطق التكاثر ومواقع التغذية الحاسمة للحفاظ على تلك الأنواع وغيرها. واستخدمت هذه المعلومات لتعديل إدارة منطقة محمية بحرية من خلال تمديد فترة إغلاق مصائد الأسماك لشهرين وتوسيع نطاق العديد من مناطق الحظر الدائم للصيد، مع السماح للصيد التجاري بأن يجري بطريقة منظمة.

شهد نطاق المناطق البحرية المحمية زيادة كبيرة، حيث وصلت تغطية عام 2020 إلى 7,74 في المائة من المياه الساحلية والمحيطات العالمية. ولعله لا يزال من الممكن تحقيق الغاية المحددة بـ 10 في المائة لعام 2020، نظراً ما طرأ من تأخر في كثير من المواقع التي خطط لتجديدها في عام 2020 بسبب كوفيد-19. وخلال الفترة بين عامي 2000 و 2020، ارتفع متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية من 28 في المائة إلى 44 في المائة. غير أن زيادة التغطية جرت بأسرع وتيرة في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لتعود بعد ذلك إلى الاستقرار. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، لم ترتفع التغطية إلا بنسبة 1 في المائة، وفي المتوسط، ظل أكثر من نصف كل منطقة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية خارج نطاق أي شكل من أشكال الحماية.

يتزايد عدد المناطق الميتة في المياه الساحلية في العالم ككل بمعدل يندر بالخطر

المغذيات في المناطق الساحلية عن نتائج في بعض المناطق؛ غير أن تكاثر الطحالب يشير إلى أن اتخام المياه الساحلية لا يزال يمثل تحدياً.

إتخام المياه بالمغذيات والآثار الناجمة عنه



يتدفق الصيب الزراعي والملوثات الأخرى (بما تحتويه من مغذيات) إلى المحيط بفعل الأمطار أو مياه الصرف، مما يتسبب في نمو وتكاثر العوالق النباتية والطحالب على السطح وإضعاف جودة المياه. ويمكن لتكاثر الطحالب هذا أن يحجب ضوء الشمس ويمنعه من اختراق الماء، مما يوقف عملية التمثيل الضوئي للحياة النباتية تحت سطح الماء، ويؤدي بالتالي إلى قتل الأحياء النباتية. بعد ذلك يرتفع في الماء محتواها من الطحالب المحتضرة والنباتات المتحللة التي تستهلك الأكسجين خلال تحللها، مما لا يترك في الماء إلا القليل من الأكسجين (حالة نقص الأكسجين) بل ويدمر النظام البيئي.

تواجه المناطق الساحلية، التي يسكنها ما يقرب من 40 في المائة من سكان العالم، مخاطر متزايدة من اتخام المياه بالمغذيات - أي تواجد المغذيات بشكل مفرط في البيئات الساحلية بسبب الأنشطة البشرية. وتمثل الدوافع الرئيسية لاتخام المياه بالمغذيات في الصيب المتختم بالأسمدة ونفايات الماشية ومياه الصرف الصحي وتربية الأحياء المائية وانبعاثات النيتروجين في الغلاف الجوي. ويضر اتخام المياه الساحلية بالبيئة وبسكان المناطق الساحلية، ويرتبط بتكاثر الطحالب الضارة، ونقص الأكسجين، ونفوق الأسماك، واندثار الأعشاب البحرية، وفقدان الشعاب المرجانية وموائل القيعان الصلبة القريبة من الشاطئ، والمخاطر الصحية للسباحين والصيادين. وقد ارتفع عدد المناطق الميتة في جميع أنحاء العالم - وهي مناطق المياه التي تفتقر إلى الأكسجين الكافي لدعم الحياة البحرية - من حوالي 400 في عام 2008 إلى ما يقرب من 700 في عام 2019.

ويمكن رصد التغييرات في اتخام المياه بالمغذيات بشكل غير مباشر من خلال تحليل نمو الطحالب وصبغة الكلوروفيل-أ (الصبغة الذي تعطي النباتات والطحالب لونها الأخضر). وتُظهر البيانات الساتلية العالمية أن المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدان تحتوي على مستويات أعلى من الكلوروفيل-أ مقارنة بقيم خط الأساس للفترة 2000-2004. على أنه لا تزال هناك بعض علامات التقدم؛ فقد انخفض تواتر حالات شذوذ الكلوروفيل-أ في المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدان بنسبة 20 في المائة بين عامي 2018 و 2020. كما أسفرت الجهود المبذولة لتقليل مدخلات

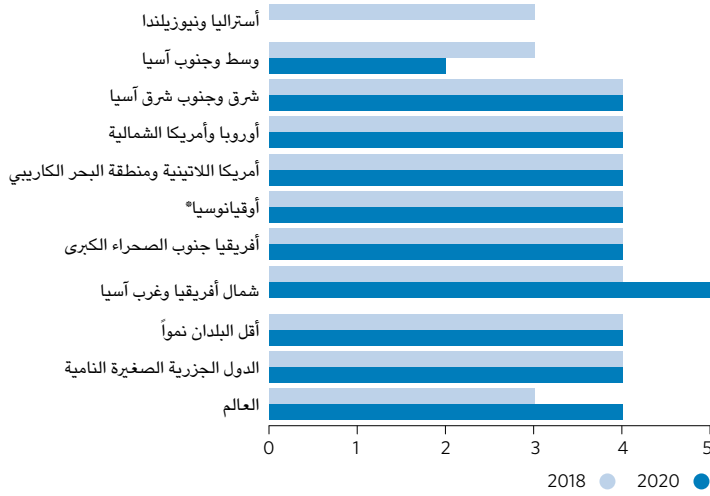
لا يزال تنفيذ الصكوك الدولية للحفاظ على موارد المحيطات واستخدامها بشكل مسؤول متفاوتاً، مما يبرز الحاجة إلى زيادة الدعم

الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر

تمثل الخطوط التوجيهية الطوعية صكاً متفقاً عليه دولياً يعزز الحوكمة المحسنة للمصائد الصغيرة الحجم، بما في ذلك سلاسل القيمة، وعمليات ما بعد الصيد، والتجارة. وقد اعتمد نحو نصف البلدان في جميع أنحاء العالم مبادرات محددة لدعم صغار الصيادين. ويساهم هؤلاء الصيادون بحوالي نصف المصيد العالمي من الأسماك في البلدان النامية ويستخدمون أكثر من 90 في المائة من صيادي الأسماك والعاملين في مجال صيد الأسماك في العالم، نصفهم من النساء. ومجتمعات الصيد المحلية الصغيرة هذه مهمشة إلى حد كبير وتميل إلى أن يكون وصولها إلى الموارد والأسواق محدوداً أو أن تُحرم منه. وقد تفاقم الوضع بسبب أزمة كوفيد-19، التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي وفرضت قيوداً على النقل.

ومنذ عام 2015، وسّعت معظم المناطق اعتمادها لأطر تنظيمية تدعم المصائد الصغيرة الحجم وتعزز صنع القرار التشاركي. وعلى الصعيد العالمي، تحسن متوسط الدرجة المركبة لتنفيذ هذه الأطر من 5/3 إلى 5/4 بين عامي 2018 و 2020. وعلى المستوى الإقليمي، تعكس منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا هذه القفزة، في حين أن منطقة وسط وجنوب آسيا خفضت درجتها الإقليمية من 5/3 إلى 5/2، مما يبرز الحاجة إلى مضاعفة الجهود. وبينما يكتسب التزام البلدان زخماً، فإن لزيادة الدعم المقدم لصغار الصيادين أهمية بالغة في ضوء جائحة فيروس كورونا.

درجة تنفيذ الصكوك الدولية لتعزيز وحماية المصائد الصغيرة الحجم، 2018-2020



يتطلب تحقيق الهدف 14 تنفيذ الصكوك الدولية، من خلال الأطر القانونية والمؤسسية، لحفظ المحيطات واستخدامها المستدام بطريقة شاملة ومتكاملة. وفي حين أنه تم إحراز تقدم، فإن التنفيذ يتفاوت بين الصكوك، مما يبرز الحاجة إلى تجديد الجهود وإلى زيادة الدعم.

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 واتفاقات تنفيذها

حتى الآن، صادق 168 طرفاً (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي) على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو انضموا إليها. بالإضافة إلى ذلك، صادقت الدول الأعضاء أيضاً على اتفاقات التنفيذ الخاصة بها أو انضمت إليها (150 طرفاً في اتفاق الجزء الحادي عشر لعام 1994 و 91 طرفاً في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام 1995). وقد اتخذ عدد كبير من الدول الأطراف في هذه المعاهدات خطوات لتنفيذها من خلال أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية. غير أن نطاق التصديق والانضمام والتنفيذ يختلف من بلد إلى آخر. وتُظهر البيانات التي تم جمعها في عام 2021 من 45 بلداً ومن الاتحاد الأوروبي أنه فيما يتعلق بالتصديق والانضمام، فإن 84 في المائة من البلدان حصلت على درجات عالية أو عالية جداً، وسجل 16 في المائة درجات منخفضة أو منخفضة جداً؛ أما فيما يتعلق بالتنفيذ، فقد سجل 69 في المائة درجة عالية أو عالية جداً، وسجل 12 في المائة درجة متوسطة، وسجل 19 في المائة درجة منخفضة أو منخفضة جداً. ويتطلب التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات التنفيذ الخاصة بها فهم الاختناقات الحالية لدى البلدان. وتعد المبادرات الهادفة والمستدامة لتنمية القدرات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، أساسية لإزالة هذه العقبات.

الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه

كثيراً ما تتعرض الموارد السمكية للصيد غير القانوني، مما يؤدي إلى اختيار مصائد الأسماك المحلية، ويقوض الجهود المبذولة لإدارة مصائد الأسماك بشكل مستدام. ويتضمن جزءاً من الإطار الذي تم تطويره على مدى العقود الماضية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم اتفاقاً بشأن تدابير دولة الميناء - وهو أول اتفاق دولي ملزم يستهدف على وجه التحديد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ عام 2016 ويضم حالياً 66 طرفاً (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي). ويتمثل هدفه في منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه عن طريق منع السفن التي تقوم به من استخدام الموانئ وإنزال مصيدها. وخلال الفترة بين عامي 2018 و 2020، تحسن متوسط درجة تنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، حيث ارتفع المقياس العالمي المركب من 5/3 إلى 5/4 خلال الفترة. ويساعد هذا التحسن الطفيف في الاتجاه العالمي على الاقتراب من تحقيق غاية القضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. على أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود المتضافرة.

تمويل البحوث البحرية يتضاءل إذا ما قورن بالمساهمة الاقتصادية الهائلة التي تقدمها محيطات العالم

2017، أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية عن أعلى ميزانية للأنشطة البحرية والساحلية شملت علوم المحيطات بالإضافة إلى البرامج الحكومية المتعلقة بالمحيطات والسواحل (12 بليون دولار)، تليها اليابان (600 مليون دولار) وأستراليا (511 مليون دولار).

ولا يزال التأثير الكامل لوباء كوفيد-19 على علوم المحيطات غير معروف. وقد تضمنت التأثيرات الفورية تخفيضات كبرى في عمليات رصد المحيطات نظراً لاستدعاء جميع سفن الأبحاث تقريباً إلى الموانئ المحلية. وتعرض لخطر الفشل إنشاءات الإرساء (العوامات والأنظمة الراسية المزودة بأدوات ومعدات اتصال)، مما يهدد أبحاث المحيطات الدولية بعواقب طويلة الأجل.

يمكن أن تكون الأبحاث البحرية باهظة التكلفة وتكتنفها الصعوبات اللوجستية، وأن تتطلب تقنيات ومعدات متقدمة وسفن أبحاث وأجهزة استشعار ومرافق مصممة خصيصاً. ومع ذلك، فإن نسبة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير المخصص لعلوم المحيطات هي بالتأكيد أقل من نسبة الإنفاق على مجالات البحث والابتكار الرئيسية الأخرى. وفي المتوسط، لم يُخصص لعلوم المحيطات إلا 1,2 في المائة من ميزانيات البحوث الوطنية بين عامي 2013 و 2017، حيث تراوحت الحصص من حوالي 0,02 في المائة إلى 9,5 في المائة. وهذه النسبة ضئيلة إذا ما قورنت بمساهمة المحيطات في الاقتصاد العالمي والتي قدرت، على نحو متواضع، بـ 1,5 تريليون دولار في عام 2010. وفي عام

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

15 في البر



فتى يمشي عبر أرض متنوعة بيولوجياً في الأرجنتين. ويهدف مشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية إلى تحسين إدارة موارد الغابات والحفاظ على التنوع البيولوجي في المناطق المحمية والأراضي المكسوة بالغابات.

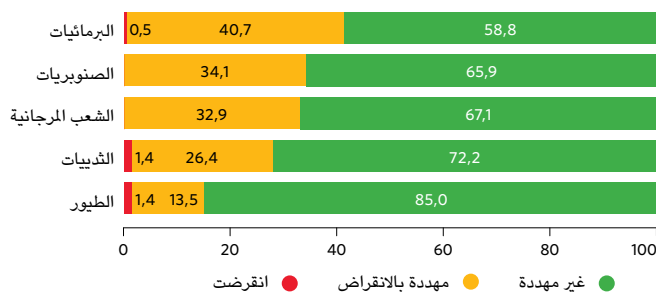
يعد إنهاء التدهور البيئي واستعادة صحة كوكبنا أمراً أساسياً للتنمية المستدامة. ومع ذلك، يجري قطع الغابات بشكل متواصل، وقد أخذ التنوع البيولوجي في التدهور، كما أن النظم الإيكولوجية البرية تتراجع بمعدلات تندر بالخطر، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على بقاء الإنسان ورفاهه. ويؤثر تراجع الأراضي الآن على خمس مساحة اليابسة على هذا الكوكب. ويهدد الاتجار بالأحياء البرية صحة الإنسان والتنمية الاقتصادية والأمن من خلال انتشار الأمراض ذات المنشأ الحيواني (التي تنتقل من الحيوان إلى الإنسان)، والتي أصبحت الآن تمثل غالبية الأمراض المعدية الناشئة. وقد ذكرنا جائحة كوفيد-19 بأن البشرية، إذ تهدد التنوع البيولوجي، إنما تهدد بقاءها نفسه. ولمواجهة هذه التحديات، تُبذل جهود كبيرة للتوسع في الإدارة المستدامة للغابات وحماية المواقع ذات الأهمية الحيوية للتنوع البيولوجي. كما تعمل البلدان على سن

التشريعات وتطوير المبادئ المحاسبية لكي "تؤخذ الطبيعة في الحسبان"، وللتصدي للتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي، من قبيل تزايد انتشار الأنواع الغريبة الغازية. لقد حان الوقت لوضع صحة الكوكب في صميم خططنا وسياساتنا جميعها.

أكثر من ربع الأنواع الخاضعة للتقييم في القائمة الحمراء التي يعدها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مهددة بالانقراض

منعت إجراءات الحفظ انقراض 21 إلى 32 نوعاً من الطيور و 7 إلى 16 نوعاً من الثدييات. وبالنظر إلى أن 10 أنواع من الطيور و 5 أنواع من الثدييات قد ثبت انقراضها أو يشبه بأنها كانت تُدفع إلى الانقراض خلال هذه الفترة، فقد أدت هذه الإجراءات إلى خفض معدلات الانقراض بمعدل ثلاث إلى أربع مرات مقارنة بما كان متوقعاً.

أفضل تقديرات نسب الأنواع المهددة بالانقراض في مؤشر القائمة الحمراء، حسب فئة الأنواع، 2021 (نسبة مئوية)



تسبب الأنشطة البشرية في انخفاض التنوع البيولوجي بأسرع من أي وقت آخر في تاريخ البشرية. وقد فشل العالم في تحقيق غاياته لعام 2020 فيما يتعلق بوقف فقدان التنوع البيولوجي. ويُظهر مؤشر القائمة الحمراء لدى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وهو مؤشر يرصد خطر الانقراض العام لمختلف الأنواع، انخفاضاً بنسبة 10 في المائة منذ عام 1993. ومن بين 134 400 نوع تم تقييمها، هناك 28 في المائة (أكثر من 37 400 نوع) مهددة بالانقراض، بما يشمل 41 في المائة من البرمائيات، و 34 في المائة من الصنوبريات، و 33 في المائة من الشعب المرجانية، و 26 في المائة من الثدييات، و 14 في المائة من الطيور. أما المحركات الرئيسية الكامنة خلف فقدان الأنواع فهي تتمثل في التنمية الزراعية والحضرية؛ والاستغلال غير المستدام من خلال الصيد البري وصيد الأسماك والصيد بالشراك وقطع الأشجار؛ وانتشار الأنواع الغريبة الغازية.

ولحسن الحظ، يمكن بإجراءات الحفظ وقف المزيد من فقدان الأنواع. وعلى سبيل المثال، يستفيد كثير من أنواع الطيور والثدييات من مكافحة الأنواع الغازية، ومن أنشطة الحفظ في حدائق الحيوان والمجموعات الأخرى، ومن حماية المواقع. ومنذ عام 1993،

توقف التقدم في حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، مع أن هذه الحماية ضرورية لتحقيق الاستدامة البيئية

ويمكن لتدخلات السياسات الموجهة بعناية أن تحقق حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية والمجتمعات التي تعتمد معيشتها عليها. ففي الكاميرون، في آب/أغسطس 2020، ألغت الحكومة عملية لقطع الأشجار في غابة إيبو، التي تشكل نصف منطقة يباسي للتنوع البيولوجي. والغابة هذه نظام بيئي كبير لم يُلمس بعد، وهي تضم 12 من أنواع النباتات التي لا توجد في أي مكان آخر على وجه الأرض. ويعيش فيها من الحيوان الغوريلا والشمبانزي وفيلة الغابات وقرود كولوبس بوسي الحمراء وكثير من الأنواع الأخرى النادرة والمهددة جداً بالانقراض. كما تعد غابة إيبو أرض الأجداد لأكثر من 40 مجتمعاً محلياً، تتشابك سبل عيشها مع الموارد الطبيعية الوفيرة والمتنوعة في المنطقة.

لطالما اعتُبرت حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية حجر الزاوية في الحفاظ على التنوع البيولوجي. وفي عام 2020، كان قد اندرج ضمن مناطق محمية ما متوسطه 43 في المائة من كل منطقة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البرية، و 42 في المائة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة، و 41 في المائة من كل مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية الجبلية، مما يمثل زيادة تتراوح بين 13 و 14 نقطة مئوية منذ عام 2000. غير أن الزيادات في التغطية توقفت على مستواها خلال السنوات الخمس الماضية. وفي المتوسط، لا يزال أكثر من نصف مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية خارج المناطق المحمية.

تحقق الإدارة المستدامة للغابات بعض المكتسبات، ولكن فقدان الغابات مستمر بمعدل يندرج بالخطر

وفي حين أن معدل الانخفاض قد تباطأ، إلا أن مستويات فقدان الغابات على مستوى العالم لا تزال تنذر بالخطر. فقد انخفضت نسبة مساحة الغابات من 31,9 في المائة من إجمالي مساحة اليابسة في العالم في عام 2000 إلى 31,2 في المائة في عام 2020. وهذا يترجم إلى خسارة صافية تبلغ حوالي 100 مليون هكتار. وازداد معدل فقدان الغابات في جنوب شرق آسيا وأفريقيا، وكذلك في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ويرجع ذلك في الغالب إلى تحويل الغابات إلى أراضٍ زراعية. وتتواصل التحديات الهائلة التي تطرحها إزالة الغابات وتدهورها، لا سيما في المناطق المدارية. ويشير استمرار اختفاء الغابات إلى الحاجة إلى تسريع العمل للحد من إزالة الغابات، وإلى استصلاح الأراضي المتدهورة، وتنفيذ ممارسات إدارة الغابات والأراضي المستدامة. كما ستعزز هذه الإجراءات قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وستحمي التنوع البيولوجي وستدعم سبل العيش الريفية.

تعتبر الغابات مستودعات لمعظم التنوع البيولوجي في العالم، وتغطي مساحتها 4,1 بلايين هكتار من الأراضي. وتساعد الغابات في تنظيم دورة المياه، والتخفيف من حدة تغير المناخ، وهي مصدر مباشر للغذاء والدخل والمأوى والطاقة لنحو 1,6 بلايين شخص. وتهدف الإدارة المستدامة للغابات إلى الحفاظ على القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجميع أنواع الغابات وتعزيزها لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وقد طرأ تقدم ملحوظ باتجاه الإدارة المستدامة للغابات في العالم بين الفترتين من 2000-2010 إلى 2010-2020. وزادت مساحة الغابات الخاضعة لإصدار الشهادات أو ظلت مستقرة على المستوى العالمي وفي معظم المناطق، وكذلك شأن نسبة الغابات المدرجة في مناطق محمية أو الخاضعة لخطط إدارة طويلة الأجل، والكتلة الأحيائية الواقعة فوق السطح لكل هكتار من الغابات.

لوحة متابعة التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات

المنطقة	المعدل السنوي لتغير مساحة الغابات بين الفترة 2000-2010 و 2010-2020	الكتلة الأحيائية الواقعة فوق سطح أراضي الغابات، التغير بين عامي 2010 و 2020	نسبة مساحة الغابات المدرجة في مناطق محمية منشأة قانوناً، التغير بين عامي 2010 و 2020	نسبة مساحة الغابات الخاضعة لخطط طويلة الأجل لإدارة الغابات، التغير بين عامي 2010 و 2020	مساحة الغابات الخاضعة لإصدار الشهادات، التغير بين عامي 2010 و 2020
وسط وجنوب آسيا	▲	●	▲	▲	▲
شرق وجنوب شرق آسيا	▲	▲	▲	▲	▲
شمال أفريقيا وغرب آسيا	▼	▲	▲	▲	▲
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	▼	●	▲	▲	▲
أوروبا وأمريكا الشمالية	▲	▲	▲	▲	▲
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	●	▲	▲	▲	▲
أوقيانوسيا*	▼	●	▲	●	▲
أستراليا ونيوزيلندا	▲	▼	▲	●	▲
أقل البلدان نمواً	▼	●	▲	▲	▲
البلدان النامية غير الساحلية	▼	●	▲	▲	▼
الدول الجزرية الصغيرة النامية	▼	●	▲	▲	▲
العالم	●	▲	▲	▲	▲

▲ تغير إيجابي ● تغير صغير أو لا يوجد تغير ▼ تغير سلبي

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

ملاحظة: يُحسب المعدل السنوي لتغير مساحة الغابات باستخدام معادلة للتغير السنوي المركب.

هناك حاجة إلى التمويل لتنفيذ تشريعات اعتمدها جميع البلدان تقريباً لمواجهة الأنواع الغريبة الغازية

ويشكل منع إدخال الأنواع الغريبة الغازية الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لمعالجة آثارها، وهي آثار يُقدر أنها تكلف الاقتصاد العالمي بلايين الدولارات سنوياً. والحكومات تستجيب لذلك. فجميع البلدان تقريباً (98 في المائة) لديها الآن تشريعات وطنية لمنع الأنواع الغريبة الغازية أو لمكافحتها، ولكن التغطية القطاعية لهذه التشريعات تختلف على نطاق واسع. فقد اعتمدت معظم البلدان تشريعات تتعلق بصحة النبات والحيوان في الزراعة (92 في المائة و 82 في المائة، على التوالي)، لكن النسبة أقل فيما يتعلق بالبلدان التي لديها تشريعات تركز على البيئة (42 في المائة) أو على مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية (27 في المائة). ولتوفير الموارد الكافية أهمية حاسمة للتمكين من الاستجابة الفعالة. غير أن 55 في المائة فقط من البلدان أبلغت عن مخصصات في ميزانيتها الوطنية للتعامل مع الأنواع الغازية، في حين أن 37 في المائة فقط قد استفاد من آليات التمويل العالمية.

الأنواع الغريبة الغازية هي حيوانات أو نباتات أو كائنات حية أخرى أدخلها البشر في النظم الإيكولوجية خارج نطاقها الطبيعي، وقد ترسخت في البيئة الجديدة وياتت تؤثر سلباً على التنوع البيولوجي المحلي. وتعتبر هذه الأنواع محركاً رئيسياً من محركات فقدان التنوع البيولوجي وانقراض الأنواع. كما أنها تؤثر سلباً على خدمات النظم الإيكولوجية وسبل عيش الإنسان ورفاهه وعلى الاقتصاد. ويجري إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى مناطق جديدة إما عن قصد - عن طريق الصيد أو صيد الأسماك، على سبيل المثال - أو عن غير قصد، من خلال ملوثات تصيب السلع التجارية، مثلاً، أو عن طريق "أنواع متنقلة بالصدفة" على المركبات أو القوارب. ومع تزايد حركة الأشخاص والبضائع حول العالم، فإن من المتوقع أن يرتفع عدد الأنواع الغريبة المترسخة بنسبة 36 في المائة بين عامي 2005 و 2050.



التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات



امرأة وطفلاها الصغيران يفرون من الموصل بالعراق هرباً من القتال في عام 2016. وفي كل عام، يضطر عشرات الملايين من الأشخاص إلى الفرار من منازلهم بسبب الاضطهاد أو الصراع أو العنف المعمم.

أنحاء العالم، وهي تعرّض الأطفال لخطر كبير. ويجب أن يُبنى التعافي من الأزمة، وكذلك التنمية المستدامة، على أساس من السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والحكم الفعال وسيادة القانون.

لا يزال العالم بعيداً كل البعد عن تحقيق الهدف المتمثل في إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة لا يُهمّش فيها أحد. فمئات الملايين من الناس يعيشون في دول هشة متأثرة بالنزاعات. وفي نهاية عام 2020، كان حوالي 1 في المائة من سكان العالم - 82,4 مليون شخص - قد نزحوا قسراً نتيجة للاضطهاد أو النزاع أو العنف المعمم. وقد أزاحت جائحة كوفيد-19 النقاب عن عدم المساواة والتمييز وزادت من حدتهما. والواقع أن الأزمة تسببت في تعطلات كبرى في عمل الحكومات وأخضعت نظم الحقوق والحماية في مختلف البلدان للاختبار وأضعفتها بل وحطمتها في بعض الأحيان. وتؤثر الجائحة بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفاً في جميع

تكثف الجائحة مخاطر استغلال الأطفال، بما في ذلك الاتجار بهم وعمالتهم

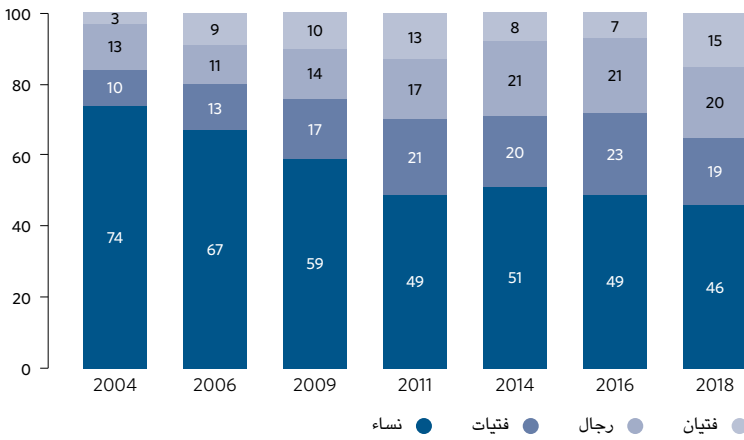
يواجه ملايين الأطفال حول العالم أشكالاً مختلفة من الاستغلال، بما في ذلك الاتجار بهم وعملهم. ويتزايد الخطر على الأطفال بسبب الأثر المزدوج الناجم عن إغلاق المدارس نتيجة للجائحة وعن الضائقة الاقتصادية.

والاتجار بالأشخاص موجود في كل بلد. ويستهدف الجناة المنخرطون في هذا النشاط الإجرامي المهمشين والفقراء بمن فيهم الأطفال. وعلى الصعيد العالمي، في عام 2018، كان هناك طفل واحد بين كل ثلاثة من ضحايا الاتجار الذين تم اكتشافهم؛ وفي البلدان المنخفضة الدخل، ترتفع هذه النسبة إلى النصف. وتعتبر الفتيات ضحايا للاستغلال الجنسي في المقام الأول (72 في المائة من الفتيات الضحايا اللاتي تم اكتشافهن)، بينما يُجبر الأطفال الذكور على العمل القسري بشكل رئيسي (66 في المائة من الضحايا الذكور الذين تم اكتشافهم). وتشير الأزمات الاقتصادية السابقة إلى أن من المرجح أن يؤدي الارتفاع الحاد في معدلات بطالة البالغين وعدم التكافؤ عالمياً في الانتعاش من كوفيد-19، إلى تزايد خطر الاتجار. ولذلك، في جميع البلدان، يمكن للاستثمارات في خلق فرص العمل للبالغين والشباب في سن العمل القانوني، مع اقتراحها بالانتعاش الاقتصادي، أن تقلل من مخاطر مختلف أشكال الاستغلال التي يتعرض لها الأطفال.

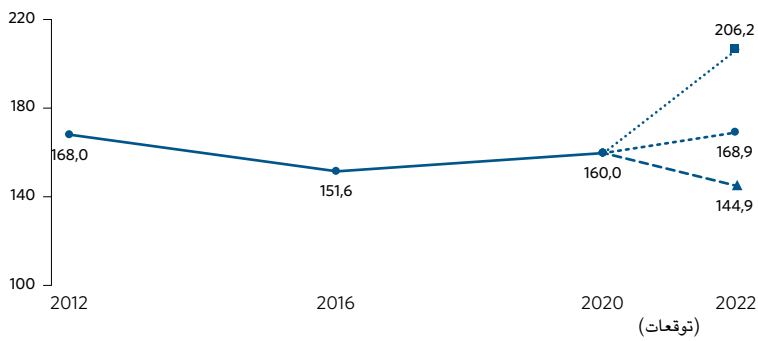
وهناك ترابط بين عمالة الأطفال والاتجار بهم. ففي البلدان التي ترتفع فيها نسبة الأطفال بين ضحايا الاتجار، ترتفع أيضاً معدلات انتشار عمالة الأطفال. وتشير الاتجاهات العالمية إلى أن ارتفاع في عمالة الأطفال لأول مرة منذ عقدين. وفي بداية عام 2020، بلغ عدد الأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال (لا يشمل ذلك أسوأ أشكال هذه العمالة، من قبيل عمل السخرة والعمل القسري أو الاستغلال الجنسي التجاري) 160 مليون (63 مليون فتاة و 97 مليون فتى). ويترجم هذا إلى ما يقرب من 1 من كل 10 من أطفال العالم كله. ويُشغّل ما يقرب من نصف الأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال في أعمال خطرة (79 مليون).

وتحدد آثار كوفيد-19 بالدفع بـ 8,9 ملايين طفل إضافي إلى عمالة الأطفال بحلول نهاية عام 2022، حيث تلجأ الأسر إلى إرسال الأطفال للعمل للتعويض عن خسائر فرص العمالة والدخل. ويمكن أن يساعد التوسع السريع في دعم الدخل وتغطية الحماية الاجتماعية في معالجة ذلك الارتفاع.

نسبة ضحايا الاتجار الذين تم اكتشافهم، حسب الجنس والعمر، 2004-2018 (نسبة مئوية)



عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 سنة والمنخرطين في عمالة الأطفال، 2012-2020، وعددهم المتوقع حتى عام 2022 (بالملايين)



ملاحظة: يعكس سيناريو الهبوط تناقص تغطية الحماية الاجتماعية بسبب تدابير التقشف أو عوامل أخرى. ويعكس غياب تدابير التخفيف زيادة في الفقر بسبب عدم وجود تدابير تخفيف إضافية. ويعكس سيناريو التخفيف زيادة في تغطية الحماية الاجتماعية.

احتمال أن تُطلب الرشوة في البلدان المنخفضة الدخل أعلى بخمسة أضعاف على الأقل من احتمال طلبها في البلدان المرتفعة الدخل

أكثر من 120 بلداً وإقليماً خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2020، يبلغ المعدل المتوسط لانتشار الرشوة في البلدان المنخفضة الدخل 37,6 في المائة، في مقابل 7,2 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل. وإلى جانب تداعيات جائحة كوفيد-19 الأكثر وضوحاً، فقد أتاحت فرصاً غير مسبوقه للفساد. ومن شأن التصدي للفساد أن يدعم تعافياً أكثر شمولاً يستند إلى النزاهة والمساءلة.

يتعارض الفساد مع التنمية المستدامة، ويؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل، ويحد من الاستثمار المحلي والأجنبي، ويقلل بشكل كبير من جودة خدمات القطاع العام. ومع ذلك، فإن من المألوف في كثير من البلدان أن يُطلب دفع رشوة مقابل إتاحة الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية المتعلقة بالرعاية الصحية والتعليم والمياه والكهرباء ونظام العدالة. ويعتبر مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد عاملاً رئيسياً من عوامل مخاطر الفساد. فوفقاً لأحدث البيانات المتاحة في

تستمر الوفيات بين المدنيين في النزاعات المسلحة، على الرغم من إحراز تقدم في معظم المناطق

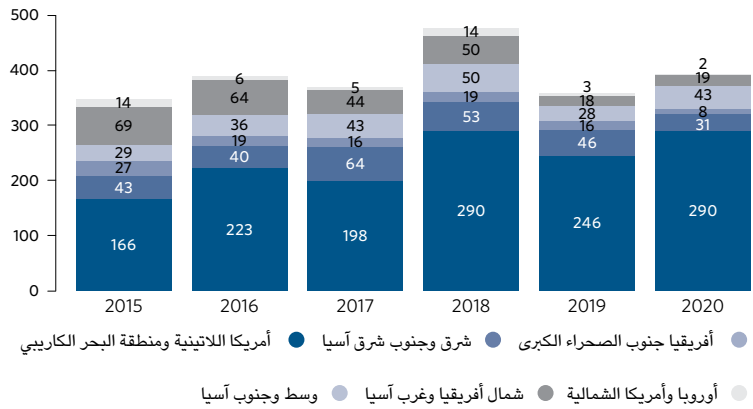
المستوى العالمي إلى أن بعض النزاعات الأكثر فتكاً أصبحت أقل فتكاً، وكذلك إلى الجهود الجماعية لتعزيز حماية المدنيين.

وفي عام 2020، قُتل 5 مدنيين من بين كل 100 000 شخص في نزاعات مسلحة، وكان واحد من كل 7 من هؤلاء من النساء أو الأطفال. ونتجت معظم الوفيات المدنية عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (27 في المائة) أو عن الأسلحة الثقيلة والذخائر المتفجرة (24 في المائة). وقد دأبت الأمم المتحدة طوال عام 2020 على الدعوة إلى وقف عالمي لإطلاق النار عملاً على حماية المدنيين من النتائج المهلكة لاقتران النزاعات المسلحة بكوفيد-19.

يؤدي النزاع المسلح إلى وفيات وإصابات وصددمات بين المدنيين، وإلى التشريد وتدمير البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية، وهو مرتبط بانتهاكات واسعة الانتشار لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وخلال الفترة بين عامي 2015 و 2020، تم تسجيل ما لا يقل عن 176 095 حالة وفاة بين المدنيين في 12 من أكثر النزاعات المسلحة دموية في العالم. ومع أن هذا الثمن باهظ، فقد انخفض العدد السنوي لوفيات المدنيين على مستوى العالم فعلياً بنسبة 61 في المائة خلال هذه الفترة. على أن عدد المدنيين الذين فقدوا حياتهم في النزاعات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ارتفع بنسبة 66 في المائة. ويُعزى الانخفاض في وفيات المدنيين على

لا يزال قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين مرتفعاً بشكل غير مقبول

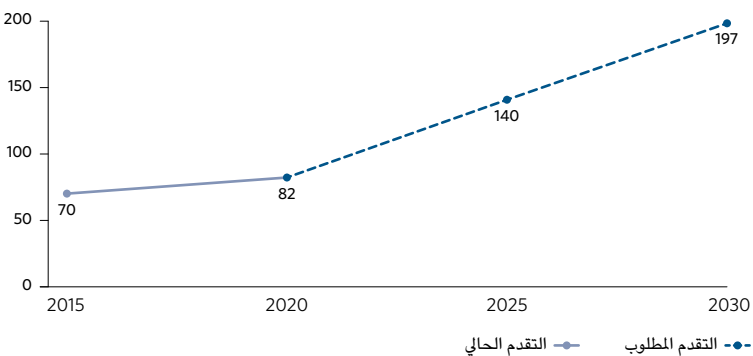
عدد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين الذين قتلوا، حسب المنطقة، 2020-2015



منذ عام 2015، تم الإبلاغ عن مقتل مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين ونقابيين في أكثر من ثلث الدول الأعضاء. وقد استمر هذا القتل على الرغم من الجائحة. وفي عام 2020، تم الإبلاغ عن مقتل 331 من المدافعين عن حقوق الإنسان في 32 بلداً (زيادة بنسبة 18 في المائة عن عام 2019)، إلى جانب 19 حالة اختفاء قسري بينهم في 14 بلداً. وتشكل النساء 13 في المائة من الضحايا. وتظل أمريكا اللاتينية المنطقة الأكثر تضرراً. ففي ذلك العام، قُتل أيضاً 62 صحفياً، وهو أقل عدد سنوي للقتلى بين الصحفيين خلال العقد الماضي. ويُعتبر الإفلات من العقاب هو المحرك الرئيسي لعمليات القتل هذه؛ وفي بعض السياقات، استخدمت التدابير المتصلة بالجائحة لتجنب المساءلة. إن حشد الإرادة السياسية لمحكمة الجناة أمر أساسي لوقف المزيد من القتل. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الدول الأعضاء أن تشيد علانية بالمساهمات الحيوية لهؤلاء الأشخاص الشجعان في بناء مجتمعات أكثر عدالة تستند إلى سيادة القانون.

لا بدّ من إعادة تنشيط الجهود المبذولة لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، فقد ثبت خلال الجائحة أن لهذه المؤسسات قيمة كبرى

عدد البلدان والأقاليم التي لديها مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس، في الفترة 2015-2020، والتقدم المطلوب لبلوغ الغاية، 2020-2030

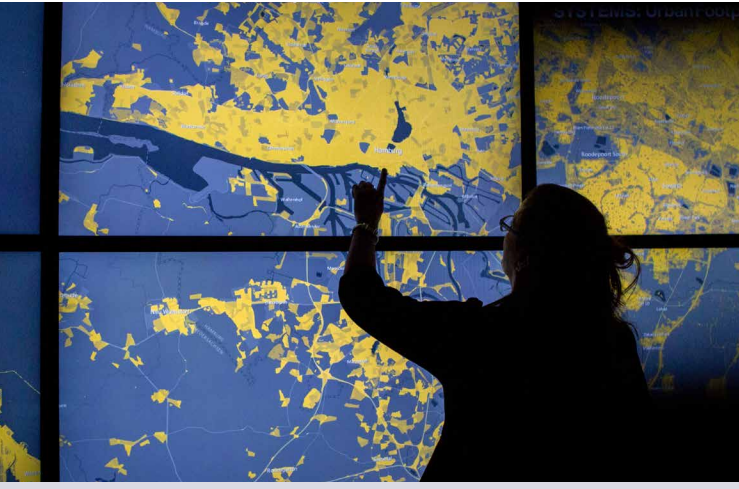


المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هيئات مستقلة تعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد لعبت دوراً حاسماً خلال الجائحة من خلال فحص ورصد الآثار على الصحة وغيرها من المجالات ومن خلال تسليط الضوء على الآثار التي رتبها الأزمة على حقوق الإنسان. كما عملت هذه المؤسسات على محاربة انتشار المعلومات غير الدقيقة والمضللة وسعت إلى حماية الفئات الضعيفة. وفي عام 2020، كان لدى 82 بلداً مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان نجحت في تحقيق الامتثال للمعايير الدولية، وهو تحسن بنسبة 17 في المائة عن عام 2015. وتتوفر حالياً لدى بلد واحد من كل ثلاثة من أقل البلدان نمواً مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمتثل للمعايير الدولية، مقارنة ببلد واحد من كل خمسة بلدان في عام 2015. على أن هذه المكاسب لا تكفي لتحقيق الغاية المحددة لعام 2030. فقد توقف التقدم في معظم المناطق، حيث لم يتم الاعتراف بمؤسسات وطنية مستقلة جديدة، أو لم يتم إنشاؤها، منذ عام 2018. ولا بدّ من مضاعفة الجهود لإنشاء وتعزيز مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وضمان توسيع إمكانية الوصول إلى خدمات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.



تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

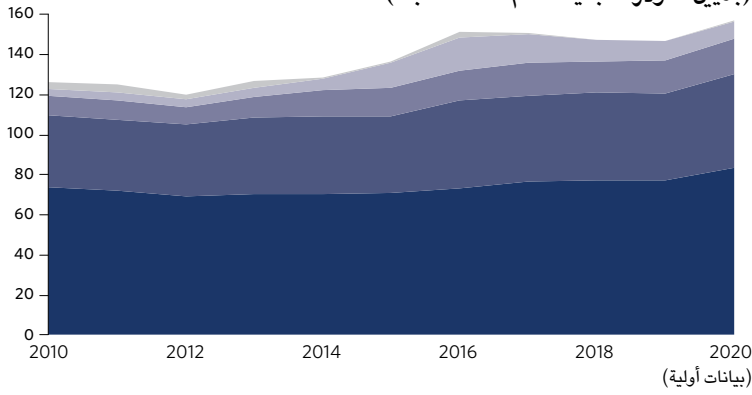
تطرح الجائحة اختبارات جديدة أمام الشراكات المتعددة الأطراف والعالمية، وهي شراكات كانت تشكو أصلاً من عدم الاستقرار. وفي حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية ارتفعت وأن تراجع تدفقات التحويلات المالية كان أقل من المتوقع في عام 2020، فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 40 في المائة. وتؤدي آثار الجائحة إلى ضائقة ديون في كثير من البلدان، كما تحدّ من الحيز المتاح أمام السياسة المالية وأمام السياسات عموماً في البلدان لتوفير الاستثمارات البالغة الأهمية للتعافي (بما في ذلك إمكانية الحصول على اللقاحات) وللعمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة، مما يهدد بإطالة فترات التعافي. ويقضي ترابط الاقتصاد العالمي أن تكون الاستجابة عالمية لضمان تمكّن جميع البلدان، والبلدان النامية على وجه الخصوص، من معالجة الأزمات الصحية والاقتصادية والبيئية المعقدة والمتوازية، ومن تحسين فرص التعافي. ويكتسي تعزيز تعددية الأطراف والشراكات العالمية أهمية أكثر من أي وقت مضى.



يدعم تكامل البيانات الجغرافية المكانية والإحصائية عملية صنع القرارات وصوغ السياسات، بما في ذلك لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وصلت المعونة الخارجية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق خلال الأزمة، لكن المانحين ما زالوا لا يفون بالتزاماتهم

مكونات صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، 2010-2020 (ببلايين الدولارات بقيمة عام 2019 الثابتة)



المعونة الإنسانية ● المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف ● المشاريع والبرامج والتعاون التقني على المستوى الثنائي في مجال التنمية ● تكاليف اللاجئين داخل البلد المانح ● صافي منح الإعفاء من الديون ●

بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 161 بليون دولار في عام 2020، بزيادة قدرها 7 في المائة بالقيمة الحقيقية عن عام 2019، وذلك بسبب دعم الأعضاء للانتعاش العالمي الشامل للجميع في ضوء الجائحة، وبسبب زيادة الإقراض السيادي الثنائي من قبل بعض الأعضاء المانحين. ويمثل صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية 0,32 في المائة من إجمالي الدخل الوطني الإجمالي للمانحين في عام 2020، وهو أقل من الغاية المحددة بنسبة 0,7 في المائة. وقد تمكن معظم الأعضاء من الحفاظ على مستوى التزامهم المخطط لها لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية، كما تمكن بعضهم من حشد تمويل إضافي بسرعة. لكن هناك حاجة إلى المزيد للتمكن من مواجهة أزمة كوفيد-19.

وبلغ صافي التدفقات الثنائية إلى البلدان المنخفضة الدخل 25 بليون دولار، بانخفاض قدره 3,5 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2019. وارتفع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية بنسبة 6,9 في المائة إلى البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، وبنسبة 36,1 في المائة إلى البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، حيث بلغ 33 بليون دولار و 18 بليون دولار على التوالي.

ظلت تدفقات التحويلات قوية في عام 2020، على الرغم من الجائحة

في تحدّ للتوقعات، وصلت تدفقات التحويلات المسجلة رسمياً إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل إلى 540 بليون دولار في عام 2020، أي أنها لم تحيط عن مستوى عام 2019 إلا بنسبة 1,6 في المائة. وشملت المحركات الكامنة خلف هذه التدفقات الحوافز المالية الحكومية التي أدت إلى تحسّن في الظروف الاقتصادية في البلدان المضيفة يفوق ما كان متوقعاً، وتحول التدفقات من القنوات النقدية إلى قنوات رقمية ومن القنوات غير الرسمية إلى قنوات رسمية، بالإضافة إلى التحركات الدورية في أسعار النفط وأسعار صرف العملات. وتجاوزت تدفقات التحويلات إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة الثانية. وأصبحت التحويلات آلية مهمة لتيسير الاستهلاك في الأسر المتلقية، وباتت، بصفتها هذه، تشكل عنصراً متزايد الأهمية (على المستوى غير الحكومي) في أنظمة الحماية الاجتماعية العالمية. وارتفعت تدفقات التحويلات بنسبة 6,5 في المائة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 5,2 في المائة إلى جنوب آسيا، و 2,3 في المائة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وانخفضت التدفقات إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 12,5 في المائة، وإلى أوروبا ووسط آسيا بنسبة 9,7 في المائة، وإلى شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 7,9 في المائة.

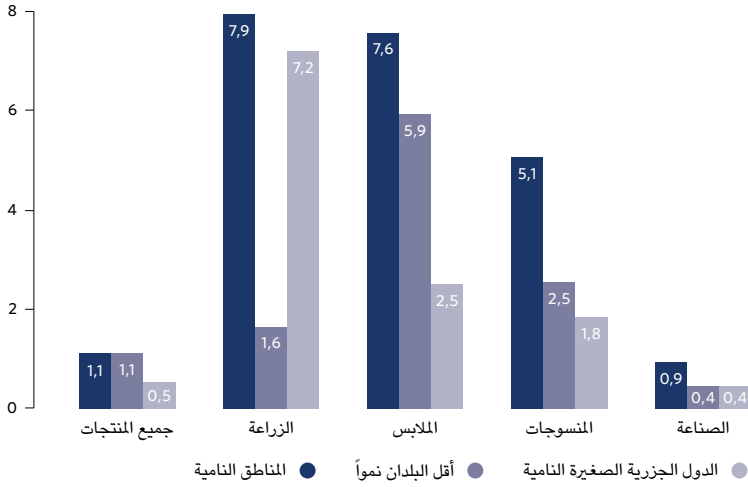
انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً حاداً في عام 2020، ولا سيما التدفقات الموجهة إلى المناطق الأكثر فقراً

أدت أزمة كوفيد-19 إلى انخفاض مذهل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، وذلك بنسبة تصل إلى 40 في المائة في عام 2020 من قيمها لعام 2019 البالغة 1,5 تريليون دولار، فوصلت إلى أقل من 1 تريليون دولار لأول مرة منذ عام 2005. وأدت إجراءات الإغلاق إلى تباطؤ المشاريع الاستثمارية القائمة، وأدى احتمال حدوث ركود عميق إلى دفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة. وشملت تدابير السياسات التي اتخذتها الحكومات قيوداً جديدة على الاستثمار.

وانخفضت تدفقات استثمارات القطاع الخاص الدولي الموجهة إلى الاقتصادات النامية والانتقالية في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة بنحو الثلث في عام 2020. وفيما عدا الطاقة المتجددة (حيث استمر النمو في المشاريع الجديدة، مع أنه انخفض إلى ثلث مستوى ما قبل الجائحة)، شهد النشاط الاستثماري انخفاضاً حاداً في جميع قطاعات أهداف التنمية المستدامة، وكان الانخفاض أكثر وضوحاً في المناطق الفقيرة. وبالنظر إلى المستقبل، فإن توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر قائمة في عام 2021. وتشمل المخاطر ذات الصلة الموجة الأحدث من الجائحة، والوتيرة البطيئة لنشر التلقيح، وعدم اليقين بشأن البيئة العالمية لسياسات الاستثمار.

لم تتحقق الغاية المتمثلة في مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات في العالم بحلول عام 2020

الرسوم الجمركية التي تواجهها المناطق النامية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أسواق البلدان المتقدمة، حسب القطاع، 2019 (نسبة مئوية)

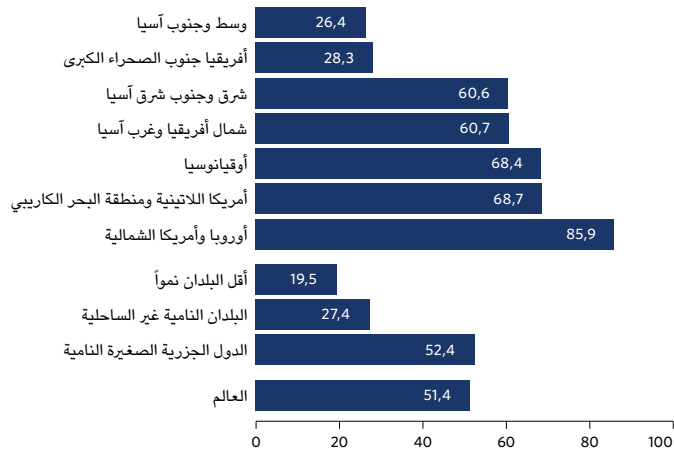


بين عامي 2017 و 2019، ظل المتوسط المرجح للرسوم الجمركية على مستوى العالم مستقرًا عند حوالي 2 في المائة. وعلاوة على ذلك، حظيت صادرات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بمعاملة تفضيلية من جانب البلدان المتقدمة. وبعد أن كان متوسط الرسوم الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على الواردات من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً قد وصل إلى أدنى مستوى له على الإطلاق بنحو 1,1 في المائة في عام 2011، ظل هذا المتوسط ثابتاً بسبب عدم وجود التزامات جديدة. وشهدت الزراعة، التي تمثل مصدر قلق خاص بالنسبة للبلدان النامية، أعلى مستويات الرسوم الجمركية التي فرضتها البلدان المتقدمة في عام 2019 (7,9 في المائة).

وظلت حصة صادرات أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية للبضائع ثابتة في عام 2019 عند 1 في المائة. وعلى مدى العقد الماضي، كانت هذه الحصة تعاني من الركود، بعد ما شهدته من تحسن كبير في الفترة من عام 2000 إلى عام 2010 يرجع إلى حد كبير إلى ازدهار السلع الأساسية. وليس من المحتمل أن تتحقق الغاية المتمثلة في مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات في العالم بحلول عام 2020 عن المستوى الذي كانت عليه هذه الحصة في عام 2011 (بزيادتها بنسبة 2 في المائة).

على الرغم من الحاجة الهائلة للاتصال الإلكتروني أثناء الجائحة، لا يزال ما يقرب من نصف سكان العالم غير قادرين على دخول الإنترنت

نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، 2019 (نسبة مئوية)

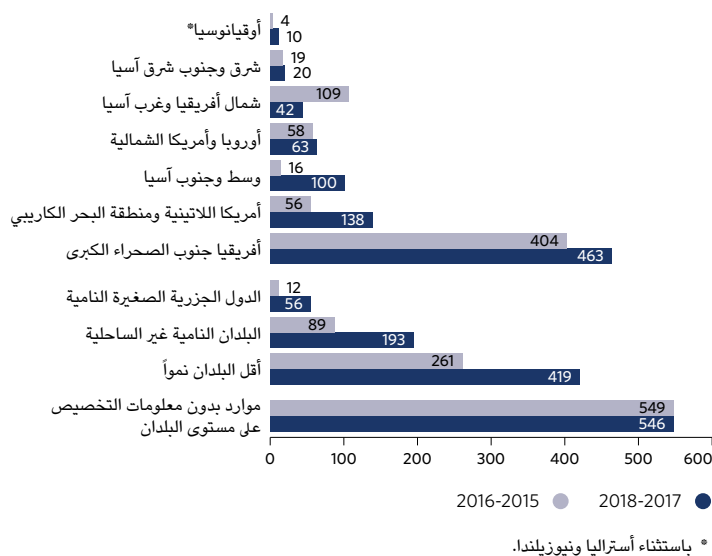


في عام 2019، كان 86 في المائة من السكان في أوروبا وأمريكا الشمالية يستخدمون الإنترنت، وكان معظم الناس في تلك المنطقة قادرين على العمل والتسوق والتعلم عن بُعد خلال عمليات الإغلاق الناجمة عن كوفيد-19. أما في وسط وجنوب آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء، فقد كان ما يزيد قليلاً عن ربع السكان قادرين على الاتصال إلكترونياً. وتعد تكلفة الوصول إلى الإنترنت والأجهزة المتصلة بالإنترنت، والافتقار إلى المهارات ذات الصلة، من أكبر العوائق التي تحول دون الوصول إلى الإنترنت في أجزاء كبيرة من العالم.

ولضمان عدم تخلف أحد عن الركب، يلزم بذل جهود جماعية متواصلة لربط النسبة المتبقية من سكان العالم والبالغة 49 في المائة بالإنترنت. وهناك حاجة إلى تعاون وثيق بين الحكومات وواضعي السياسات ومشغلي الشبكات لتمكين هؤلاء السكان من دخول الإنترنت بشكل كامل. ويؤثر توفر النطاق العريض الثابت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي. غير أن الشبكات الثابتة، في أقل البلدان نمواً، تكاد أن تكون غائبة تماماً، حيث لا تزيد نسبة الاشتراكات عن 1,3 لكل 100 شخص.

على الرغم من زيادة الطلب على البيانات، لا يزال الدعم الدولي للبيانات والإحصاءات غير كافٍ

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأنشطة بناء القدرات الإحصائية، فترتا السنتين 2015-2016 و 2017-2018 (بملايين الدولارات الأمريكية بالقيمة الحالية)



* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة، ازداد تمويل البيانات والإحصاءات خلال أربع سنوات متتالية. فقد نما من 591 مليون دولار في عام 2015 إلى 693 مليون دولار في عام 2018، وطرأت زيادات كبيرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً. على أن الدعم أخذ في الركود في عام 2019. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في الطلب على البيانات لتوجيه عمليات صنع السياسات المتعلقة بالجائحة، فإن حجم الدعم الإنمائي الموجه للبيانات والإحصاءات لم يرتفع بشكل متناسب. وقد وجد استقصاء أجري مؤخراً أن 63 في المائة من البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى بحاجة إلى تمويل إضافي للبيانات والإحصاءات لمواجهة التحديات التي يطرحها كوفيد-19.

وفي عام 2020، أبلغ 132 من البلدان والأقاليم بأنها كانت تنفذ خطة إحصائية وطنية، وكان لدى 84 منها خطط ممولة بالكامل. على أن 4 بلدان فقط من أقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 بلداً أفادت بوجود تمويل كامل لخططها الإحصائية الوطنية في ذلك العام. ويمكن أن تواجه البلدان مزيداً من الصعوبات في تنفيذ وتمويل هذه الخطط بسبب الأنشطة العالية التكلفة والكثيفة العمالة (من قبيل تعدادات السكان واستقصاءات الأسر) التي نُقلت إلى عام 2021 بسبب الجائحة.

إطار المؤشرات العالمي لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها

تستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى أحدث البيانات المتاحة (حتى حزيران/يونيه 2021) عن مؤشرات تم اختيارها من إطار المؤشرات العالمية¹ لأهداف التنمية المستدامة. ويُستخدم إطار المؤشرات العالمية لاستعراض التقدم المحرز على المستوى العالمي وقد وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة واعتمده الجمعية العامة في 6 تموز/يوليه 2017 (انظر القرار 313/71، المرفق).

مصادر البيانات وأسس التحليل

وتحتفظ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بقاعدة للبيانات تضم البيانات والبيانات الوصفية العالمية والإقليمية والقطرية المتاحة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المصاحبة لهذا التقرير. وقاعدة البيانات هذه متاحة على <https://unstats.un.org/sdgs>. ونظراً لظهور منهجيات جديدة ومنقحة تتعلق بالبيانات، فإن سلاسل البيانات الواردة في هذا التقرير قد لا تكون صالحة للمقارنة بسلاسل البيانات السابقة.

ومع أن الأرقام الإجمالية المعروضة هنا توفر طريقة ملائمة لتتبع التقدم، إلا أن حالة فرادى البلدان الفردية ضمن كل منطقة وعبر المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية داخل بلد ما، يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً عن المتوسطات الإقليمية. كما أن تقلص أرقام إجمالية لجميع المناطق يحجب حقيقة أخرى تتمثل في الافتقار، في أجزاء كثيرة من العالم، إلى بيانات كافية لتقييم الاتجاهات الوطنية ولإرشاد تنفيذ سياسات التنمية ورسده.

تمثل قيم معظم المؤشرات الواردة في التقرير مجاميع إقليمية و/أو دون إقليمية. وبشكل عام، تمثل الأرقام متوسطات مرجحة لبيانات البلدان، باستخدام السكان المرجعيين كعامل للترجيح، وهي تحسب من البيانات الوطنية التي جمعتها الوكالات الدولية من الأنظمة الإحصائية الوطنية، وفقاً لما لدى كل من هذه الوكالات من ولاية وخبرات متخصصة. وكثيراً ما يتم تعديل البيانات الوطنية التي تجمعها الوكالات الدولية لأغراض المقارنة، كما يجري تقديرها إذا لم تكن موجودة. ووفقاً لما قرره اللجنة الإحصائية وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 6/2006، يجري إعداد التقديرات المستخدمة لتجميع المؤشرات العالمية بالتشاور الكامل مع السلطات الإحصائية الوطنية. وقد حُدِّدت معايير وآليات التحقق الذي تجريه السلطات الإحصائية الوطنية في تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة³، وقد أقرت اللجنة الإحصائية هذه المعايير والآليات في دورتها الخمسين⁴.

ويعد التعاون بين النظم الإحصائية الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية ضرورياً للتدفق الفعال للبيانات القابلة للمقارنة دولياً. ويمكن تحسين هذه الآليات من خلال تعزيز وظيفة التنسيق لدى المكاتب الإحصائية الوطنية في النظم الإحصائية الوطنية.

الاستثمار في البيانات للتمكن من إعادة البناء بشكل أفضل وللتسريع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

وقد تمّ خلال السنوات القليلة الماضية إحراز تقدم في تكامل مصادر البيانات المبتكرة وفي استخدام حلول جديدة للبيانات. وأمكن تحقيق ذلك، جزئياً، من خلال شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وكذلك من خلال التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الإحصائية. غير أن الابتكار في مجال البيانات لا يفيد جميع البلدان على قدم المساواة، ويزداد الأمر تعقيداً بسبب تفاقم التفاوتات في البيانات نتيجة للجائحة. ويؤكد إعلان دبي، الصادر عن منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات في عام 2018، على الأهمية الحاسمة لتنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية للبيانات للتنمية المستدامة (والتي كانت قد أُطلقت في منتدى الأمم المتحدة العالمي الأول للبيانات في عام 2017). ويدعو الإعلان إلى إنشاء آلية تمويل مبتكرة تتحرك بفعل الطلب ويمكنها الاستجابة بسرعة وكفاءة لأولويات النظم الإحصائية الوطنية، بهدف تعبئة الأموال، سواء منها المحلية أو الدولية. وفي منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات الذي عُقد افتراضياً في تشرين الأول/أكتوبر 2020، أعاد مجتمع البيانات التأكيد على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية وإعلان دبي باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً من عناصر مواجهة جائحة كوفيد-19 ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

للبيانات الجيدة المتاحة في الوقت المناسب والمفتوحة والمفصلة أهمية حيوية لتمكين الحكومات والشركاء في التنمية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجمهور عموماً من اتخاذ قرارات مستنيرة. وقد أوضحت أزمة كوفيد-19 بجلاء كيف يمكن للبيانات أن توجه بشكل فعال عملية صنع القرار في كل خطوة من خطوات مواجهة الجائحة. وفي الوقت نفسه، وجهت الأزمة الانتباه إلى الافتقار في كثير من الأحيان حتى إلى أبسط البيانات الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وبدون بيانات كافية، تظل الفئات الأكثر ضعفاً التي تحتاج إلى المساعدة معيّبة. ويواجه كثير من النظم الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم تحديات خطيرة في تتبع التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب توفر كمية غير مسبوقة من البيانات والإحصاءات على جميع المستويات.

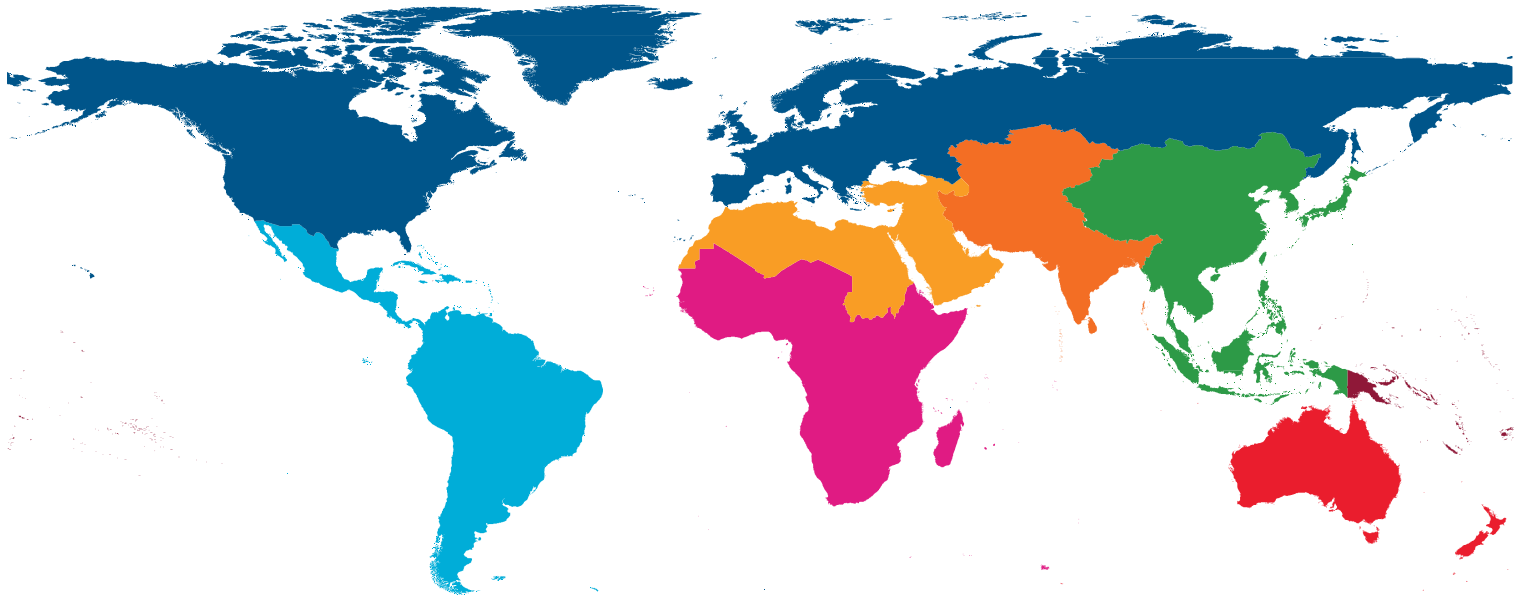
وفي ضوء أزمة كوفيد-19 المستمرة، هناك حاجة إلى توفير الدعم المالي والتقني لنظم البيانات والإحصاءات لضمان استمرار العمليات الإحصائية ولإرشاد جهود الاستجابة واستراتيجيات التخفيف من آثار الجائحة والتعافي منها بشكل فعال. فزيادة الاستثمار في البيانات الوطنية والنظم الإحصائية وتعبئة الموارد الدولية والمحلية الإضافية أمران ضروريان إذا كان لنا أن نعيد البناء بشكل أفضل بعد الأزمة وأن نسرّع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

1 القائمة الكاملة للمؤشرات متاحة على الموقع <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/>.

2 يرد تكوين المناطق دون الإقليمية في القسم الخاص بالمجموعات الإقليمية.

3 انظر "تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة" (E/CN.3/2019/2)، المرفق الأول.

4 انظر تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخمسين (E/2019/24-E/CN.3/2019/34).



- أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
- شرق وجنوب شرق آسيا
- وسط آسيا وجنوبها
- شرق وجنوب شرق آسيا
- أفريقيا غرب آسيا
- أوروبا وأمريكا الشمالية
- أوقيانوسيا*
- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- أستراليا ونيوزيلندا

ملاحظات: ● أوقيانوسيا* تشير إلى أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا في المنشور بكامله.
 • إن الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه والعلامات المستخدمة لا تعني أن الأمم المتحدة تقرّها أو تقبلها رسمياً.

والمناطق النامية لأغراض التحليل الإحصائي فقط، مما يستند إلى الممارسة التي تستخدمها الوكالات الدولية التي قدمت البيانات⁶. إضافة إلى ذلك، يقدّم النص والأشكال، قدر الإمكان، بيانات عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مجموعات بلدان تتطلب اهتماماً خاصاً.

ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالبلدان المدرجة في كل منطقة ومنطقة فرعية وفي كل مجموعة بلدان على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups>.

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

يقدم هذا التقرير بيانات عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعالم بأسره وللمجموعات المختلفة. وتستند مجموعات البلدان إلى المناطق الجغرافية المحددة بموجب رموز البلدان أو المناطق القياسية للاستخدام الإحصائي (المعروفة باسم M49)⁵ مما يشكل تصنيفاً موحداً وضعته شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة. وتظهر المناطق الجغرافية على الخريطة أعلاه. ولأغراض العرض، تم الجمع بين بعض مناطق التصنيف الموحد M49.

ويمثل استخدام المناطق الجغرافية كأساس لمجموعات البلدان تغييراً رئيسياً عن التصنيف المتبع في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2016 والتقارير المحلية عن الأهداف الإنمائية للألفية. ففي السابق، كانت بيانات البلدان تعرض على أساس تصنيف المناطق إلى مناطق "متقدمة" ومناطق "نامية"، ومن ثم تقسيمها إلى مناطق فرعية جغرافية أخرى. ومع أنه لا وجود لاتفاقية ثابتة لتعيين البلدان أو المناطق "المتقدمة" و"النامية" في منظومة الأمم المتحدة، فإن البيانات المتعلقة ببعض المؤشرات الواردة في هذا التقرير لا تزال تقدّم عن المناطق المتقدمة النمو

5

يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة للمعيار M49 في موقع شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49>.

6

ترد تفاصيل هذا التغيير في مذكرة مناقشة بعنوان "تحديث المجموعات الإقليمية لأغراض تقرير أهداف التنمية المستدامة وقاعدة البيانات المتصلة بذلك"، مؤرخة 31 تشرين الأول/أكتوبر 2016. والمذكرة هذه متاحة على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups>.

الصور:

- الغلاف © مكتب اليونيسيف في إثيوبيا/ تيوردوس تاديسي
- الصفحة 5 © يونيسيف/نجيوكيكتجين
- الصفحة 26 © زوريه ميللر
- الصفحة 28 © البنك الدولي/بارت فيروج
- الصفحة 30 © مكتب اليونيسيف في إثيوبيا/ تيوردوس تاديسي
- الصفحة 34 © يونيسيف/ تانيا بيندرا
- الصفحة 36 © هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ غانجيت سينغ
- الصفحة 38 © منظمة العمل الدولية/ ريمار بابلو
- الصفحة 40 © إيغنايت رواندا
- الصفحة 42 © منظمة العمل الدولية/ فيورينتي أ.
- الصفحة 44 © منظمة العمل الدولية/ كي بي موبفو
- الصفحة 46 © يونيسيف/ وليم أوردانيتا
- الصفحة 48 © البنك الدولي/ سكوت والاس
- الصفحة 50 © صندوق رواندا الأخضر
- الصفحة 52 © مكتبة الأمم المتحدة للصور الفوتوغرافية/ مارك غارتن
- الصفحة 54 © برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ مارك لي ستيد
- الصفحة 56 © البنك الدولي/ روبرت ديفيز
- الصفحة 58 © يونيسيف/ أليسيو رومنزى
- الصفحة 60 © كريز كروغ

مراجع الخرائط: الخرائط في الصفحات 35 و40 و50 مأخوذة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

بيانات الخرائط مقدمة من قبل قسم المعلومات الجغرافية المكانية في الأمم المتحدة.

تصميم الرسوم البيانية للمحة العامة في الصفحات 8-25: وحدة التصميم البياني/ إدارة التواصل العالمي

تصميم رسم "إتخام المياه بالمغذيات وما يترتب عليه من آثار" على الصفحة 54: مقتبس من ملخص تقرير حالة المحيط ، الإصدار الثاني (2018)،

إعداد ديوي جلانفيل

تصميمات التقرير الإضافية، وتصميم الرسومات، والتنضيد وتحريير النسخة: وحدة خدمات المحتوى / إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

الحررة: لويس جنسن

حقوق الطبع والنشر © الأمم المتحدة 2021

جميع الحقوق محفوظة في كافة أنحاء العالم

توجه طلبات إعادة نشر المقتطفات أو النسخ التصويري إلى مركز موافقات حقوق النشر على الموقع التالي: <http://www.copyright.com>.

وتوجه جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى العنوان التالي:

.United Nations Publications, 300 East 42nd Street, New York, NY, 10017, United States of America

البريد الإلكتروني: publications@un.org؛ الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/development/desa/publications/publication>

منشور صادر عن الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

e-ISBN: 978-92-1-005611-3

استجابة لقرار الجمعية العامة 1/70، الذي يطلب إلى الأمين العام إعداد تقارير مرحلية سنوية عن أهداف التنمية المستدامة (الفقرة 83)، أعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هذا التقرير، وهو يتضمن مساهمات من منظمات دولية وإقليمية، ومن مكاتب منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها المدرجة أدناه. كما ساهم في هذا التقرير عدة إحصائيين وطنيين وخبراء من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

- الاتحاد البرلماني الدولي
- الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
- الاتحاد الدولي للاتصالات
- أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ
- أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
- تحالف الدول الجزرية الصغيرة
- دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام
- شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة
- شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار
- الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء 21)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
- صندوق النقد الدولي
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
- لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية
- مجموعة البنك الدولي
- مركز التجارة الدولية
- مصرف التنمية الآسيوي
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالحدّ من مخاطر الكوارث
- شبكة الأمم المتحدة للمحيطات
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، إدارة عمليات السلام
- مكتب دعم بناء السلام، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام
- مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال
- مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب
- مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة
- منظمة التجارة العالمية
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- منظمة السياحة العالمية
- منظمة الصحة العالمية
- منظمة الطاقة المستدامة للجميع
- منظمة الطيران المدني الدولي
- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
- منظمة العمل الدولية
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
- الوكالة الدولية للطاقة
- الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لأهداف التنمية المستدامة في شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة <http://unstats.un.org/sdgs>.

”أصبحت أهداف التنمية المستدامة أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. فقد حان الوقت الآن لتأمين رفاه الناس والاقتصادات والمجتمعات وكوكبنا هذا.“

— أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة